المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

إفريقيا كساحة تنافس جيو–اقتصادي:
إعادة تشكيل النفوذ العالمي في عصر ما بعد الأحادية القطبية

الاستثمار، الديون، وسلاسل الإمداد كأدوات قوة في إفريقيا

د. محمد زكريا فضل

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد الإسلامي والتمويل بجامعة سكاريا، تركيا، وزميل باحث في المعهد العالمي لدراسات الاستراتيجية (جسر)

المستخلص

تناولت هذه الدراسة طبيعة التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا في سياق التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين، ولا سيما الانتقال التدريجي من نمط الهيمنة الأحادية إلى بيئة دولية أكثر تعددية وتنافسية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أنّ النفوذ الدولي في القارة لم يعد يُمارَس أساساً عبر الأدوات الجيوسياسية التقليدية فحسب؛ بل من خلال أدوات اقتصادية ومالية وبنيوية تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون والتمويل السيادي، ومشاريع البنية التحتية، وسلاسل الإمداد، والتحكم في الموارد والمعادن الاستراتيجية. واعتمدت الورقة إطارًا تحليليّاً يجمع بين المقاربة الجيو–اقتصادية وأدبيات الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات التفاوض، كما استندت إلى منهجية تحليل نوعي مقارن مدعومة بدراسات حالة مختارة، بهدف تفسير أنماط النفوذ الاقتصادي الخارجي في القارة، وتحليل كيفية تفاعل الدول الإفريقية معها. وقد أظهرتْ نتائج الدراسة أنّ التنافس الدولي في إفريقيا اتخذ طابعاً جيو–اقتصاديّاً متزايداً يتمحور حول الاستثمار والبنية التحتية وسلاسل الإمداد أكثر من التنافس العسكري المباشر، كما بيّنت النتائج أنّ آثار أدوات النفوذ الاقتصادي الخارجي لم تكن متجانسة بقدر ما هي متفاوتة تبعاً للشروط المؤسسية والقدرة التفاوضية للدول الإفريقية، الأمر الذي سمح لبعض هذه الدول بتحسين شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال استراتيجيات التنويع وإدارة الشراكات الاقتصادية. وفي النهاية، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أبرزها ضرورة بناء قدرات تفاوضية ومؤسسية أقوى للدول الإفريقية، وتنويع الشركاء الاقتصاديين، وتعزيز الأطر الإقليمية للتكامل الاقتصادي، بما يمكّن القارة من تحويل التنافس الدولي من مصدر لضغوط الاعتماد الخارجي إلى فرصة لتعزيز التنمية والاستقلال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنافس الجيو–اقتصادي؛ إفريقيا؛ الاقتصاد السياسي الدولي؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ المعادن الاستراتيجية؛ الوكالة الإفريقية؛ التعددية القطبية.

المقدمة

لقد شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل أنماط القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. فقد صاحب التراجع النسبي لمرحلة الهيمنة الأحادية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مع صعود بيئة دولية أكثر تعددية وتنافساً، أصبحتْ فيها الأدوات الاقتصادية تلعب دوراً متزايد الأهمية في ممارسة النفوذ العالمي.

وفي هذا السياق، لم تعد القوة الدولية تُمارَس على أساس التفوق العسكري أو السيطرة الجيوسياسية المباشرة فحسب؛ بل باتتْ تُمارَس عبر أدوات اقتصادية ومالية وبنيوية، مثل: الاستثمار، والتمويل، والبنية التحتية، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا. وقد دفعتْ هذه التحولات العديد من الباحثين[1]،[2]،[3] إلى إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الدولية، وإلى إظهار مفهوم الجيو–اقتصاد كإطار تحليلٍ لفهم كيفية استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية في النظام الدولي المعاصر.[4]

وفي هذا الصدد، أشار إدوارد لوتواك،[5] في طرحه المبكر لمفهوم الجيو–اقتصاد، إلى أنّ التنافس بين الدول لم يختفِ مع نهاية الحرب الباردة؛ بل تحوّل في كثير من الحالات من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي؛ حيث أصبحت التجارة والاستثمار والتمويل أدوات رئيسة للصراع والتفاوض بين الدول، الأمر الذي يعكس انتقال منطق الصراع من ساحات الحرب إلى قواعد التجارة.[6] وفي السياق نفسه، تؤكد أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي على أنّ الاقتصاد العالمي المعاصر لا يقوم على تبادل المنافع وحدها؛ بل ينتج أيضاً أنماطاً من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ؛

---

[1] Luttwak, E. N. (1990). From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. The National Interest, 20, 17–23.

[2] Blackwill, R. D., & Harris, J. M. (2016). War by Other Means: Geoeconomics and Statecraft. Cambridge, MA: Harvard University Press.

[3] Wigell, M. (2016). Conceptualizing Regional Powers' Geoeconomic Strategies: Neo-imperialism, Neo-mercantilism, Liberal Institutionalism. Asia Europe Journal, 14(2), 135–151.

[4] Luttwak, Edward N. "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce." The National Interest 20 (1990): 17–23.

[5] Luttwak, Edward N. (1990). From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. The National Interest, No. 20 (Summer), pp. 17–23.

[6] المصدر نفسه

حيث تمتلك بعض الدول أو الفاعلين الاقتصاديين قدرة أكبر على التأثير في قواعد النظام الاقتصادي العالمي وشروط الاندماج فيه.[7]

وفي ظل هذه التحولات، تبرز القارة الإفريقية كإحدى الساحات الأكثر ديناميكية في التنافس الجيو-اقتصادي الدولي. فالقارة التي ظلت لفترة طويلة تُقدَّم في الأدبيات الاقتصادية كهامشٍ في الاقتصاد العالمي، أصبحتْ خلال العقدين الأخيرين محط اهتمام متزايد من قبل القوى الدولية والإقليمية على حد سواء. ويرتبط هذا الاهتمام بعدة عوامل متضافرة، منها: اتساع الأسواق الإفريقية، ووفرة الموارد الطبيعية، والأهمية المتزايدة للمعادن الاستراتيجية في التحولات الصناعية والتكنولوجية العالمية؛ فضلاً عنْ موقع القارة في طرق التجارة والممرات البحرية الدولية.

غير أنّ فهم هذا الاهتمام المتزايد بإفريقيا لا يُمكن أن يقتصر على المقاربات الجيوسياسية التقليدية التي ركزتْ تاريخيّاً على الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس الدولي في القارة. ففي الوقت الذي تظل فيه الاعتبارات الجيوسياسية حاضرة في خلفية التحليل، فإنّ طبيعة النفوذ الخارجي في إفريقيا أصبحت تتجسد عبر أدوات اقتصادية ومالية وبنيوية. فالموانئ والسكك الحديدية ومشاريع الطاقة والاستثمارات الصناعية والديون السيادية لم تعد مجرد مشاريع تنموية فحسب؛ بل أصبحتْ في كثير من الحالات أدوات استراتيجية تُستخدم لإعادة تشكيل أنماط الاعتماد الاقتصادي وبناء شبكات نفوذ طويلة المدى.

وفي هذا المضمار، تشير تقارير دولية حديثة إلى أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا وتنوع مصادرها يعكس تزايد أهمية القارة في الحسابات الاقتصادية العالمية، لا سيما في ظل التحولات الجارية في سلاسل الإمداد العالمية والتحول الطاقي المرتبط بالطاقة النظيفة والمعادن الاستراتيجية.[8]

ومن هنا تبرز المشكلة البحثية التي تنطلق منها هذه الدراسة. فرغم تزايد الأدبيات التي تناولت الحضور الاقتصادي للقوى الدولية في إفريقيا، لا يزال جزء معتبر من هذه الدراسات يتعامل مع الظاهرة من منطلقات تبسيطية. ففي كثير من الحالات تُقدَّم التدفقات الاستثمارية والمالية كمؤشرات تنموية محايدة، أو تُحَلّل ضمن إطار تنافسي ثنائي بين قوتين أو معسكرين، دون تحليل موسّع للبنية المؤسسية لهذه التدفقات، أو لشروطها التعاقدية وآثارها طويلة

[7] Gilpin, Robert. Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. Princeton: Princeton University Press, 2001.

[8] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Economic Development in Africa Report 2024. Geneva: United Nations, 2024.

المدى على موقع الاقتصادات الإفريقية في النظام الاقتصادي العالمي. كما تميل بعض الدراسات إلى التركيز على حالة دولة بعينها أو فاعل دولي محدد، وهو ما يجعل فهم الظاهرة في إطارها البنيوي الواسع أمراً أكثر صعوبة.

إلى جانب ذلك، تعاني الأدبيات القائمة من قصور واضح في تناول دور الوكالة الإفريقية في إدارة التنافس الاقتصادي الدولي. فكثير من التحليلات تميل إلى تصوير الدول الإفريقية كمستقبلٍ سلبيٍّ للتنافس الدولي، أو مجرد فضاء تتزاحم فيه القوى الكبرى، دون تحليل كافٍ للاستراتيجيات التفاوضية والسياسات الاقتصادية التي تعتمدها هذه الدول في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية. وقد أشارتْ بعض الدراسات الحديثة إلى أنّ هذا التصور يغفل حقيقة أنّ الدول الإفريقية تمارس، بدرجات متفاوتة، أشكالاً مختلفة من المناورة والتفاوض وتنويع الشراكات الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر في نتائج التنافس الدولي في القارة.[9]

وانطلاقًا من هذا القصور التحليلي، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل جيو–اقتصادي متكامل للتنافس الدولي في إفريقيا في سياق ما بعد الأحادية القطبية. وعلى هذا الأساس، ركزت الدراسة على تحليل الأدوات الاقتصادية التي تُستخدم في ممارسة النفوذ الدولي في القارة، مثل: الاستثمار الأجنبي المباشر، والتمويل والديون السيادية، ومشاريع البنية التحتية، والمعادن الاستراتيجية، فضلا عنْ تحليل الاختلافات بين الفاعلين الدوليين في استخدام هذه الأدوات. وفي الوقت ذاته، أوْلَتِ الدراسة اهتماماً خاصّاً لدور الدول الإفريقية نفسها في إدارة هذا التنافس، من خلال تحليل استراتيجيات التفاوض وتنويع الشراكات الاقتصادية التي تعتمدها بعض الدول الإفريقية في تعاملها مع القوى الدولية.

وعلى هذا الأساس، يتمثل الهدف العام للدراسة في تفسير طبيعة التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا في ظل التحولات البنيوية للنظام الدولي، وتحليل الأدوات الاقتصادية المستخدمة في ممارسة النفوذ، وبيان حدود هذا النفوذ في ضوء تنامي الوكالة التفاوضية للدول الإفريقية.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد حرصتْ الدراسة إلى معالجة مجموعة من الأسئلة التي تعكس البنية التحليلية للورقة وترتبط مباشرة بمحاورها الرئيسية. ويمكن صياغة هذه الأسئلة على النحو الآتي:

[9] Shepherd, Ben, and Alex Ntung. "African Agency: A Paradox at the Heart of Governance." Chatham House Research Paper, 2022.

1. كيف يمكن تأطير التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا نظريّاً في سياق التحول من نظام الهيمنة الأحادية إلى بيئة دولية أكثر تعددية، وما طبيعة الأدوات الاقتصادية التي تُستخدم في ممارسة القوة والنفوذ في هذا السياق؟
2. ما السمات البنيوية لأنماط النفوذ الجيو–اقتصادي التي تمارسها القوى الكبرى التقليدية في إفريقيا، وكيف تختلف أدوات الولايات المتحدة والصين وروسيا والقوى الأوروبية في إدارة علاقاتها الاقتصادية مع القارة؟
3. ما الأدوات الرئيسة للتنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا، وكيف تُستخدم في إعادة تشكيل موازين النفوذ الاقتصادي في القارة؟
4. إلى أيّ مدى أسهمتْ القوى الإقليمية واللاعبون الجدد في إعادة تشكيل خريطة التنافس الاقتصادي في إفريقيا، وما طبيعة الأدوار التي تؤديها هذه القوى في منظومة التفاعلات الجيو–اقتصادية في القارة؟
5. ما حدود النفوذ الجيو–اقتصادي الخارجي في إفريقيا، وفي أيّ سياقات تفشل أدوات القوة الاقتصادية في تحقيق أهدافها نتيجة التعثر المؤسسي أو المقاومة المحلية أو التحولات السياسية؟
6. كيف تمارِس الدول الإفريقية وكالتها التفاوضية في مواجهة التنافس الجيو–اقتصادي الدولي، وما الشروط التي تمكّنها من تحسين شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي والانتقال من موقع ساحة نفوذ إلى فاعل تفاوضي أكثر قدرة على التأثير؟

وتنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات مترابطة. فمن الناحية العلمية، تسهم الدراسة في تطوير فهم أعمق للتنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا من خلال تجاوز المقاربات الوصفية أو الثنائية التي هيمنت على جزء من الأدبيات السابقة. فقد ركزت بعض الدراسات على تحليل حضور فاعل دولي واحد في القارة، كما في أعمال ديبورا براوتيغام (2009)[10] حول الدور الاقتصادي الصيني في إفريقيا، بينما تناولت دراسات أخرى العلاقات الإفريقية الدولية ضمن إطار ثنائي، مثل تحليل كريس ألدن وآخرون (2008)[11] للعلاقات الصينية الإفريقية.

[10] Brautigam, D. (2009). The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa. Oxford: Oxford University Press.
[11] Alden, C., Large, D., & Soares de Oliveira, R. (2008). China Returns to Africa: A Rising Power and a Continent Embrace. London: Hurst & Company.

كما قدمت أعمال إيان تايلور (2014)[12] وهاري فيرهوفن (2016)[13] تحليلات مهمة للحضور الاقتصادي الدولي في القارة؛ لكنها ركزت غالباً على حالات أو فاعلين محددين دون تطوير إطار تحليلي يدمج هذه التفاعلات ضمن بنية الاقتصاد السياسي الدولي الأوسع. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز هذا القصور من خلال دمج مقاربات الجيو–اقتصاد والاقتصاد السياسي الدولي ونظريات التفاوض في إطار تحليلي واحد يسمح بفهم أكثر دقة لكيفية تشكل النفوذ الاقتصادي في إفريقيا.

أمّا من الناحية العملية، تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ظل التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي؛ حيث تزداد أهمية إفريقيا في سلاسل الإمداد العالمية، وفي التحولات المرتبطة بالطاقة والمعادن الاستراتيجية. كما أنّ التنافس المتزايد بين القوى الدولية والإقليمية في القارة يطرح تساؤلات مهمة بالنسبة لصناع القرار والمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية حول طبيعة البيئة الاقتصادية في إفريقيا، وشروط الاستثمار والتمويل فيها، وحدود النفوذ الاقتصادي في القارة.

أمّا فيما يتعلق بالإضافة العلمية للدراسة، فقد سعتْ هذه الورقة إلى الإسهام في ثلاثة اتجاهات رئيسة، وهي: أولاً، تقديم إطار تحليلي يربط بين مفهوم الجيو–اقتصاد والاقتصاد السياسي الدولي لفهم التنافس الاقتصادي في إفريقيا في سياق التحولات البنيوية للنظام الدولي. ثانياً، تحليل الأدوات الاقتصادية المستخدمة في ممارسة النفوذ بدلاً من التركيز على حجم التدفقات الاستثمارية أو المالية فقط. ثالثاً، إبراز دور الوكالة الإفريقية التفاوضية في إعادة تشكيل نتائج التنافس الدولي، منْ خلال تحليل استراتيجيات التفاوض وتنويع الشراكات الاقتصادية التي تعتمدها الدول الإفريقية في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

وفي الوقت نفسه، اعتمدت هذه الدراسة منهجية تحليل نوعي مقارن تجمع بين تحليل السياسات والاستراتيجيات الرسمية ودراسة حالات انتقائية تعكس تنوع التجارب الإفريقية في التعامل مع التنافس الجيو–اقتصادي الدولي. وقد ركزتْ الدراسة على تحليل البنى المؤسسية والسياساتية التي تشكل طبيعة النفوذ الاقتصادي في القارة، بدلاً من الاعتماد على النماذج الكمية أو القياسات الإحصائية الشاملة.

---

[12] Taylor, I. (2014). Africa Rising? BRICS – Diversifying Dependency. Oxford: James Currey.

[13] Verhoeven, H. (2016). Africa and the Global Power Competition: A Geopolitical Analysis. Oxford: Oxford University Press.

غير أنّ الدراسة تخضع في الوقت ذاته لعدد من الحدود البحثية. فهي لا تسعى إلى تقديم مسح شامل لجميع التفاعلات الاقتصادية في إفريقيا بقدر ما تركز على أبرز أنماط النفوذ الجيو–اقتصادي في القارة وعلى الحالات الأكثر دلالة على التحولات الجارية في النظام الدولي. كما تتعامل الدراسة مع الأبعاد الجيوسياسية للصراعات الدولية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية أو التوترات في الشرق الأوسط، كخلفية تفسيرية تؤثر في الاقتصاد العالمي، دون أنْ تتحول هذه الأبعاد إلى محور التحليل الرئيسي الذي يظل جيو–اقتصادياً في الأساس.

وفي ضوء ما سبق، تتوزع هذه الدراسة على ستة محاور رئيسة؛ إذْ يعرض المحور الأول الإطار النظري للتفاعلات الجيو–اقتصادية، بينما يتناول المحور الثاني أنماط نفوذ القوى الكبرى التقليدية في إفريقيا. ويحلل المحور الثالث أدوات التنافس الجيو–اقتصادي، مثل: الاستثمار والديون والبنية التحتية والمعادن الاستراتيجية، في حين يناقش المحور الرابع دور القوى الإقليمية واللاعبين الجدد. أما المحور الخامس فيبحث حدود النفوذ الاقتصادي الخارجي، ويختتم المحور السادس بتحليل الوكالة الإفريقية واستراتيجيات الدول في إدارة هذا التنافس.

وبهذا الإطار التحليلي، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة أكثر توازنًا للتنافس الدولي في إفريقيا؛ قراءة ترى في القارة يتشكل فيها مستقبل موقع إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال التفاعل المستمر بين الضغوط الخارجية والاختيارات الاستراتيجية للدول الإفريقية نفسها، وليس ساحة تتنافس للقوى العالمية فحسب.

ولتبسيط الصورة العامة، يلخص الشكل (1) الدراسة، فيعرض السياق والمشكلة البحثية، والمنهجية المتبعة، والقيمة المضافة للدراسة، ومحاور الدراسة الستة التي تشمل الإطار النظري، ونفوذ القوى الكبرى والإقليمية، وأدوات التنافس، والوكالة الإفريقية، بالإضافة إلى التوصيات والخلاصة.

شكل 1 :هيكل الدراسة البحثية حول التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا.

المحور الأول
المفهوم الجيو–اقتصادي كإطار تحليلي
من الهيمنة إلى التنافس البنيوي

لم يعد من الإمكان فهم تحولات النفوذ في النظام الدولي المعاصر عبر مفردات الجيوسياسة التقليدية وحدها (المجال الحيوي، التوازن العسكري، مناطق النفوذ الصلبة). فمع تراجع تكلفة الحرب المباشرة لصالحها الرمزي، وارتفاع كلفتها الاقتصادية والسياسية، وتكثّف الاعتماد المتبادل عالميّاً، أصبح الاقتصاد ذاته، بتشابكاته التمويلية والتجارية والتكنولوجية، ساحة ممارسة للقوة، ومجالاً لإنتاج النفوذ وإعادة توزيعه. هنا بالضبط يتقدّم مفهوم الجيو–اقتصاد (Geoeconomics) كعدسة تفسيرية أكثر ملاءمة لفهم كيف تُمارَس القوة اليوم في أُطر اقتصادية مختلفة، مثل: الاستثمار، والديون، والتحكم في عُقَد الشبكات (nodes) وممرات الإمداد (corridors)، والقدرة على منح الوصول إلى الأسواق أو حجبه، بدلاً من الاكتفاء بمنطق الانتشار العسكري أو التحالفات الأمنية.

وبناء عليه، سيؤسّس هذا المحور للورقة من ثلاث زوايا مختلفة، وهي: (1) ضبط المفهوم الجيو–اقتصادي وتمييزه عن الجيوسياسة والاقتصاد السياسي الدولي، (2) بيان كيف يتحول الاقتصاد من وسيلة تنمية إلى أداة قوة تُنتِج الاعتماد وتُهندس خيارات الآخرين، (3) تفسير موقع إفريقيا داخل التحول من هيمنة أحادية إلى تنافس بنيوي تعددي، دون اختزال الظاهرة في أسماء دول بعينها.

أولًا: تطور مفهوم الجيو–اقتصاد

إنّ إدخال مصطلح الجيو-اقتصاد إلى التفكير الاستراتيجي الحديث مرتبط بإدوارد لوتواك[14] الذي صاغ أطروحته الشهيرة حول انتقال منطق الصراع من قواعد الحرب إلى قواعد التجارة؛ حيث يصبح رأس المال والسوق والتكنولوجيا أدوات تنافُسٍ تُعادل، في آثارها، أدوات الردع الصلب.[15] فلم تكن مساهمة لوتواك مجرد تسمية جديدة فحسب؛ بل تنبيه مبكر إلى أنّ نهاية الحرب الباردة لم تُنهِ الصراع؛ بل غيّرت لغة ممارسته، فانتقل من السيطرة المباشرة إلى المنافسة عبر الإنتاج والتمويل والتجارة.

غير أنّ الأدبيات اللاحقة أعادت صقل المفهوم أكثر وهذبته؛ بحيث لم يعد مفهوم الجيو-اقتصاد مجرد استخدام الاقتصاد لأغراض سياسية؛ ولكنْ أصبح يشير إلى ثلاثة مستويات متداخلة، وهي:

1. **الأدوات (Instruments)**: وتشمل سياسات التجارة، والقيود التقنية، والتحكم في التكنولوجيا، والعقوبات المالية، وسياسات الاستثمار، وتمويل ميسر أو مشروط، وترتيبات ديون وإعادة هيكلة، إلخ.[16]
2. **البنية (Structure)**: ويقصد بها مواقع السيطرة داخل الشبكات العالمية، مثل: عُقَد المدفوعات والتمويل، ومفاصل سلاسل القيمة والإمداد، وممرات النقل واللوجستيات، بما يسمح بتحويل الاعتماد المتبادل إلى قابلية للضغط.[17]
3. **النتيجة/المخرجات (Outcome)**: تشير إلى إعادة تشكيل فضاء الخيارات المتاح للآخرين، وليس تحقيق مصلحة وطنية آنية فقط، أيْ جعل خياراتهم التنموية والاستراتيجية

---

[14] Luttwak, Edward N. (1990). From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. The National Interest (مصدر سابق).

[15] المصدر نفسه

[16] Blackwill, Robert D., and Jennifer M. Harris. War by other means: Geoeconomics and statecraft. Harvard University Press, 2016. https://doi.org/10.2307/j.ctt1c84cr7.1

[17] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. "Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion." International security 44, no. 1 (2019): 42-79.

تتحرك داخل حدود رسمها لهم غيرهم. وهذا يقترب من مفهوم القوة البنيوية أو الهيكلية في الاقتصاد السياسي الدولي نسبيا.[18]

وبهذا المعنى، لا يكتمل مفهوم الجيو–اقتصاد دون وصلٍ منهجي بين مستويين رئيسين، هما: مستوى السياسة أو الأدوات (ما الذي يُستخدم؟ وكيف؟)، ومستوى الشبكات أو البنى (أين تقع نقاط التحكم؟ ومن يسيطر على المفاصل؟). هنا، تظهر أهمية الانتقال من التحليل الثنائي للتنافس إلى تحليل شبكي–بنيوي يقرأ الاقتصاد العالمي كشبكات مكثفة يمكن أنْ تتحول إلى مصادر إكراه حين تُدار بوعي استراتيجي.[19]

ولكي نتفادى الالتباس والتشتت، ينبغي التمييز بين مفهوم الجيو–اقتصادي وثلاثة مفاهيم قريبة منه، وهي:

- **مفهوم الجيوسياسة:** وهو يركز على المكان والقوة العسكرية والتموضع، بينما مفهوم الجيو–اقتصاد يركز على الأسواق والتمويل والتكنولوجيا والتشابكات الإنتاجية. فالفرق ليس في الموضوع فحسب؛ بل في آلية التأثير. فالسيطرة الجيوسياسية تعمل غالباً عبر الحضور العسكري أو التهديد، بينما النفوذ الجيو–اقتصادي يعمل عبر الوصول، والاعتماد، والشروط، والمعايير.
- **مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي:** يدرس الاقتصاد السياسي الدولي تفاعل السلطة والثروة ضمن النظام العالمي؛ لكنْ مفهوم الجيو–اقتصاد يضيف بعداً أدائيّا واستراتيجيّا مباشراً، ويحاول الإجابة على سؤال: كيف تُصمَّم السياسات الاقتصادية لتنتج أثرا سياسيّا محدداً (coercion or leverage).[20]

---

[18] Strange, Susan. "States and markets: An Introduction to International Political Economy (London: Pinter, 1988): 1-304. http://pombo.free.fr/strange1988.pdf

[19] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. "Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion.(مصدر سابق)

[20] Blackwill, Robert D., and Jennifer M. Harris. War by other means: Geoeconomics and statecraft (مصدر سابق) .

- **مفهوم التنمية أو التعاون الاقتصادي:** يفترض خطاب التنمية غالباً أنّ التدفقات المالية والاستثمارية محايدة أو تقنية بحتة. فمفهوم الجيو–اقتصاد يرفض هذه البراءة، ويفترض أنّ التدفقات المالية ليست أرقاماً أو تقنيات تنموية فحسب؛ بل علاقات قوة مؤسسية تحدد من يمول، وبأيّ شروط، ولأيّ قطاعات، ومن يملك الأصول، ومن يضبط قواعد اللعبة[21].

هكذا يصبح مفهوم الجيو–اقتصاد إطاراً تفسيريّاً يقرأ الاقتصاد العالمي كحقل منافسة على قواعد الاندماج، وليس مجرد ميدان لتبادل المنفعة والمصالح.

ثانيًا: الاقتصاد كأداة للقوة وإنتاج الهيمنة

لشرح كيف يتحول الاقتصاد إلى أدوات قوة، نحتاج إلى مفهومين متكاملين، وهما: فنّ إدارة الاقتصاد في السياسة الخارجية (Economic Statecraft)، الذي يشرح كيفية توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية،[22] وتسليح الاعتماد المتبادل (Weaponized Interdependence)،[23] الذي يبيّن كيف يمكن لمن يسيطر على العُقَد المركزية في الشبكات الاقتصادية العالمية أن يحوّل الاعتماد المتبادل إلى وسيلة ضغط ونفوذ.

1. التحول من فن إدارة الاقتصاد إلى إدارة خيارات الآخرين

قدّم ديفيد بالدوين[24] تصوراً كلاسيكيّا لفن إدارة الاقتصاد، وذلك بوصفه استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، مع تمييز بين أدوات الإغراء (inducements) وأدوات الإكراه(sanctions) ، وبين النتائج قصيرة الأجل، والتأثيرات البنيوية طويلة الأجل. هذا التصور

---

[21] World Trade Organization (WTO). Global Value Chain Development Report 2025. Geneva: WTO, 2025. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/gvcreport2025_e.pdf (accessed 28 February 2026).

[22] David A. Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton: Princeton University Press, 1985), accessed February 28, 2026, https://archive.org/details/economicstatecra0000bald_1985.

[23] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. "Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion.(مصدر سابق)

[24] David A. Baldwin, *Economic Statecraft* (مصدر سابق).

مهم؛ لأنه يمنحنا لغة تحليلية لتصنيف الأدوات دون السقوط في اختزال أخلاقي (التعاون خير، العقوبات شر). ففي تحاليل قضايا الجيو–اقتصاد، لا تُفهم الأداة بمعزل عن السياق وبنية الاعتماد وبدائل الطرف المتلقي.

لكن الأدبيات الحديثة شددت على أنّ الأثر الأكبر لا يأتي فقط من أداة منفردة بقدر ما يرتبط بموقع الفاعل داخل شبكات عالمية تمنحه قدرة على التحكم في تدفقات المعلومات والمال والسلع. هنا تبرز أهمية أطروحة تسليح الاعتماد المتبادل لدى فاريل ونيومان،[25] التي ترى أنّ بعض الشبكات العالمية، بسبب تركّزها حول عُقَد محدودة، تتيح لمن يسيطر على تلك العُقَد تحويل الاعتماد المتبادل إلى نفوذ ضغط، عبر آليات مختلفة، مثل: الاختناق (chokepoints)، والالتقاط (capture)، والمراقبة (surveillance of flows).[26]

هذه النقلة تغيّر السؤال مِنْ: مَنْ يملك أكبر اقتصاد؟ إلى من يسيطر على المفاصل التي يمر عبرها اقتصاد الآخرين؟ وهذه المفاصل قد تكون مالية (قنوات دفع وتمويل)، أو تنظيمية (معايير امتثال)، أو إنتاجية (مراحل مهمة في سلاسل القيمة)، أو لوجستية (ممرات نقل وموانئ)، أو تكنولوجية (تقنيات ومعرفة وحقوق ملكية).

2. القوة البنيوية وتحول السوق إلى أداة سلطة

في هذا الطرح، تساعد أطروحة سوزان ستريتج[27] في فهم المستوى العميق للبنية، وذهبت إلى أنّ القوة ليست القدرة على فرض قرارات فقط؛ ولكنْ قدرة على تشكيل البنى التي تتحرك داخلها قرارات الآخرين. وحسب هذا المنظور، تتحول أسواق السلع والخدمات إلى نمط من السلطة حين تتداخل مع

---

[25] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. "Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion.(مصدر سابق)

[26] المصدر نفسه

[27] Strange, Susan. "States and markets: An Introduction to International Political Economy, London: Pinter, (1988)- (مصدر سابق).

القواعد والمؤسسات، والمعايير، والائتمان، والمعرفة. والنتيجة أنّ النفوذ يُمارَس عبر إعادة تشكيل، يتمثل في:

- **بنية الإنتاج**: مَن ينتج ماذا؟ وأين؟ وبأيّ تقنية؟
- **بنية التمويل**: مَن يمنح الائتمان؟ وبأيّ عملة؟ وبأيّ شروط؟
- **بنية المعرفة (التكنولوجيا)**: منْ يملك المعايير التقنية وحقوق المعرفة؟

وهذا يفسر لماذا يمكن أنْ يكون النفوذ الجيو–اقتصادي أكثر استدامة من النفوذ العسكري؛ لأنه يخلق اعتماداً مُمأسساً (institutionalized dependence) يعيد إنتاج نفسه عبر العقود والقواعد والالتزامات.[28]

3. هل مفهوم الجيو اقتصاد هو تنمية مسيسة أم تنمية مُشَكَّلة بالشروط؟

في خطاب التنمية، تُقدَّم الاستثمارات والقروض والبنى التحتية كحلولٍ للفجوة التمويلية. أمّا في مفهوم الجيو–اقتصاد، فالتساؤلات الجوهرية تصبح كالتالي: هل تُوجَّه التدفقات المالية نحو بناء قاعدة إنتاجية محلية؟ أم نحو تعزيز نمط اندماج قائم على استخراج الموارد وتصديرها؟ هل تُنقل المعرفة والتكنولوجيا أم تُحتكر؟ هل تُوسَّع الخيارات أم تُضيَّق عبر ديناميات مديونية واعتماد؟

وهنا تظهر المشروطية كهندسة للعقد، وليس كبندٍ سياسيٍّ مباشرٍ فقط، لتشمل شروط السداد، والعملة، والضمانات، والتحكيم، وبنود إعادة التفاوض، وحقوق الامتياز، ومحددات المحتوى المحلي، وغيرها. هذه التفاصيل التقنية هي التي تصنع اقتصاد النفوذ، وتحدّد إنْ كان التمويل تنمويّاً بالفعل أم مولِّداً لاعتماد (تبعية) طويل الأجل.

[28] المصدر نفسه

4. التّفتُّت الجيو–اقتصادي وإعادة تموضع السياسة داخل العولمة

يُضاف إلى ما سبق، أنّ البيئة العالمية نفسها باتتْ أكثر قابلية لتقبل أدوات الجيو–اقتصاد بسبب التفتت الجيو–اقتصادي (Geoeconomic Fragmentation). [29] وتحذّر وثائق صندوق النقد الدولي منْ أنّ انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة، وإعادة توطين سلاسل الإمداد (reshoring/nearshoring/friend-shoring)، قد يرفع التكلفة، ويقلص الناتج العالمي على المدى الطويل بدرجات معتبرة، ما يعني أنّ الكفاءة لم تَعُدْ هي المعيار الوحيد، وأنّ الأمن الاقتصادي أصبح معياراً مكافئاً. [30]

هذه النقطة مهمة منهجيّا، فمفهوم الجيو–اقتصاد ليس مجرد اختيار من بعض الفاعلين؛ بل هو أيضاً استجابة لبنية عالمية تتحول من عولمة سلسة إلى عولمة انتقائية، ومن تكامل غير مشروط إلى تكامل مشروط بالتحالفات والمخاطر والقدرات.

ثالثًا: إفريقيا في سياق التحول من الأحادية القطبية إلى التعددية الدولية

إذا كانت الأدوات الجيو–اقتصادية بمثابة عدسة لفهم المنافسة على مفاصل الاقتصاد العالمي، فإنّ موقع إفريقيا يتضح كموقعٍ عقديّ في ثلاثة مستويات، وهي: الاستثمار، وسلاسل القيمة، والتحول الطاقي أو المعادن الاستراتيجية.

أ. إفريقيا وتحوّل وزنها الاستثماري

[29] Shekhar Aiyar et al., "Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism," IMF Staff Discussion Note SDN/2023/001 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2023)، 2026 فبراير 28 :تاريخ الاطلاع ، https://www.imf.org/-/media/files/publications/sdn/2023/english/sdnea2023001.pdf.

[30] المصدر نفسه

تشير تقارير الاستثمار العالمية إلى أنّ موقع إفريقيا في التدفقات الاستثمارية يتغير بصورة متذبذبة؛ لكنه ذات دلالة متزايدة؛ فوفق بيانات الأونكتاد (2024)[31]، شهدت القارة ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار في عام 2024 لتبلغ نحو 97 مليار دولار، بما يعادل قرابة 6% من الاستثمار العالمي، مع إبراز عودة الاهتمام بالقارة ضمن سياق عالمي يتسم بتراجع الاستثمار عالميّا وتزايد التوترات الجيو-اقتصادية.[32]

لكن القراءة الجيو-اقتصادية لا تتوقف عند الارتفاع فحسب؛ بل تتساءل عن تركيب الاستثمار نفسه، هل يتركز في قطاعات استخراجية؟ وهل ينتج روابط أمامية أو خلفية داخل الاقتصاد المحلي؟ وهل ينقل مهارات وتكتنولوجيا؟ وهل يعزز التصنيع أم يكرس الاندماج الخام؟ إجابات هذه الأسئلة هي التي تحدد ما إذا كان الاستثمار قناة تنمية أم قناة نفوذ.

ب. إفريقيا وسلاسل القيمة

تُظهر تقارير سلاسل القيمة العالمية أنّ التنافس العالمي ينتقل إلى إعادة توصيل الشبكات (rewiring)، مع نشوء مراكز إقليمية وتغير أنماط التموضع الصناعي واللوجستي.[33] وفي هذا السياق، لا تُفهم القارة الإفريقية كسوق أو مصدر مواد خام فقط؛ بل كمساحة لإعادة تصميم الممرات والروابط، وكساحة محتملة لتعزيز التصنيع أو تثبيت دورها كمزوّد للمدخلات الأولية. وتقدم الأدبيات الإفريقية التنموية حول سلاسل القيمة طرحاً واضحاً، ألا وهو: أنّ التحدي ليس الدخول إلى السلسلة

---

[31] Africa: Foreign investment hit record high in 2024 | UN Trade and Development (UNCTAD) تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2026، https://unctad.org/news/africa-foreign-investment-hit-record-high-2024

[32] المصدر نفسه

[33] WTO, Global Value Chain Development Report 2025 (Geneva: World Trade Organization, 2025)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2026، https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/gvcreport2025_e.htm

بقدر الصعود والترقّي داخلها (upgrading)، أيْ الانتقال من استخراج أو تصدير إلى تصنيع أو تحويل وامتلاك تكنولوجيا وخدمات مرتبطة بالأنشطة الخاصة بكل بلد أو قِطْر.[34]

وهنا تتلاقى مفاهيم الجيو–اقتصاد والتنمية، فالتنافس الخارجي على توصيل إفريقيا بسلاسل القيمة قد ينتج نتيجتين متناقضتين، وهما:

- إما تعزيز قابلية التحديث الصناعي عبر نقل مراحل أعلى قيمة.
- أو إعادة إنتاج اندماج منخفض القيمة يكرس الاعتماد (التبعية) والتخصص الضيق.

ت.التحول الطاقي والمعادن الاستراتيجية

تؤكد تقارير وكالة الطاقة الدولية على أنّ سوق المعادن المرتبطة بتقنيات الطاقة النظيفة يتضخم بسرعة، وأنّ القيمة السوقية للمعادن المكررة الحرجة تجاوزت 230 مليار دولار في 2024م، مع توقعات بتوسع كبير.[35] وفي تحليلها الخاص بإفريقيا، ذهبت الوكالة إلى أنّ القارة تملك فرصاً للخروج من دور المورّد الخام إلى دور أعلى عبر التمعدن التحويلي (beneficiation) والتصنيع الوسيط وربما بعض التصنيع التكنولوجي؛ لكن ذلك مشروطا بالحوكمة والبنية التحتية والطاقة والمهارات والتصميم الصناعي.[36]

وهنا يظهر جوهر القراءة الجيو–اقتصادية، ألا وهو: أنّ المعادن ليست مجرد ثروة؛ بل إنها عنصر في أمن الإمدادات العالمية، وورقة في سياسات الصناعة، ونقطة ضغط في شبكات الإنتاج. ولذلك تتحول

---

[34] African Development Bank et al., Global Value Chains and Africa's Industrialisation (African Economic Outlook 2014—Thematic Edition) (2014)، 2026 فبراير 28 تاريخ الاطلاع: ، https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/AEO2014_EN.pdf

[35] IEA, "Stepping Up the Value Chain in Africa – Executive Summary," International Energy Agency (6 October 2025)، 2026 فبراير 28 تاريخ الاطلاع: https://www.iea.org/reports/stepping-up-the-value-chain-in-africa/executive-summary

[36] المصدر نفسه

إفريقيا، في عصر التعددية، إلى ساحة تنافس على **اقتصاد المستقبل**، مثل: البطاريات، والشبكات، والطاقة المتجددة، والمواد اللازمة لها.[37]

ث. التحول البنيوي من الأحادية القطبية إلى التعددية الدولية

إنّ الانتقال من نظام أحادي إلى تعددي لا يعني تعدد اللاعبين فحسب؛ بل يعني أيضاً تغير قواعد المنافسة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

- **انخفاض قابلية فرض نموذج واحد:** في بيئة أكثر تعددية، تقل قدرة أيّ فاعل منفرد على احتكار التمويل، أو التكنولوجيا، أو المعايير في كل الساحات.
- **ارتفاع أهمية الاختيار الاستراتيجي للدول المهمشة:** لأنّ تعدد الخيارات يفتح مساحة للمناورة؛ لكنه يزيد أيضاً مخاطر الوقوع في تناقضات التفتت العالمي.
- **تحول أدوات النفوذ من السيطرة إلى التوجيه:** أيْ جعل الاقتصاد المحلي يتجه نحو مسار يخدم شبكة خارجية معينة، عبر التمويل والمعايير وسلاسل الإمداد.

بهذه المعاني، تصبح قارة إفريقيا مسرحاً لإعادة صياغة النفوذ العالمي ليس لأنها ضعيفة فحسب؛ ولكنْ لأنها تقف عند تقاطع ثلاثة تحولات عالمية كبرى، وهي: إعادة تشكيل مفاهيم العولمة، وإعادة توصيل سلاسل القيمة، والتحول الطاقي أو التكنولوجي.

رابعًا: الإطار المنهجي للتحليل وتطبيقاته اللاحقة

ينتهي هذا القسم إلى تحديد ثلاث أدوات تحليلية ستُستخدم في الأقسام التالية كعدسة تفسيرية لفهم أنماط التنافس الجيو–اقتصادي، وكيفية تموضع الفاعلين، وطبيعة التحولات البنيوية في بنية القوة الدولية. ويمكن تلخيص تلك الأدوات في النقاط التالية:

---

[37] المصدر نفسه

1. **تمييز النفوذ الجيو–اقتصادي عن الحضور الجيوسياسي:** النفوذ هنا يُقاس بقدرة الفاعل على تشكيل شروط الاندماج الاقتصادي (القواعد، التمويل، الشبكات)، وليس بوجوده العسكري أو خطابه السياسي.
2. **التركيز على البنية والشروط بدل الأحجام:** حجم الاستثمارات أو القروض لا يكفي؛ بل يجب تحليل المشروطية، وبنية العقد، وموقعه في الشبكات العالمية.
3. **قراءة إفريقيا كعقدة في شبكات عالمية وليست كهامش:** القارة الإفريقية جزءٌ منْ إعادة تصميم سلاسل الإمدادات والمعادن والتحول الطاقي، وبالتالي فهي مهمة في صراع الاقتصاد كقوة.

وبالتالي، سيتيح هذا التأصيل النظري الانتقال إلى تحليل أنماط النفوذ البنيوية لدى القوى الكبرى التقليدية بعيداً عن السرديات التبسيطية، ثم إلى دراسة الأدوات الملموسة لممارسة النفوذ، كالاستثمار والديون والبنية التحتية والمعادن، كآليات عملية تتجسد من خلالها التفاعلات الجيو–اقتصادية في الواقع الإفريقي.

المحور الثاني

القوى الكبرى التقليدية وبنية النفوذ الجيو–اقتصادي في إفريقيا

إذا كان الإطار النظري السابق قد قرّر أنّ مفهوم الجيو–اقتصاد لا يُختزَل في تدفقات استثمار أو أرقام قروض فقط؛ بل يتجسّد في بنى وشروط وشبكات تُعيد تشكيل خيارات الدول، فإنّ هذا القسم سيترجم ذلك إلى قراءة تطبيقية. الغاية هنا ليست تعداد مظاهر الحضور الخارجي في إفريقيا؛ ولكن تحليل الكيفية التي تُمارس بها القوى الكبرى نفوذها من خلال تموضعها داخل مفاصل النظام العالمي، ومن خلال الشروط التي تُحوّل هذا التموضع إلى أثر ملموس في السياسات والأسواق الإفريقية.

وينطلق التحليل من أربعة أنماط بنيوية تقليدية، وهي: النمط الشبكي–المالي (الولايات المتحدة)، النمط البنيوي–الاستثماري (الصين)، النمط الانتقائي–القطاعي (روسيا)، والنمط التجاري–المعياري (أوروبا). ويُستقرأ كل نمط عبر مستويين مترابطين، هما: موضعه داخل الشبكات العالمية، ونمط الشروط التي يُفعّل بها هذا الموضع. وعليه، يقارن الشكل (1) بين الأنماط الهيكلية (النموذج الأمريكي، الصيني، الروسي، والأوروبي) للنفوذ الجيو–اقتصادي للقوى الكبرى في إفريقيا، ومحاور تأثيرها.

شكل 2: أدوات وآليات النفوذ الجيو–اقتصادي للقوى الكبرى في إفريقيا

أولًا: الولايات المتحدة الأمريكية...مركزية الشبكات وقواعد الامتثال

لا يرتكز النفوذ الأمريكي في إفريقيا على كثافة الإقراض الثنائي كما يروج له البعض؛ بل على موقعٍ مركزي داخل النظام المالي الدولي. فوفق بيانات صندوق النقد الدولي،[38] ما زال الدولار يمثل العملة المهيمنة في الاحتياطيات العالمية، وهو ما يمنح الولايات المتحدة قدرة استثنائية على التأثير في الوصول إلى شبكات التسوية والتحويلات

[38] International Monetary Fund (IMF). "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER)." https://data.imf.org (accessed February 12, 2026). https://data.imf.org/en/news/imf%20data%20brief%20december%2019

المالية. هذه المركزية لا تُمارس كأداة ضغط في كل الأحوال؛ لكنها تُنتج قابلية دائمة لتحويل الاعتماد المالي إلى قدرة تفاوضية عند الأزمات، وهذا ما وضّحه فاريل ونيومان[39] في تحليلهما لتسليح الترابط الاقتصادي.

إلى جانب ذلك، يعتمد الحضور الأمريكي في إفريقيا بدرجة كبيرة على الشركات متعددة الجنسيات. إذْ تُشير تقارير الاستثمار العالمي إلى استمرار حضور الشركات الأمريكية في قطاعات الطاقة والخدمات والاتصالات،[40] غير أنّ الدلالة البنيوية لا تكمن في حجم التدفقات المالية بقدر ما تكمن في إدماجها داخل سلاسل قيمة عالمية تقودها شركات أمريكية، وتخضع لقواعد امتثال صارمة، من بينها قانون مكافحة الفساد في الخارج (FCPA).[41] هذا الامتثال العابر للحدود لا يفرض سياسات مباشرة؛ لكنه يُعيد تشكيل البيئة المؤسسية المحلية عبر معايير الشفافية، والمساءلة، والمشتريات.

المستوى الثالث يتجلى في المؤسسات متعددة الأطراف. فالولايات المتحدة، بصفتها أكبر مساهم في صندوق النقد والبنك الدوليين،[42] تحتفظ بتأثير تصويتي مؤثر في تصميم برامج الإصلاح وإعادة هيكلة الديون. فمشروطية[43] هذه البرامج، سواء في الاستدامة المالية أو الحوكمة أو إصلاح القطاع العام، تُعيد تعريف شروط الوصول إلى التمويل الدولي.[44] هنا تتجسد فرضية الإطار النظري سابقة الذكر، التي ذهبتْ إلى أنّ القوة لا تُمارس عبر الاحتلال العسكري فحسب؛ بل عبر صياغة قواعد الدخول إلى الشبكات المختلفة.

---

[39] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. "Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion. (مصدر سابق)

[40] UNCTAD, World Investment Report 2024: Investment facilitation and digital government. UN Trade and Development, Geneva https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024

[41] U.S. Department of Justice. "Foreign Corrupt Practices Act Overview." https://www.justice.gov/criminal-fraud/foreign-corrupt-practices-act (accessed February 12, 2026).

[42] IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors: https://www.imf.org/en/about/executive-board/members-quotas (accessed February 12, 2026)

[43] تشير شروط الوصول إلى التمويل الدولي إلى مجموعة المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية والسياساتية التي يتعين على الدول استيفاؤها للحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية أو من الأسواق المالية العالمية، وتشمل عادةً معايير تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة الدين العام، والحوكمة المالية، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية متفق عليها مع الجهات الممولة. وغالبًا ما تُجسَّد هذه الشروط فيما يُعرف بـ "الشرطية (Conditionality)"، أي ربط تقديم التمويل بتنفيذ حزمة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية لضمان استقرار الاقتصاد وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية. ينظر IMF, "IMF Conditionality," 2023.

[44] International Monetary Fund (IMF), IMF Conditionality: https://www.imf.org/en/about/factsheets/sheets/2023/imf-conditionality (accessed February 12, 2026).

كما أن الإرث الاستعماري غير المباشر، عبر تحالفات تاريخية مع قوى أوروبية سابقة في القارة، يجعل الحضور الأمريكي يتحرك ضمن منظومة مؤسساتية تراكمتْ خلال حقبة ما بعد الاستعمار، بما في ذلك شبكات التمويل، والتعليم، والبعثات التقنية.

فمن منظور الإطار المنهجي المعتمد، يجسد النموذج الأمريكي فرضية **المركز الشبكي** التي ترى أنّ من يحتل العُقَد المالية الأهم، يمتلك قدرة على التأثير غير المتكافئ. وهو نفوذ بنيوياً أكثر من كونه قطاعيّا، يضبط الشروط دون أنْ يتصدر دائماً المشهد الاستثماري.

ثانيًا: الصين ... هندسة الممرات وشروط التعاقد

يختلف النموذج الصيني في كونه يقوم على حضور مباشر للدولة عبر بنوك التنمية والشركات المملوكة لها. فمنذ مطلع الألفية الحالية، ومع توسع مبادرة الحزام والطريق، ارتبط اسم الصين بالبنية التحتية الإفريقية المختلفة، مثل: موانئ، وسكك حديد، وطرق، ومحطات طاقة.[45] إذْ تُشير قاعدة بيانات مبادرة الصين–إفريقيا للبحوث إلى أنّ القروض الصينية لإفريقيا منذ 2000م تجاوزت 170 مليار دولار.[46]

غير أنّ القراءة البنيوية تتجاوز الأرقام إلى هندسة العقود. وفي هذا الصدد، أظهرتْ دراسة تحليل عقود الإقراض الصينية وجود بنود سرية، وترتيبات حماية للسداد، وآليات تقلل من مخاطر إعادة التفاوض. [47]كما يرتبط التمويل غالبًا بتنفيذ المشاريع عبر شركات صينية، ما يدمج التمويل والتنفيذ والصيانة في سلسلة واحدة.[48] هذا النمط من

---

[45] National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China. "Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road." Beijing, March 2015. https://www.mfa.gov.cn/eng/zy/jj/2015zt/xjpcxbayzlt2015nnh/202406/t20240606_11381659.html (accessed February 26, 2026).

[46] China Africa Research Initiative (CARI). Chinese Loans to Africa Database. https://www.bu.edu/gdp/chinese-loans-to-africa-database/ (accessed February 28, 2026).

[47] Gelpern, A., Horn, S., Morris, S., Parks, B., & Trebesch, C. (2021). How China Lends: A Rare Look into 100 Debt Contracts with Foreign Governments. Peterson Institute for International Economics, Kiel Institute for the World Economy, Center for Global Development, and AidData at William & Mary. https://www.aiddata.org/publications/how-china-lends (accessed February 28, 2026).

[48] China-Africa Research Initiative (CARI). "Chinese Investment in Africa." Johns Hopkins School of Advanced International Studies (SAIS).. https://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa (accessed March 1, 2026)

الشروط والتمويل، لا يبني أصول مادية مجردة؛ بل يُعيد رسم ممرات التجارة، ويربط مناطق الإنتاج الإفريقية بسلاسل إمداد محددة، تصب غالبا في صالح الصين أكثر.

وفي سياق المعادن الاستراتيجية والتحول الطاقي، تؤكد وكالة الطاقة الدولية على أنّ الصين تهيمن على مراحل المعالجة والتكرير لمعادن حيوية للطاقة النظيفة،[49] وبعض هذه المعادن مصدره إفريقيا. بذلك يتحول النفوذ من الاستخراج إلى التحكم في الحلقة الأعلى قيمة في السلسلة.

مؤخرًا، أعلنت الصين توسيع الإعفاءات الجمركية لتشمل 53 دولة إفريقية ضمن فئة الدول الأقل نموّاً، مع استثناء دولة واحدة هي إسواتيني (سوازيلاند سابقاً) بسبب استمرار اعترافها الدبلوماسي بتايوان بدلًا من بكين.[50] هذا القرار، رغم عفويته المعلنة، لا يُقرأ كحافزٍ تجاريٍّ فحسب؛ بل كأداة جيو-اقتصادية تُوظِّف الامتيازات السوقية لتكريس اصطفاف دبلوماسي غير معلن. فالإعفاءات هنا ليست مجرد تسهيلات؛ بل هي شروط ضمنية تعكس التداخل بين السوق والسياسة.

كما أن علاقة الصين بإفريقيا تتحرك جزئيًا خارج الإرث الاستعماري الأوروبي، ما يمنحها سردية شريك تنموي بديل، وإنْ كانت بنيتها التعاقدية تُنتج بدورها اعتمادًا مؤسسيًا طويل الأمد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمثلة الواردة في هذا القسم لا تمثل الحضور الصيني الكامل في البنية التحتية الإفريقية؛ ولكنْ هي نماذج توضيحية لطبيعة الأدوات التي يعتمد عليها هذا النموذج من النفوذ. فالمشاريع الصينية في القارة تمتد عبر نطاق أوسع ضمن الإطار المؤسسي لمبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative)، وتشمل خطوط السكك الحديدية الكبرى، مثل: خط أديس أبابا–جيبوتي، ومشروع الخط القياسي بين مومباسا ونيروبي في كينيا، فضلا عنْ مشاريع موانئ عميقة، مثل: كريبي في الكاميرون، وليكي في نيجيريا، وممرات لوجستية واسعة، مثل: ممر لامو، جنوب السودان–إثيوبيا.

---

[49] International Energy Agency. The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions. Paris: IEA, 2021. https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions (accessed March 3, 2026).

[50] Reuters, China to implement zero tariffs on imports from 53 African countries: https://www.reuters.com/world/asia-pacific/china-implement-zero-tariffs-imports-53-african-countries-2026-02-14/ (accessed March 5, 2026).

كما يشمل الحضور الصيني مشاريع طاقة كبرى، مثل: سد سواپيتي في غينيا، ومشروع زونغيرو الكهرومائي في نيجيريا، وسد كافوي غورج في زامبيا، إلى جانب مشاريع تعدين استراتيجية، مثل: مشروع سيكومينز للنحاس والكوبالت في الكونغو الديمقراطية، ومشاريع تطوير خام الحديد في سيماندو في غينيا. فتشير هذه الأمثلة مجتمعة إلى أنّ حضور الصين لا يقتصر على إنشاء أصول بنية تحتية منفردة بقدر ما يمتد إلى إعادة تشكيل شبكات النقل والطاقة والموارد داخل القارة، وهو ما يعزز القراءة البنيوية التي ترى في هذه المشاريع جزءاً من هندسة أوسع للممرات الاقتصادية وسلاسل الإمداد العالمية.

وبالتالي، يتضح من هذا التحليل أنّ النموذج الصيني ينسجم مع الإطار النظري الذي عرضَه المحور الأول؛ حيث يُمارَس النفوذ الجيو–اقتصادي أساساً عبر إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والشبكات اللوجستية وليس عبر حجم التمويل وحده. فمشاريع الموانئ والسكك الحديدية وممرات النقل تعيد توجيه تدفقات التجارة والموارد داخل القارة، ما يمنح الجهة الممولة موقعاً مؤثراً في الجغرافيا الاقتصادية المستقبلية.

فمن هذا المنظور، يمكننا القول بأن النفوذ الصيني يقوم بدرجة أكبر على منطق التعاقد وهندسة الممرات، في مقابل نماذج أخرى تعتمد على مركزية العملة أو القواعد المالية أو القوة التنظيمية. ويكشف هذا التنوع في أنماط النفوذ أنّ التنافس في إفريقيا لا يجري بين قوى دولية فقط؛ بل بين أدوات جيو–اقتصادية متعددة تعمل داخل شبكات التجارة والتمويل والطاقة في القارة.

ثالثًا: روسيا...النفوذ القطاعي وترتيبات المقايضة غير النقدية

يختلف الحضور الروسي في إفريقيا منْ حيث البنية والأداة. فهو أقل كثافة استثمارية مقارنة بالصين أو الاتحاد الأوروبي، ولا يستند إلى مركزية مالية كالولايات المتحدة؛ لكنه يتركز في قطاعات ذات أثر سياسي وأمني مباشر، ما يمنحه قدرة تأثير تتجاوز وزنه الاقتصادي النسبي.

وتشير بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) إلى أنّ روسيا كانت خلال العقد الماضي أحد أبرز موردي السلاح إلى إفريقيا، مع تمركز ملحوظ في دول تعاني من هشاشة أمنية أو انتقالات سياسية.[13] غير أنّ القراءة الجيو–اقتصادية لا تتوقف عند أرقام التصدير فحسب؛ بل تمتد إلى طبيعة العلاقة التعاقدية. فصفقات السلاح غالباً ما تتضمن حِزَماً متكاملة تشمل التدريب، والصيانة، وتوفير قطع الغيار، والدعم التقني طويل الأمد، ما يخلق ارتباطاً

وظيفيًا مستمراً بين المورّد والجهة المستقبلة. فيُنتج هذا النمط اعتماداً مؤسسيّاً في قطاع حساس، ويُقيد بدائل الدولة في المدى المتوسط.

وفي بعض الحالات، تشير تقارير بحثية وصحفية إلى أنّ ترتيبات التعاون الأمني قد تتقاطع مع امتيازات في قطاعات التعدين أو الموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب أو معادن أخرى، سواء عبر عقود امتياز أو ترتيبات خدمات مقابل موارد.[14] ورغم صعوبة توثيق كل حالة على حدة نظراً لطبيعة هذه الاتفاقات، فإنّ الإشارة المنهجية هنا لا تنصرف إلى مضمونها السياسي؛ بل إلى بنيتها الاقتصادية؛ فعندما يتحول الأمن إلى مدخل لعلاقة تعاقدية ترتبط بموارد أولية، فإننا أمام نمط مقايضة غير نقدية يُعيد ربط قطاع أمني بقطاع استخراج، ويُنتج شبكة اعتماد مزدوجة.

إلى جانب ذلك، باتتْ روسيا مورداً مهمّاً للحبوب إلى عدد من الدول الإفريقية، خاصة في سياق اضطراب سلاسل الإمداد العالمية بعد عام 2022م، وفق بيانات تجارية وتقارير إعلامية مستندة إلى مصادر رسمية.[15] وفي هذا السياق، لا يتعلق النفوذ بحجم التجارة وحدها؛ ولكنْ بتوقيت الإمدادات، وشروطها في بيئة غذائية حساسة. كما أنّ اتفاقات التعاون في مجال الطاقة النووية عبر شركة "روساتوم" تنطوي على علاقات طويلة الأجل تشمل التدريب وتوريد الوقود والخدمة الفنية، ما يخلق التزامًا تقنيًا ممتدًا زمنياً.[16]

فمن منظور الإطار التحليلي المعتمد في هذه الدراسة، يجسد النموذج الروسي ما يمكن تسميته بـ "**النفوذ القطاعي المشروط**". فهو نموذج لا يبني شبكة اقتصادية عريضة متعددة القطاعات؛ ولكنْ يركز على قطاعات استراتيجية (الأمن، الغذاء، الطاقة) ترتبط مباشرة بالاستقرار السياسي والاجتماعي. فالشروط هنا ليست معيارية أو مؤسساتية عامة كما في النموذج الغربي، وليستْ بنيوية—ممراتية كما في النموذج الصيني؛ بل تعاقدية—قطاعية، فهي عقود محددة، غالباً طويلة الأمد، تُنتج اعتماداً وتبعيةً في مجال بعينه، وقد تتداخل أحيانًا مع ترتيبات موارد طبيعية.

وبهذا المعنى، يتسق النموذج الروسي مع الفرضية التي طُرحتْ في المحور الأول حول أنّ القوة قد تُمارس عبر نقاط ارتكاز محدودة؛ لكنها عالية الحساسية. فحين يرتبط قطاع أمني أو غذائي أو طاقي بشريك خارجي في سياق هش، فإنّ الأثر السياسي المحتمل قد يفوق بكثير الوزن المالي المباشر للعلاقة.

رابعًا: أوروبا... التجارة والمعايير والجيو–اقتصاد النقدي في ظل إرث استعماري متشابك

لا يقتصر النفوذ الأوروبي في إفريقيا على كثافة الحضور التجاري فحسب؛ بل يقوم على مركب جيو–اقتصادي متعدد الأدوات يجمع بين السوق، والتنظيم، والتمويل، والبنية النقدية وشبكات الموارد الاستراتيجية. فوفق بيانات

المفوضية الأوروبية بلغ حجم تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا نحو 354 مليار يورو عام 2024، ما يجعل أوروبا أحد أكبر الشركاء التجاريين للقارة.[51]

غير أنّ الأهمية الجيو–اقتصادية لهذه العلاقة لا تكمن في حجمها فقط؛ ولكنْ في بنيتها أيضاً. إذْ تقوم غالباً على أساس تبادل غير متكافئ يتمثل في صادرات إفريقية من المواد الأولية مقابل واردات أوروبية من السلع الصناعية والتكنولوجية. ويعكس هذا النمط استمرار شبكات إنتاج وتجارة تشكلت خلال الحقبة الاستعمارية، بحيث بقيت الاقتصادات الإفريقية مرتبطة بالأسواق الأوروبية ضمن سلاسل قيمة غير متوازنة نسبيّاً.

وتتعزز هذه البنية عبر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs) التي تربط عددًا كبيرًا من الاقتصادات الإفريقية بالسوق الأوروبية. فالهدف المعلن لهذه الاتفاقيات هو تحرير التجارة وتعزيز التنمية، غير أنّ أثرها البنيوي يتمثل في إعادة تشكيل شروط النفاذ إلى السوق الأوروبية وفق قواعد قانونية وتنظيمية تُصاغ داخل الاتحاد الأوروبي. وبذلك تتحول السوق الأوروبية إلى مركز معياري عالمي يحدد قواعد المنافسة والإنتاج، ويؤثر في السياسات التجارية والصناعية للدول الشريكة.[52]

وتظهر هذه القوة التنظيمية بصورة أكثر وضوحاً في آلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM) التي دخلت مرحلتها الانتقالية عام 2023م. فتربط هذه الآلية دخول السلع إلى السوق الأوروبية بالبصمة الكربونية لعملية الإنتاج، وتشمل في مرحلتها الأولى قطاعات الحديد والصلب، والإسمنت، والأسمدة، والألومنيوم، والهيدروجين والكهرباء.[53] وبهذا تتحول المعايير البيئية إلى أداة جيو–اقتصادية تعيد تشكيل خيارات الطاقة والصناعة في الدول المصدّرة، إذْ تصبح القدرة على الامتثال التنظيمي شرطًا أساسيّاً للوصول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية.

---

[51] Banque Centrale des États de l'Afrique de l'Ouest (BCEAO). "History of the CFA Franc. https://www.bceao.int/en/content/history-cfa-franc (Accessed March 3, 2026).

[52] European Commission. "Economic Partnership Agreements." Directorate-General for Trade. https://policy.trade.ec.europa.eu/development-and-sustainability/economic-partnerships_en (Accessed March 3, 2026).

[53] European Commission. "Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM)." Access2Markets Portal. https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/news/carbon-border-adjustment-mechanism-cbam (Accessed March 1, 2026).

وإلى جانب السوق والتنظيم، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز حضوره عبر الأدوات الاستثمارية والتنموية أيضاً. ففي إطار مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي (Global Gateway)،[54] أعلن الاتحاد الأوروبي حزمة استثمارية لإفريقيا تبلغ 150 مليار يورو موجهة إلى مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الرقمية، والنقل، والصحة، والتعليم. كما يعمل بنك الاستثمار الأوروبي (EIB Global) كذراع تمويلية للاتحاد في إفريقيا؛ حيث استثمر أكثر من ثلاث مليارات يورو في القارة عام 2025م، وأسْهَم في تعبئة عشرات المليارات من التمويل خلال السنوات الأخيرة.[55] وتعكس هذه المبادرات محاولة أوروبية لإعادة تثبيت موقعها داخل شبكات الطاقة والبنية التحتية والموارد في القارة في ظل التنافس المتزايد مع القوى الصاعدة.

غير أنّ أحد أكثر أبعاد النفوذ الأوروبي عمقاً يظهر في المجال النقدي والمالي، خاصةً في منطقة الفرنك الإفريقي (CFA). فقد أُنشئ هذا النظام النقدي عام 1945م في سياق إعادة تنظيم النظام المالي للإمبراطورية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصدرتْ فرنسا مرسوماً بإنشاء فرنك المستعمرات الفرنسية في إفريقيا (Franc des Colonies Françaises d'Afrique)، قبل أنْ يُعاد تنظيمه لاحقًا ضمن اتحادين نقديين إقليميين. فهذه العملة تُستخدم اليوم في 14 دولة إفريقية موزعة على اتحادين نقديين، هما: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) ويضم بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) ويضم الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون. وترتبط هذه العملة منذ عام 1999م بسعر صرف ثابت مع اليورو عند 655.957 فرنكاً إفريقيّاً لليورو الواحد مع ضمان قابلية تحويل العملة من قبل الخزانة الفرنسية.[56]

وقد شكّل ما يُعرف بـ "حساب العمليات (Compte d'opérations) " إحدى الركائز المؤسسية لهذا النظام. فحتى الإصلاحات الأخيرة كانت دول الفرنك مطالبة بإيداع 50% من احتياطياتها من النقد الأجنبي لدى

---

[54] مبادرة البوابة العالمية (Global Gateway) هي مبادرة أطلقها الاتحاد الأوروبي عام 2021 تمثل الإطار الاستثماري الرئيسي للاتحاد في البنية التحتية العالمية؛ حيث تهدف إلى تعبئة ما يصل إلى 300 مليار يورو حتى عام 2027 لدعم مشاريع الطاقة والنقل والرقمنة والصحة، مع تخصيص نحو 150 مليار يورو لإفريقيا.

[55] European Commission. "EU–Africa Global Gateway Investment Package." Directorate-General for International Partnerships. https://international-partnerships.ec.europa.eu/policies/global-gateway/initiatives-sub-saharan-africa/eu-africa-global-gateway-investment-package_en (Accessed March 1, 2026).

[56] Banque de France. The CFA Franc Zone :https://www.banque-france.fr/en/economics-statistics/international/cfa-franc-zone (Accessed March 6, 2026.).

الخزانة الفرنسية في هذا الحساب مقابل ضمان استقرار العملة وقابلية تحويلها. وقد خُفِّضت هذه النسبة من 65% قبل عام 2005 إلى 50% لاحقاً، قبل أنْ تُلغى إلزاميتها بالنسبة لدول اتحاد غرب إفريقيا ضمن إصلاحات 2019 المرتبطة بمشروع تحويل العملة إلى "الإيكو". ومع ذلك، بقي نظام الربط الثابت باليورو، وضمان التحويل قائمين، ما يعني استمرار الإطار النقدي العام للعلاقة.[57]

ومن المنظور الجيو–اقتصاد النقدي، لا تكمن أهمية هذه البنية في رمزيتها التاريخية فحسب؛ بل في قدرتها على تقييد هامش القرار النقدي والمالي للدول الأعضاء وربط استقرارها النقدي بإطار خارجي. وقد ظهر هذا البعد في بعض الأزمات السياسية؛ ففي أزمة كوت ديفوار عام 2011، مثلًا، أدّى قطع وصول حكومة لوران غباغبو إلى حسابات الدولة في البنك المركزي لدول غرب إفريقيا إلى تضييق الخناق المالي على الحكومة القائمة.[58] وفي حالة جمهورية إفريقيا الوسطى عام 2022 واجهت محاولة إدخال العملات المشفرة قيوداً مؤسسية من الهيئات النقدية الإقليمية المرتبطة بمنطقة الفرنك بحجة حماية الاستقرار المالي.[59]

وإلى جانب هذه الأدوات التقليدية، يسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى توسيع نفوذه في إفريقيا عبر سياسات الموارد الاستراتيجية. ففي إطار الاستراتيجية الأوروبية للمواد الخام الحيوية، أطلق الاتحاد شراكات مع عدد من الدول الإفريقية لتأمين إمدادات المعادن الأساسية للتحول الطاقي، مثل: الليثيوم، والكوبالت، والنيكل، والمنغنيز. وتشمل هذه الشراكات اتفاقيات مع ناميبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا؛ لتطوير سلاسل القيمة المحلية في التعدين والمعالجة، ما يعكس انتقال التنافس الجيو–اقتصادي إلى مجال المعادن الاستراتيجية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.[60]

---

[57] French Ministry for Europe and Foreign Affairs. "The CFA Franc Zone: Monetary Cooperation between Africa and France." https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/africa/franc-zone/ (Accessed March 1, 2026).

[58] Reuters. "Funds Squeeze on Ivory Coast's Gbagbo to Take Time." January 13, 2011. https://www.reuters.com/article/world/funds-squeeze-on-ivory-coasts-gbagbo-to-take-time-idUSTRE70C3W (Accessed March 1, 2026).

[59] Reuters. "Central African Bank Regulator Reminds States of Crypto Ban." May 13, 2022. https://www.reuters.com/world/africa/central-african-bank-regulator-reminds-states-crypto-ban-2022-05-13 (Accessed March 1, 2026).

[60] European Commission. Critical Raw Materials Resilience: Charting a Path towards Greater Security and Sustainability. Brussels: European Commission, 2020. https://www.eesc.europa.eu/en/our-work/opinions-

كما يعمل الاتحاد الأوروبي على بناء شراكات للمعادن الحرجة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد الأوروبي على سلاسل التوريد الآسيوية، وتعزيز الشراكات مع الدول الإفريقية الغنية بالموارد. وتشمل هذه المبادرات تطوير سلاسل القيمة من الاستخراج إلى المعالجة الصناعية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالتعدين.[61]

وتظهر أداة أخرى أقل وضوحاً؛ لكنها مؤثرة في العلاقات الأوروبية الإفريقية، ألا وهي: ربط التعاون التنموي بقضايا الهجرة والتنمية. ففي السنوات الأخيرة، استخدم الاتحاد الأوروبي أدوات التمويل التنموي لدعم برامج إدارة الهجرة والحدّ من تدفقات المهاجرين غير النظاميين، وهو ما أدى إلى ربط بعض المساعدات التنموية بشروط تتعلق بالتعاون في سياسات الهجرة وحماية الحدود.[62] وبهذا المعنى تتحول سياسات التنمية والهجرة إلى جزء من الأدوات الجيو-اقتصادية التي تُستخدَم لإعادة تشكيل علاقات الاعتماد بين أوروبا ودول الجوار الإفريقي.

وفي ضوء الإطار النظري الذي نُوقش في المحور الأول، يمكننا قراءة هذه البنية من خلال مفهوم "**تسليح الاعتماد المتبادل**" الذي يوضح كيف تتحول الشبكات الاقتصادية والمالية العالمية إلى أدوات نفوذ عندما تتحكم جهة معينة في العُقَد المركزية لهذه الشبكات.[63] ففي حالة أوروبا، لا يُمارَس النفوذ عبر الاستثمار أو التجارة وحدهما؛ بل عبر التحكم في الأسواق والمعايير، والمؤسسات النقدية، وشبكات التمويل، والتنمية.

وهذا ما يجعل النموذج الأوروبي مثالاً واضحاً على فرضية "السوق كمنظّم" التي ناقشها الإطار النظري؛ حيث تتحول القدرة على وضع القواعد والمعايير الاقتصادية إلى وسيلة لإعادة تشكيل الخيارات الإنتاجية والتجارية داخل الاقتصادات الإفريقية. وعليه، يختصر الجدول (1) الأنماط البنيوية للنفوذ الجيو-اقتصادي للقوى الكبرى في إفريقيا

information-reports/opinions/critical-raw-materials-resilience-charting-path-towards-greater-security-and-sustainability (Accessed March 1, 2026).

[61] European Commission. "Strategic Partnerships on Raw Materials." Directorate-General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs. https://single-market-economy.ec.europa.eu/sectors/raw-materials/international-partnerships_en (Accessed March 1, 2026).

[62] European Commission. "EU Emergency Trust Fund for Africa." Directorate-General for International Partnerships. https://international-partnerships.ec.europa.eu/policies/eu-emergency-trust-fund-africa_en (Accessed March 1, 2026).

[63] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. "Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion. (مصدر سابق)

كما نوقشت في هذا القسم، من خلال إبراز الأداة الرئيسة لكل قوة وموقعها داخل الشبكات العالمية ونمط الشروط التي تُفَعَّل عبرها هذه المكانة.

جدول 1 : الأنماط البنيوية للنفوذ الجيو–اقتصادي للقوى الكبرى في إفريقيا

الدولة/القوة	الأداة الجيو–اقتصادية المهيمنة	موقعها في الشبكات العالمية	نمط الشروط أو آلية التأثير
الولايات المتحدة	الدولار، المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات	مركز النظام المالي العالمي وشبكات التسوية	شروط مؤسسية وتنظيمية (الامتثال المالي، الحوكمة، برامج الإصلاح)
الصين	القروض السيادية، البنية التحتية، الممرات اللوجستية	عقدة رئيسية في سلاسل الإمداد والبنية التحتية العالمية	شروط تعاقدية مرتبطة بالمشاريع وتنفيذها عبر الشركات الصينية
روسيا	السلاح، الأمن، الحبوب، الطاقة النووية	نفوذ قطاعي في مجالات استراتيجية حساسة	ترتيبات قطاعية طويلة الأجل، أحيانًا مقايضة موارد مقابل خدمات
أوروبا	التجارة، المعايير التنظيمية، التمويل التنموي، النظام النقدي (CFA)	سوق معيارية كبرى وشبكات نقدية وتنموية	شروط معيارية ومؤسساتية (تنظيم السوق، المعايير البيئية، الربط النقدي)

وفي نهاية المطاف، يتضح من هذا التحليل أن حضور القوى الكبرى التقليدية في إفريقيا لا يُفسَّر بحجم الاستثمارات أو التمويل بقدر ما يُفسَّر بموقع كل قوة داخل الشبكات الاقتصادية العالمية وبطبيعة الشروط التي تُفعَّل من خلال هذا الموقع. فالولايات المتحدة تستند إلى مركزيتها داخل النظام المالي الدولي وقواعد الامتثال، والصين تعتمد على هندسة الممرات والبنية التحتية وسلاسل الإمداد، بينما تمارس روسيا نفوذاً قطاعيّاً في مجالات عالية الحساسية مثل الأمن والغذاء والطاقة، في حين يوظف الاتحاد الأوروبي ثقله التجاري وقدرته التنظيمية والنقدية لإعادة صياغة شروط النفاذ إلى سوقه.

وتؤكد هذه الأنماط ما طرحه الإطار النظري في المحور الأول، ومفاده أنّ مفهوم الجيو–اقتصاد لا يقوم أساساً على السيطرة العسكرية المباشرة؛ ولكنْ على القدرة على تشكيل قواعد الوصول إلى الشبكات الاقتصادية والمالية العالمية. فالقوة هنا تُمارَس عبر البنية والشروط المختلفة، مثل: قواعد الامتثال، وهندسة العقود، والارتباطات القطاعية، والمعايير التنظيمية التي تحدد شروط المشاركة في الأسواق الدولية.

كما يؤكد هذا التحليل على أنّ الإرث الاستعماري والتشابكات التاريخية ما زالت تؤثر في بعض أنماط النفوذ، خاصة الأوروبية منها؛ لكنها لم تعد العامل الوحيد في تفسير تموضع القوى داخل القارة. فالبنية المعاصرة تقوم على

شبكات مالية ولوجستية وتنظيمية أكثر تعقيداً، تسمح أيضاً لقوى لا تمتلك مركزية مالية عالمية، كما في حالتي الصين وروسيا، بممارسة تأثير ملموس عبر التمركز في عقد استراتيجية من سلاسل الإمداد أو القطاعات الحساسة.

وبذلك يتبين لنا أنّ إفريقيا أصبحت ساحة تتقاطع فيها أنماط متعددة من الأدوات الجيو–اقتصادية داخل شبكة عالمية واحدة؛ حيث يتحدد النفوذ ليس بكمّ الموارد أو حجم التمويل؛ ولكنْ بقدرة الفاعلين على التحكم في العقد التي تربط التمويل بالتجارة والطاقة والموارد.

وانطلاقا من هذه البنية المركبة، سينتقل التحليل في المحور التالي من دراسة الفاعلين وبنية نفوذهم إلى التعرف على الأدوات الجيو–اقتصادية ذاتها التي يُمارَس عبرها هذا النفوذ داخل القارة، وفي مقدمتها الاستثمار والديون والبنية التحتية والمعادن الاستراتيجية.

المحور الثالث

أدوات التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا

بعد أنْ وضّحنا في المحورين السابقين أنّ النفوذ في الاقتصاد العالمي المعاصر لا يُمارَس عبر السيطرة المباشرة بقدر ما يُنتَج من خلال التحكم في الشبكات والقواعد والبنى المؤسسية، يصبح من الضروري الانتقال من مستوى تعريف الفاعلين إلى مستوى الأدوات التي تُترجَم من خلالها هذه القوة إلى واقع اقتصادي ملموس داخل القارة الإفريقية. فالتنافس الجيو–اقتصادي لا يتجلى في حضور الدول أو المؤسسات داخل إفريقيا فحسب؛ بل في الأدوات التي تُعيد عبرها تشكيل أنماط الاستثمار والتمويل وسلاسل القيمة والبنية التحتية. ومن خلال هذه الأدوات تتشكل علاقات اعتماد متبادل غير متكافئ، تتداخل فيها الحسابات التجارية مع الأبعاد الاستراتيجية طويلة الأجل.

وفي هذا السياق، سيركز هذا المحور على أربع أدوات رئيسة تُستخدم لإنتاج النفوذ الاقتصادي في إفريقيا، وهي: (1) الاستثمار الأجنبي المباشر، (2) الديون والتمويل وإعادة الهيكلة، (3) البنية التحتية والممرات اللوجستية، ثم (4) المعادن الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الطاقي العالمي. وستُعرض هذه الأدوات ليس بوصفها قطاعات اقتصادية منفصلة؛ ولكنْ باعتبارها منظومة مترابطة تتقاطع داخلها الاستثمارات مع التمويل والبنية التحتية والموارد الطبيعية، بما يسمح بإعادة تشكيل موقع الاقتصادات الإفريقية داخل الاقتصاد العالمي.

وبهذا المعنى، فإنّ تحليل هذه الأدوات يهدف في الأساس إلى فهم البنية المؤسسية والشروط التعاقدية التي تُدار بها هذه التدفقات، والكيفية التي تتحول بها إلى أدوات نفوذ طويلة الأجل، وليس قياس حجم التدفقات الاقتصادية فقط.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة نفوذ

قبل تحليل موقع إفريقيا داخل خريطة الاستثمار العالمي، تجدر الإشارة إلى أنّ البيانات المستخدمة في هذا القسم تستند إلى أحدث الإحصاءات المتاحة في تقارير الأونكتاد (UNCTAD) حتى عام 2024م، وهي آخر سنة تتوافر لها بيانات دولية مكتملة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند إعداد هذه الدراسة.[64]

وعليه، فلا يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد تدفق مالي عابر للحدود؛ ولكنْ يمثل إحدى الأدوات الرئيسة التي تُعاد عبرها صياغة البنية الإنتاجية والمالية للدول المضيفة. فالدولة أو الكتلة الاقتصادية القادرة على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات محددة، أو على ربطها بشبكات التمويل والتكنولوجيا والأسواق العالمية، تمتلك في الواقع قدرة ملموسة على التأثير في مسار التحول الاقتصادي للدول المتلقية. وفي إفريقيا تحديداً تكتسب هذه الأداة أهمية مضاعفة، نظراً لاعتماد عدد كبير من اقتصادات القارة على رأس المال الخارجي في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة واستغلال الموارد الطبيعية.

وتُظهر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، كما يعرضها الجدول (2)، صورة أولية عن موقع إفريقيا داخل الخريطة الاستثمارية الدولية خلال الفترة 2020-2024م. إذْ يتضح أنّ قارة آسيا ظلت الوجهة الأولى عالميّا لتدفقات الاستثمار خلال هذه السنوات؛ فقد استقبلت ما يزيد على 600 مليار دولار سنويًا في المتوسط، مع مستويات بلغت نحو 72 مليار دولار في 2021 وقرابة 604 مليارات دولار في 2024، وهو ما يعكس ثقلها الصناعي وموقعها المركزي داخل سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن اتساع أسواقها الاستهلاكية. وفي المقابل، احتفظتْ أمريكا الشمالية بمستويات مرتفعة من التدفقات؛ حيث سجلت قفزة كبيرة عام 2021م بلغتْ نحو 447 مليار دولار عقب التعافي الاقتصادي العالمي، قبل أنْ تستقر لاحقاً عند مستويات تقارب 300-340 مليار دولار سنويّا.[65]

أما أوروبا فقد اتسمتْ تدفقاتها بدرجة أعلى من التقلب مقارنة بالمناطق الأخرى؛ إذْ انتقلت من نحو 45 مليار دولار في 2020م إلى أكثر من 220 مليار دولار في 2021م، ثم سجلت قيمة سالبة تقارب (-61) مليار دولار في 2022م قبل أنْ تعود إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة. ويرتبط هذا التذبذب بالدور الذي تؤديه بعض

---

[64] UN Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2025: International Investment in the Digital Economy and Sustainable Transitions. Geneva: United Nations, 2025. https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025 (Accessed March 11, 2026).

[65] المصدر نفسه

الاقتصادات الأوروبية كمراكز مالية وسيطة في حركة الاستثمار العالمي؛ حيث تُستخدم في كثير من الأحيان كنقاط عبور لرؤوس الأموال داخل الشركات متعددة الجنسيات. ولهذا السبب لا تعكس جميع التدفقات المسجلة استثمارات إنتاجية مباشرة بقدر ما تمثل في بعض الأحيان إعادة هيكلة مالية داخل الشبكات الاستثمارية الدولية.[66]

وفي هذا السياق العالمي، تَظهر القارة الإفريقية في الجدول (2) ذاته كوجهة استثمارية أصغر حجماً نسبيّاً مقارنة بالقارات الأخرى؛ إذْ لا تزال حصتها من التدفقات العالمية محدودة. فقد تراوحت التدفقات إلى القارة بين40.9 مليار دولار في 2020م وحوالي 82 مليار دولار عام 2021م، قبل أنْ تستقر حول 55 مليار دولار تقريبًا خلال 2022–2023م. غير أنّ البيانات تكشف في الوقت نفسه عن اتجاه تصاعدي ملحوظ في السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ ذروته في 2024م عندما ارتفعت التدفقات إلى نحو 97 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تاريخي مسجل للقارة في هذه السلسلة الإحصائية.[67]

ويعكس هذا الارتفاع تنامي الاهتمام الدولي بالاقتصادات الإفريقية في ظل التحولات الجيو–اقتصادية العالمية، خاصة مع ازدياد الطلب على المعادن الاستراتيجية والطاقة ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية. ومن هذا المنظور، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُعَدّ مجرد تدفقات مالية إلى القارة بقدر ما يشكل إحدى القنوات الأساسية التي تُعاد عبرها صياغة علاقات الارتباط الاقتصادي بين إفريقيا والاقتصاد العالمي، وهو ما يجعل تحليل هذه الأداة نقطة دخول ضرورية لفهم بقية أدوات التنافس الجيو–اقتصادي داخل القارة.[13]

جدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا بحسب القارات (2020–2024)

(مليار دولار أمريكي)

القارة/الإقليم	2020	2021	2022	2023	2024
العالم	868	1,676	1,389	1,455	1,508
أفريقيا	40.9	82.2	54.6	55.4	97
آسيا	505.6	672.9	676.7	622.3	604.5

[66] المصدر نفسه

[67] UN Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2025: Annex Tables – Foreign Direct Investment Inflows by Region and Economy (1990–2024). Geneva: United Nations, 2025. https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report (Accessed March 11, 2026).

أوروبا	45.9	223.4	-61.2	221.5	198.1
أمريكا الشمالية	119	447.5	362.7	279.6	342.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	93.4	143.1	196.2	186.7	164.3

الوحدة: مليار دولار أمريكي حسب بيانات الأونتكاد. الأرقام الرسمية لآخر 5 سنوات (2020–2024) بحسب القارات/الأقاليم الكبرى.

المصدر: إعداد الباحث

غير أنّ الانتقال من قراءة التدفقات العالمية إلى فهم موقع إفريقيا الاستثماري يتطلب النظر بدرجة أكبر من التفصيل إلى التوزيع الداخلي لهذه التدفقات داخل القارة نفسها. وفي هذا الصدد، يوضح الجدول (3)، تتوزع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل إفريقيا بصورة غير متوازنة بين الأقاليم المختلفة. حيث يبرز شمال إفريقيا كإقليم أكثر تقلباً خلال الفترة المدروسة؛ إذْ ظلت التدفقات عند مستويات معتدلة بين عامي 2020 و2023م قبل أنْ تقفز في 2024م إلى نحو (50.7) مليار دولار مقارنة بنحو (13) مليار دولار في العام السابق، وهو ارتفاع ارتبط بدرجة كبيرة بعدد محدود من المشاريع الاستثمارية الضخمة في قطاعات العقارات والبنية التحتية والطاقة.[68]

وفي المقابل، تبدو بقية الأقاليم أكثر استقراراً نسبيّاً. فقد تراوحت تدفقات غرب إفريقيا بين نحو (10) و (16) مليار دولار سنويّاً، مدفوعة بوجود اقتصادات إقليمية كبيرة، واستمرار الاستثمارات في قطاعات الطاقة والخدمات. كما سجلت منطقة شرق إفريقيا اتجاهاً تصاعديّاً متدرّجاً من نحو (7.5) مليارا في 2020م إلى أكثر من (12) مليار دولار في 2024م، في حين ظلت منطقة وسط إفريقيا عند مستويات أدنى تقترب من (8) مليار دولاراً سنويّاً.

وتشير هذه الأنماط مجتمعة إلى أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا تتسم بدرجة واضحة من التركيز الجغرافي؛ إذْ كثيراً ما تعكس التغيرات السنوية في الأرقام القارية أثر عدد محدود من المشاريع الكبرى أكثر مما تعكس تحولًا هيكليّاً واسع النطاق في جاذبية القارة للاستثمار الدولي.

(68)

UN Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2025: Annex Tables – Foreign Direct Investment Inflows by Region and Economy (1990–2024) -(مصدر سابق)

جدول 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بحسب المناطق الجغرافية

المنطقة الجغرافية	2020	2021	2022	2023	2024
شمال إفريقيا	9,797	9,509	15,323	13,425	50,675
غرب إفريقيا	9,885	13,629	13,029	16,330	15,214
شرق إفريقيا	7,477	10,090	11,682	11,338	12,715
وسط إفريقيا	8,913	6,602	7,078	7,017	7,907
جنوب إفريقيا	4,871	42,373	7,455	7,305	10,521
إجمالي إفريقيا	**40,944**	**82,201**	**54,567**	**55,414**	**97,032**

وإذا انتقلنا من التوزيع الجغرافي إلى التوزيع القطاعي، فإن الصورة تصبح أكثر وضوحاً. فالبيانات الواردة في الجدول (4) تشير إلى أنّ هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا ما يزال متمركزًا حول القطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية والطاقة. إذْ يستحوذ القطاع الاستخراجي، الذي يشمل النفط والغاز والمعادن، على الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعكس استمرار الدور التقليدي للقارة كمصدر رئيس للموارد الطبيعية في الاقتصاد العالمي.

ويأتي بعد ذلك قطاع الطاقة، الذي شهد توسعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية الكهربائية. ويرتبط هذا الاتجاه بارتفاع الطلب على الكهرباء داخل الاقتصادات الإفريقية من جهة، وبالتوجه العالمي نحو التحول الطاقي من جهة أخرى. وقد أصبحتْ مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وشبكات النقل الكهربائي إحدى المجالات الرئيسة التي تتنافس فيها الشركات والدول على الاستثمار داخل القارة.

أمّا قطاع التصنيع فيمثل حصة أقل نسبيّاً من إجمالي الاستثمار، رغم أهميته الاستراتيجية في دعم التحول الاقتصادي والتنويع الإنتاجي. ومع ذلك، تشير البيانات إلى بداية ظهور استثمارات صناعية في مجالات مثل صناعة السيارات والأدوية والصناعات الغذائية في بعض الاقتصادات الإفريقية. وفي الوقت نفسه، أصبح قطاع الخدمات مجالاً متناميّا للاستثمار الأجنبي، خاصة في الخدمات المالية والسياحة والتجارة، فضلا عنْ النمو السريع في قطاع الاتصالات والاقتصاد الرقمي المرتبط بتوسع شبكات الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية.

جدول 4: توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا حسب القطاعات (تقديرات 2024)

القطاع الاقتصادي	قيمة الاستثمار (مليار دولار)	النسبة التقريبية

الصناعات الاستخراجية (النفط، الغاز، التعدين)	32	%33
الطاقة (كهرباء وطاقة متجددة)	19	%20
التصنيع	14	%14
الخدمات (مالية، سياحية، تجارية)	16	%16
اللوجستيات والبنية التحتية للنقل	9	%9
الاتصالات والاقتصاد الرقمي	7	%8
الإجمالي	**97 مليار دولار**	**%100**

غير أنّ فهم الأثر الجيو–اقتصادي للاستثمار الأجنبي في إفريقيا لا يكتمل بمجرد تحليل حجم التدفقات؛ بل يتطلب النظر إلى التموضع البنيوي لهذه الاستثمارات داخل الاقتصاد الإفريقي. وتُظهر بيانات الاستثمار الأخضر (Greenfield investments)،[69] وهي الاستثمارات المرتبطة بإنشاء أصول إنتاجية جديدة، أنّ إجمالي قيمة هذه المشاريع في إفريقيا بلغ نحو (113) مليار دولار في عام 2024م. إذْ تشير هذه المعطيات إلى أنّ جزءاً مهمّا من هذه الاستثمارات يتركز في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والإنشاءات، التي تمثل مجتمعة أكثر من ثلث القيمة الإجمالية للمشاريع الجديدة في القارة.[70] ويعني ذلك أنّ الاستثمار الأجنبي في إفريقيا لا يقتصر على تدفقات مالية قصيرة الأجل فحسب؛ بل يرتبط في كثير من الحالات بإنشاء أصول مادية طويلة الأجل، مثل: محطات الطاقة وشبكات الكهرباء والطرق والموانئ، وهي مشاريع تولّد بدورها روابط تشغيلية ومالية ممتدة بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب.

ويزداد وضوح هذه الصورة عند مقارنة الاستثمار الاستخراجي بالاستثمار الصناعي. فالمعطيات هنا تشير إلى أنّ قطاع الصناعات الاستخراجية، النفط والغاز والتعدين، يمثل نحو (13%) من القيمة الإجمالية لمشاريع الاستثمار

[69] يشير الاستثمار الأخضر (Greenfield Investment) إلى الاستثمارات الأجنبية التي يقوم فيها المستثمر بإنشاء مشروع أو أصل إنتاجي جديد بالكامل في الدولة المضيفة، مثل: بناء مصنع جديد، أو محطة طاقة، أو بنية تحتية، بدلًا من شراء أو الاندماج مع شركة قائمة. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بارتباطه بإنشاء أصول مادية جديدة ونقل التكنولوجيا والقدرات الإنتاجية إلى الاقتصاد المضيف (UNCTAD, World Investment Report 2025).

[70] UN Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2025: International Investment in the Digital Economy and Sustainable Transitions. Geneva: United Nations, 2025. https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025 (Accessed March 11, 2026).

الأخضر في إفريقيا، رغم أنّ عدد هذه المشاريع لا يتجاوز نسبة صغيرة جدّا من إجمالي المشاريع الاستثمارية. ويعكس ذلك طبيعة الاستثمار في الموارد الطبيعية؛ حيث تتطلب مشاريع التعدين والطاقة استثمارات رأسمالية ضخمة؛ لكنها تتركز عادة في عدد محدود من المواقع الجغرافية. وفي المقابل، لا تزال الاستثمارات الصناعية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية تنمو من قاعدة أصغر نسبيا، ما يشير إلى أنّ التحول نحو التصنيع في كثير من الاقتصادات الإفريقية ما يزال محدوداً مقارنة بالاستثمارات الموجهة إلى الموارد الطبيعية.[71]

وتتضح طبيعة هذه الديناميات بصورة أوضح عند النظر إلى المشاريع الاستثمارية الكبرى التي أسهمتْ في القفزة المسجلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا خلال عام 2024م، كما يبيّن ذلك الجدول (5). فقد سجلت القارة مستوى قياسيّا من التدفقات (97 مليار دولار) حسب معطيات الجدول (4)، وهو أعلى مستوى مسجل في السنوات الأخيرة. غير أنّ تحليل مكونات هذه الزيادة يظهر أنّ جزءاً كبيرًا منها يرتبط بعدد محدود من المشاريع الضخمة في قطاعات العقارات والطاقة والتعدين والبنية التحتية، وعلى رأسها مشروع **رأس** الحكمة الساحلي في مصر الذي بلغتْ قيمته نحو (35) مليار دولار، وهو أكبر صفقة استثمارية منفردة في إفريقيا في ذلك العام. [72]

كما تشير البيانات إلى أنّ بقية المشاريع الكبرى تركزت أساساً في قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية والبنية التحتية الطاقية، مثل: مشاريع تطوير حقول النفط في أنغولا، ومشروع الفوسفات المتكامل في الجزائر، فضلاً عنْ مشاريع الطاقة المتجددة في تونس وعدد من الاقتصادات الإفريقية الأخرى. وتعكس هذه التوزيعات القطاعية استمرار الدور المحوري لمشاريع الطاقة والموارد الطبيعية والبنية التحتية في جذب الاستثمارات الدولية إلى القارة.

وتكشف هذه المعطيات عن سمة بنيوية مهمة في هيكل الاستثمار الأجنبي داخل إفريقيا؛ إذْ يمكن لعدد محدود من المشاريع الكبرى أنْ يعيد تشكيل الصورة الكلية للتدفقات الاستثمارية في سنة معينة. فحتى مع استبعاد صفقة رأس الحكمة، كانت تدفقات الاستثمار إلى إفريقيا ستظل مرتفعة نسبيّا، مع نمو يقارب (12%) مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، فإنّ التأثير الكبير لهذه المشاريع الضخمة يوضح أنّ القفزات السنوية في أرقام الاستثمار لا تعكس بالضرورة تحولاً هيكليّا واسع النطاق في جاذبية القارة، بقدر ما تعكس أثر صفقات كبيرة ذات قيمة مالية مرتفعة.

---

[71] المصدر نفسه

[72] المصدر نفسه

ومن هنا تتضح أهمية النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط من حيث حجم التدفقات المالية؛ بل أيضاً منْ حيث طبيعة المشاريع والقطاعات التي تستهدفها. فالمشاريع الكبرى في الطاقة والبنية التحتية أو الموارد الطبيعية لا تؤثر في الأرقام الإحصائية السنوية فقط؛ بل تُسهم أيضاً في تشكيل أنماط الارتباط الاقتصادي بين إفريقيا والاقتصاد العالمي، وهو ما يمنحها بعدًا جيو–اقتصاديًا يتجاوز قيمتها المالية المباشرة. [73]

جدول 5: أبرز المشاريع التي ساهمت في ارتفاع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا (2024)

الدولة	المشروع	القطاع	القيمة التقريبية	المستثمر / الشركاء
مصر	مشروع رأس الحكمة الساحلي	تطوير عمراني وبنية تحتية	35	صندوق ADQ السيادي (الإمارات)
الجزائر	الفوسفات المتكامل	التعدين والصناعات الكيميائية	~7	شراكة جزائرية–صينية
أنغولا	تطوير حقول النفط البحرية	الطاقة (النفط والغاز)	~6	TotalEnergies وشركاء دوليون
تونس	مشاريع الطاقة المتجددة	طاقة شمسية ورياح	~6	شركات أوروبية وخليجية
عدة دول إفريقية	شبكات الكهرباء والطاقة المتجددة	البنية التحتية للطاقة	3–5 لكل مشروع	شركات أوروبية وخليجية مختلفة

تتيح لنا المعطيات التي عُرِضتْ في هذا القسم قراءة تتجاوز الوصف الكمّي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى القارة الإفريقية نحو فهم موقعها البنيوي داخل الاقتصاد الإفريقي. فالأرقام الواردة في الجداول السابقة لا تعكس مجرد حركة رؤوس الأموال بقدر ما تكشف أيضاً عن الكيفية التي يُعاد عبرها تشكيل العلاقات الاقتصادية بين القارة والاقتصاد العالمي من خلال قطاعات محددة وبنى مؤسسية طويلة الأجل.

أولًا، على الرغم منْ أنّ إفريقيا ما تزال تستحوذ على حصة محدودة نسبيّاً من الاستثمار العالمي مقارنة بآسيا أو أمريكا الشمالية، فإنها أصبحتْ ساحة تنافس نوعي في قطاعات ذات قيمة استراتيجية، خاصة الطاقة والمعادن

[73] المصدر نفسه

والبنية التحتية. وبذلك لا تنبع أهمية القارة من حجم السوق الاستثماري فحسب؛ بل من موقعها داخل التحولات الجارية في سلاسل الإمداد العالمية والتحول الطاقي.

ثانيًا، تُظهر البيانات أنّ القفزات السنوية في التدفقات الاستثمارية لا تعكس دائما تحولًا هيكليّاً واسع النطاق. فارتفاع الاستثمار إلى نحو (97 مليار دولار) في عام 2024م ارتبط بدرجة كبيرة بعدد محدود من المشاريع الضخمة، وعلى رأسها مشروع رأس الحكمة في مصر. وهذا يوضّح أنّ التغيرات الكبيرة في الأرقام القارية قد تكون نتيجة صفقات استثمارية منفردة مرتفعة القيمة، وليس بالضرورة توسعاً ممتدّاً في قاعدة الاستثمار.

ثالثًا، يتحدد الأثر الجيو–اقتصادي للاستثمار بدرجة أكبر بطبيعة القطاع وموقع الاستثمار داخل الاقتصاد أكثر من حجمه الكلي. فالاستثمارات في قطاعات مثل الطاقة أو الموانئ أو التعدين تخلق ارتباطات طويلة الأجل بين الاقتصاد المحلي والشبكات العالمية للإنتاج والتجارة، وهو ما يختلف جذريّاً عن الاستثمارات قصيرة الأجل في القطاعات التجارية أو المالية.

وانطلاقًا من هذه الدلالات، لا يتمثل السؤال التحليلي في حجم ما تستثمره القوى الاقتصادية في إفريقيا فحسب؛ بل في القطاعات التي تستهدفها هذه الاستثمارات، والشروط المؤسسية التي تُدار بها، وموقعها داخل سلاسل القيمة العابرة للحدود. فمنْ خلال هذه الزاوية، يمكن تمييز أربعة أنماط بنيوية رئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر داخل القارة، لكل منها منطق قوة مختلف، وهي:

1. **النمط الشبكي–المالي**: يُدار الاستثمار هنا عبر الشركات متعددة الجنسيات وصناديق الاستثمار والأسواق المالية الدولية. ولا يُمارَس النفوذ عبر ملكية الأصول فقط؛ بل عبر التحكم في شروط التمويل ومعايير الامتثال وإدارة المخاطر وإمكانية الوصول إلى شبكات التمويل والتأمين وإعادة التمويل. ويخلق هذا النمط اعتمادًا مرتبطًا بإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية العالمية والحفاظ على الثقة الائتمانية.
2. **النمط البنيوي–الاستثماري**: يتجسد الاستثمار في أصول مادية طويلة الأجل مثل الموانئ والمناطق الصناعية ومحطات الطاقة وممرات النقل. وهنا ينتقل النفوذ من مستوى التدفق المالي إلى مستوى البنية الاقتصادية نفسها؛ إذ لا يقتصر المشروع على الإنشاء، بل يمتد إلى التشغيل والصيانة ونقل المعرفة التقنية وسلاسل التوريد المرتبطة به، مما يخلق ارتباطًا اقتصاديًا طويل الأمد.

3. **النمط التجاري–التنظيمي**: يرتبط الاستثمار في هذا النمط بشروط النفاذ إلى الأسواق، ومعايير الجودة، والبيئة، والشفافية. وبذلك يصبح الاستثمار جزءًا من منظومة واسعة لإعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية، حيث يُعاد تشكيل سلوك المنتجين المحليين وفق متطلبات التتبع والإفصاح والمعايير البيئية التي تفرضها الأسواق الدولية.

4. **النمط الانتقائي–القطاعي**: يتركز الاستثمار هنا في قطاعات استراتيجية محددة، مثل: الطاقة أو التعدين دون بناء شبكة استثمارية واسعة في الاقتصاد ككل. ويحقق هذا النمط تأثيرًا اقتصاديًا وسياسيًا مرتفعًا بكلفة استثمارية محدودة نسبيًا، لأنه يضع المستثمر في موقع مؤثر داخل قطاع حيوي، لكنه يظل أقل قدرة على إعادة تشكيل الاقتصاد ككل.

وتُظهر هذه المقارنة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس أداة اقتصادية محايدة؛ ولكنْ بنية قوة يتحدد أثرها بطبيعة القطاع ونوعية الأصول وموقعها داخل سلاسل الإنتاج العالمية. فالاستثمار في البنية التحتية للطاقة أو في معالجة المعادن الاستراتيجية يخلق روابط طويلة الأمد تختلف جذريًا عن الاستثمارات التجارية قصيرة الأجل. ومن هذا المنظور، يصبح الاستثمار مدخلاً لبنية واسعة النطاق تتكون من الالتزامات المالية والمؤسسية؛ إذّ إنّ المشاريع الكبرى، خصوصًا في مجالات الطاقة والبنية التحتية، ترتبط غالباً بترتيبات تمويل ممتدة وشروط تفاوضية معقدة ومسارات لإعادة الجدولة أو الهيكلة عند التعثر. وهنا يتجاوز النفوذ لحظة ضخ رأس المال إلى تشكيل قواعد العلاقة المالية ذاتها، وهو ما يقود مباشرة إلى الأداة التالية في معادلة التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا، وهي: الديون والتمويل وإعادة الهيكلة.

ثانيا: الديون والتمويل وإعادة الهيكلة

ينتقل التحليل هنا من أداة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أداة أخرى لا تقل تأثيراً في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي الديون الخارجية. ولأغراض الدقة المنهجية، يركّز الجدول (6) على دول إفريقيا جنوب الصحراء فقط، دون شمال إفريقيا. ويرجع ذلك إلى أنّ قواعد بيانات الديون الدولية، ولا سيما قاعدة بيانات (International Debt Statistics) للبنك الدولي،[74] تعرض مؤشرات الديون الخارجية بصورة أكثر اتساقاً لهذه المجموعة

[74] World Bank. International Debt Statistics 2025. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/7c0dbf75-2bd7-4ae3-9db9-91318290c781 (Accessed March 12, 2026).

الإقليمية تحديداً، كما أنّ إدراج اقتصادات شمال إفريقيا قد يُدخل تباينات هيكلية كبيرة في مستويات الدين وتركيبه، نظراً لاختلاف هياكلها المالية وارتباطاتها بأسواق مختلفة. ولذلك يتيح هذا التحديد الإقليمي قراءة أكثر تجانسًا للاتجاهات المالية داخل الجزء الأكبر من القارة.

وعليه، تُظهر بيانات الجدول (6) أنّ رصيد الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء واصل اتجاهه التصاعدي خلال الفترة (2022–2024)، إذْ ارتفع من نحو (850) مليار دولار في عام 2022م إلى حوالي (871) مليار دولار في عام 2023م، ثم إلى (900) مليار دولار في 2024م. وعلى الرغم منْ أنّ الزيادة تبدو تدريجية منْ حيث المعدل السنوي، فإنها تشير إلى توسعٍ مستمرٍ في الالتزامات الخارجية في سياق دولي يتسم بارتفاع تكاليف التمويل وتشديد الأوضاع النقدية العالمية خلال السنوات الأخيرة.

وتشير تركيبة الدين أيضاً إلى أنّ الدين طويل الأجل يمثل المكوّن الأكبر من هذا الرصيد، إذْ ارتفع من نحو (665) مليار دولار في عام 2022م إلى حوالي (705) مليار دولار في 2024م. ويعكس ذلك اعتماداً هيكليّاً على أدوات تمويل تمتد لسنوات طويلة، وغالباً ما ترتبط بتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة والاستثمارات الكبرى التي تناولها القسم السابق. وداخل هذا المكوّن، يبرز الدين العام والمضمون كعنصر أكثر وزناً؛ إذْ ارتفع من (488.5) مليار دولار إلى (530.8) مليار دولار خلال الفترة نفسها. ويشير هذا النمط إلى أنّ الجزء الأكبر من الالتزامات الخارجية يقع مباشرة على عاتق الحكومات، أو يتم بضمانات سيادية، ما يعمّق العلاقة بين الاستقرار المالي للدولة وشروط التمويل الخارجي.

وفي المقابل، ظل الدين الخاص غير المضمون شبه مستقر؛ بل مائلاً إلى الانخفاض الطفيف من (177.4) في 2022م إلى (175.1) مليار دولار في 2024م. وقد يدلّ ذلك عل وجود حذرٍ نسبيٍّ من جانب المقرضين التجاريين، أو صعوبة وصول بعض الشركات الإفريقية إلى أسواق التمويل الدولية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتشدد شروط الإقراض. أمّا الدين قصير الأجل فقد انخفض قليلاً في عام 2023م قبل أنْ يرتفع مجدداً إلى (123.3) مليار دولار في 2024م، وهو تطور يستحق الانتباه؛ لأن هذا النوع من الديون يرتبط عادة بضغوط السيولة قصيرة الأجل، ويجعل الاقتصادات أكثر حساسية لتقلبات الأسواق المالية.

كما يُلاحظ أنّ استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي وتخصيصات حقوق السحب الخاصة (SDR) ظل عند مستويات مرتفعة نسبيّاً، إذْ استقر عند نحو (71.6) مليار دولار في 2024م. ويشير ذلك إلى استمرار اعتماد عدد من الاقتصادات الإفريقية على أدوات الدعم المالي متعددة الأطراف للحفاظ على التوازنات الخارجية في ظل تقلبات الاقتصاد العالمي.

وفي ضوء هذه المؤشرات، يتضح جليّاً أنّ أدوات التمويل الخارجي، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تقتصر على توفير الموارد المالية فحسب؛ بل تسهم أيضاً في تشكيل شبكة من الالتزامات المؤسسية والمالية التي تربط اقتصادات القارة بالنظام المالي الدولي. فالمشاريع الاستثمارية الكبرى التي تناولها القسم السابق غالباً ما ترتبط بترتيبات تمويل طويلة الأجل، أو بضمانات سيادية، ما يجعل الاستثمار والديون جزءاً منْ بنية اقتصادية واحدة تتداخل فيها التدفقات الرأسمالية مع شروط التمويل وآليات إعادة الهيكلة المالية.

جدول 6: رصيد الدين الخارجي حسب المكوّنات لدول إفريقيا جنوب الصحراء (2022–2024)

المكوّن	2022	2023	2024
إجمالي الدين الخارجي	850.4	871	900.8
الدين طويل الأجل	665.9	685.2	705.9
عام ومضمون	488.5	509.3	530.8
خاص غير مضمون	177.4	175.9	175.1
الدين قصير الأجل	116.2	114.4	123.3
استخدام ائتمان الصندوق وتخصيصات حقوق السحب الخاصة (SDR)	68.4	71.4	71.6

ملاحظات: القيم: مليون دولار جاري

المصدر: إعداد الباحث

ولإلقاء نظرة أكثر تفحصا، يوضّح الجدول (7) تطور خدمة الدين الخارجي المدفوعة وتكلفة الفائدة في دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يكمّل الصورة التي عرضها الجدول السابق بشأن ارتفاع رصيد الدين

الخارجي. فمع توسّع حجم الدين الكلي، كما ظهر في الجدول (6)، انعكس ذلك مباشرة على حجم المدفوعات السنوية المرتبطة به.

وتشير البيانات إلى أنّ إجمالي خدمة الدين الخارجي ظل عند مستويات مرتفعة، إذْ بلغ نحو (87.9) مليار دولار في 2022م، قبل أنْ ينخفض قليلاً إلى (85.1) مليار دولار في 2023م، ثم يعاود الارتفاع إلى (91.8) مليار دولار في عام 2024م. ويعكس هذا المسار استمرار الضغوط المرتبطة بسداد أصل الدين والفوائد في ظل بيئة مالية دولية تتسم بارتفاع تكاليف الاقتراض.

كما تُظهر المعطيات أنّ مدفوعات الفائدة شهدتْ ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة نفسها، إذْ انتقلت من نحو (24.6) مليار دولار إلى (32.1) مليار دولار ثم إلى (34.0) مليار دولار. ويشير هذا الارتفاع إلى أنّ جزءاً متزايداً من أعباء الدين يرتبط بتكلفة خدمة التمويل نفسها، وليس بحجم الدين القائم فقط. ويتوافق هذا الاتجاه مع ما أظهره الجدول السابق من زيادة تدريجية في رصيد الدين الخارجي، ولا سيما في الدين طويل الأجل.

وتبرز كذلك زيادة مدفوعات الالتزامات المرتبطة بصندوق النقد الدولي، بما في ذلك عمليات إعادة الشراء والرسوم، وهو ما يعكس استمرار اعتماد عدد من الاقتصادات الإفريقية على أدوات التمويل متعددة الأطراف لدعم موازناتها الخارجية. وبذلك، تكشف هذه المؤشرات أنّ ارتفاع الدين لا ينعكس في زيادة الرصيد الإجمالي فحسب؛ بل يمتد أيضاً إلى ارتفاع الأعباء السنوية لخدمته، الأمر الذي يضيف بعدًا ماليًا مهمًا لفهم موقع الديون ضمن أدوات التنافس الجيو–اقتصادي في القارة.

وتشير مؤشرات هشاشة الدين إلى أنّ التحدي لا يرتبط بارتفاع رصيد الدين أو تكاليف خدمته؛ ولكنْ بقدرة الاقتصادات الإفريقية على تحمّل هذه الالتزامات في بيئة مالية عالمية أكثر تشددًا. فوِفق تقييمات صندوق النقد والبنك الدوليين،[75] يواجه عدد كبير من دول إفريقيا جنوب الصحراء مستويات مرتفعة من مخاطر الديون، كما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات خلال السنوات الأخيرة بفعل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي.

جدول 7:إفريقيا جنوب الصحراء: خدمة الدين الخارجي المدفوعة وتكلفة الفائدة (2022–2024)

[75] World Bank. International Debt Statistics 2025. Washington, DC: World Bank. (مصدر سابق).

المكوّن	2022	2023	2024
إجمالي خدمة الدين الخارجي المدفوعة	87.9	85.1	91.8
إجمالي مدفوعات الفائدة	24.6	32.1	34
خدمة الدين طويل الأجل	83.1	76.2	79.5
فائدة الدين طويل الأجل	20.5	26	27.6
إعادة شراء الصندوق ورسومه	1.5	5	8.1
رسوم الصندوق فقط	0.8	2.1	2.1
فائدة الدين قصير الأجل	3.2	4	4.3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي[76]

تُظهر البيانات السابقة أنّ تحليل رصيد الدين الخارجي وخدمته لا يكتمل دون فهم بنية الدائنين أنفسهم. ولهذا الغرض، يقدّم الجدولان (8) و (9) صورة مكملة للجدول السابق من خلال التمييز بين فئتين رئيستين من الدائنين، هما: المؤسسات المالية متعددة الأطراف والدائنين الثنائيين من الدول. سيتيح هذا التمييز قراءة واضحة لكيفية توزيع مصادر التمويل الخارجي بين القنوات التنموية متعددة الأطراف من جهة، والعلاقات المالية الثنائية بين الدول من جهة أخرى.[77]

يبين الجدول (8) أنّ المؤسسات متعددة الأطراف تُعدّ إحدى الأعمدة الرئيسة لتمويل الاقتصادات الإفريقية. ففي مقدمة هذه المؤسسات يأتي البنك الدولي، من خلال مؤسستي التنمية الدولية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ، برصيد يقارب (235) مليار دولار، ما يجعله أكبر ممول تنموي للقارة. ويليه صندوق النقد الدولي بنحو (71) مليار دولار، وهو تمويل يرتبط غالباً ببرامج دعم ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يَبْرُز البنك الإفريقي للتنمية بنحو (60) مليار دولار كمؤسسة إقليمية رئيسة لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية داخل القارة.

---

[76] World Bank. International Debt Statistics 2025, Sub-Saharan Africa regional table. https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/region/ssa (Accessed March 12, 2026).

[77] World Bank. International Debt Statistics 2025. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids (Accessed March 12, 2026).

وإلى جانب هذه المؤسسات، يشارك عدد من البنوك التنموية الدولية الأخرى، مثل: بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، في تمويل مشاريع الطاقة والنقل والبنية التحتية، في حين تركز مؤسسات أصغر نسبيّاً، مثل: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك العربي للتنمية في إفريقيا على قطاعات محددة كالتنمية الريفية والزراعة. وتشير هذه المعطيات إلى أنّ جزءاً مهمّاً من الدين الخارجي الإفريقي يرتبط بقنوات التمويل التنموي متعددة الأطراف التي غالباً ما تقترن ببرامج إصلاح اقتصادي، أو بتمويل مشاريع طويلة الأجل.[78]

جدول 8: المؤسسات المالية متعددة الأطراف الدائنة لإفريقيا

الترتيب	المؤسسة	القيمة التقريبية	ملاحظات
1	البنك الدولي (IDA + IBRD)	~235	أكبر ممول تنموي للقارة
2	صندوق النقد الدولي (IMF)	~71	برامج الاستقرار وميزان المدفوعات
3	البنك الإفريقي للتنمية (AfDB)	~60	تمويل البنية التحتية والتنمية
4	بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)	~40	مشاريع الطاقة والنقل
5	البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)	~35	مشاريع الطاقة والبنية التحتية
6	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)	~12	التمويل الزراعي والتنمية الريفية
7	البنك العربي للتنمية في إفريقيا (BADEA)	~6	تمويل مشاريع تنموية

أما الجدول (9)، فيعرض صورة موازية تتعلق بالدائنين الثنائيين من الدول. وتظهر الصين في مقدمة هذه القائمة بقيمة تقارب (170) مليار دولار، ما يجعلها أكبر دائن ثنائي منفرد لإفريقيا خلال العقدين الأخيرين، خصوصاً في مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل. وتأتي بعدها مجموعة من الاقتصادات المتقدمة، مثل: فرنسا واليابان وألمانيا، التي ترتبط قروضها غالباً ببرامج التعاون التنموي، وتمويل المشاريع عبر مؤسسات رسمية مثل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، أو بنك اليابان للتعاون الدولي. كما تضم القائمة دولاً أخرى، مثل: الولايات المتحدة، والمملكة

[78] African Development Bank. African Economic Outlook 2024. Abidjan: AfDB. https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2024 (Accessed March 12, 2026).

المتحدة، والسعودية، والهند، وكوريا، الجنوبية، وإيطاليا، وهو ما يعكس تنوع مصادر التمويل الثنائي واتساع شبكة العلاقات المالية التي تربط الاقتصادات الإفريقية بشركائها الدوليين.[79]

وبالنظر إلى الجدولين معاً، يتضح أنّ هيكل الديون الإفريقية يقوم على مزيج من التمويل متعدد الأطراف والتمويل الثنائي؛ حيث تؤدي المؤسسات الدولية دوراً مركزيّاً في تمويل التنمية والاستقرار المالي، في حين تمثل القروض الثنائية أداة مهمة للعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين الدول. ويكشف هذا التوزيع أنّ أدوات التمويل الخارجي لا تعمل كمصادر للسيولة فحسب؛ بل تشكل أيضاً جزءاً من شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والمؤسسية التي تربط القارة الإفريقية بالنظام المالي الدولي.

جدول 9: أكبر الدائنين الثنائيين لإفريقيا

الترتيب	الدولة الدائنة	قيمة القروض لإفريقيا	ملاحظات
1	الصين	~170	أكبر دائن ثنائي لإفريقيا
2	فرنسا	~58	قروض تنموية عبر AFD
3	اليابان	~36	مشاريع البنية التحتية
4	ألمانيا	~33	برامج التعاون التنموي
5	الولايات المتحدة	~20	تمويل وضمانات قروض
6	المملكة المتحدة	~18	تمويل تنموي وبرامج استثمار
7	السعودية	~15	تمويل عبر الصناديق السيادية
8	الهند	~12	خطوط ائتمان تنموية
9	كوريا الجنوبية	~8	مشاريع صناعية وبنية تحتية
10	إيطاليا	~7	برامج تمويل تنموي

ثالثاً: البنية التحتية والممرات اللوجستية

[79] Boston University Global Development Policy Center. Chinese Loans to Africa Database. https://www.bu.edu/gdp/chinese-loans-to-africa-database (Accessed March 12, 2026).

لقد أظهرت الأقسام السابقة أنّ الاستثمار والتمويل الخارجي يمثلان أدوات رئيسة في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين إفريقيا والاقتصاد العالمي. غير أنّ أثر هذه التدفقات لا يتجلى في حجم رأس المال أو شروط التمويل فحسب؛ بل في الأصول المادية والبنى التحتية التي تُنشأ عبرها هذه الاستثمارات. فالموانئ، وخطوط السكك الحديدية، والممرات البرية، لا تؤدي وظيفة النقل فحسب؛ ولكنْ تعيد رسم الجغرافيا الاقتصادية للقارة من خلال ربط مناطق الإنتاج بالأسواق العالمية، وإعادة توجيه تدفقات التجارة والموارد. وفي هذا السياق تُصبح الممرات اللوجستية العابرة للحدود كأحد أهم الأدوات التي تتقاطع عندها اعتبارات الاستثمار والتمويل وسلاسل الإمداد الدولية.[80]

ومن أبرز مظاهر إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية في القارة بروز عدد من الممرات اللوجستية العابرة للحدود التي تربط مناطق الإنتاج بالأسواق العالمية. ففي وسط القارة يبرز ممر لوبيتو الذي يربط حزام المعادن في الكونغو الديمقراطية وزامبيا بالمحيط الأطلسي عبر أنغولا، مستنداً إلى خط سكة حديد يمتد لنحو (1300) كيلومتر، مع خطط لرفع قدرته على نقل ملايين الأطنان من المعادن سنويّاً. وتكمن أهمية هذا الممر في كونه يوفر منفذاً بحريّاً بديلاً لصادرات النحاس والكوبالت، وهما من أهم المعادن المرتبطة بالصناعات التكنولوجية والتحول الطاقي العالمي، وهو ما يفسر الاهتمام الدولي المتزايد بتطويره وتمويله.[81]

أمّا في شرق إفريقيا، فيمثل الممر الشمالي أحد المحاور اللوجستية الأكثر تكاملاً في القارة، إذْ يربط ميناء مومباسا في كينيا بعدد من الاقتصادات الداخلية عبر شبكة طرق وسكك حديدية وخطوط أنابيب للطاقة تمتد عبر عدة دول. وقد تطور هذا الممر خلال العقود الأخيرة ليصبح العمود الفقري للتجارة الإقليمية في شرق القارة؛ حيث تتقاطع عبره حركة البضائع والطاقة والخدمات اللوجستية بين الموانئ الساحلية والأسواق الداخلية.[82]

وفي الإطار نفسه، يبرز مشروع ممر لامو–جنوب السودان–إثيوبيا والذي يختصر بـ (LAPSSET) كمحاولة لإعادة تشكيل البنية الجغرافية للنقل في القرن الإفريقي من خلال إنشاء ميناء جديد، وشبكات نقل، وأنابيب نفط

---

[80] African Development Bank. African Economic Outlook 2024.(مصدر سابق)

[81] U.S. International Development Finance Corporation. "Lobito Atlantic Railway Financing Announcement." Washington, DC: U.S. International Development Finance Corporation. https://www.dfc.gov/media/press-releases (Accessed March 12, 2026).

[82] Northern Corridor Transit and Transport Coordination Authority. Strategic Plan 2022–2026. Mombasa: NCTTCA, 2022. https://www.ttcanc.org (Accessed March 12, 2026).

تربط كينيا بكلٍّ مِنْ إثيوبيا وجنوب السودان. ويُعد هذا المشروع مِنْ أكبر المبادرات الإقليمية في مجال البنية التحتية؛ إذ يهدف إلى فتح ممرات تجارية جديدة وتعزيز الترابط الاقتصادي بين دول المنطقة.[83]

أمّا ممر "ناكالا" في الجنوب الشرقي للقارة فيوفر منفذاً بحريّاً مهمّاً للاقتصادات الحبيسة، مثل: ملاوي وزامبيا عبر ميناء ناكالا في موزمبيق، وقد أسْهمتْ مؤسسات تنموية، مثل: البنك الإفريقي للتنمية في تمويل تطوير الطرق والبنية التحتية المرتبطة به بهدف تحسين الوصول إلى الموانئ وخفض تكاليف النقل.[84]

وتشير هذه الأمثلة مجتمعة إلى أنّ الممرات اللوجستية في إفريقيا أصبحت أكثر من مجرد مشاريع نقل؛ إذْ تعمل كعُقَد استراتيجية داخل شبكات التجارة العالمية. فمن خلال هذه البنى التحتية، تُعاد صياغة مسارات تصدير الموارد الطبيعية، وتُربط مناطق الإنتاج بالأسواق الدولية، كما تتشكل حولها أنماط جديدة من التمويل والاستثمار والشراكات الدولية.

وبذلك تتحول البنية التحتية للنقل إلى عنصر مركزي في فهم التنافس الجيو–اقتصادي الدائر حول القارة؛ حيث تتقاطع عندها اعتبارات الموارد والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية. ويظهر هذا التداخل بوضوح في الممرات اللوجستية الاستراتيجية التي تربط مناطق الإنتاج الإفريقية بالأسواق العالمية، كما يلخصها الجدول (10).

جدول 10 :الممرات اللوجستية والبنى التحتية الاستراتيجية في إفريقيا

الممر / المشروع	الدول المعنية	المؤشرات الرئيسة للمشروع
ممر لوبيتو	أنغولا، زامبيا، والكونغو الديمقراطية	خط سكة حديد قائم بطول 1,300 كم في أنغولا؛ قرض مؤسسة التمويل الدولية للتنمية التابعة للولايات

(83) LAPSSET Corridor Development Authority. LAPSSET Corridor Program Reports. Nairobi: LAPSSET Corridor Development Authority. https://vision2030.go.ke/publication/lapsset-project-report-july-2016/ (Accessed March 6, 2026).

(84) African Development Bank Group. Cross-Border Infrastructure and Regional Integration Reports. Abidjan: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Cross-border_road_corridors.pdf (Accessed March 6, 2026).

		المتحدة (DFC)[85] بقيمة 553 مليون دولار؛ طاقة مستهدفة 4.6 مليون طن سنويًا
الممر الشمالي	كينيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، جنوب السودان، وشرق الكونغو الديمقراطية	شبكة السكك الحديدية ذات المقياس المتري (MGR)[86] بطول 2,770 كم، السكك الحديدية ذات المقياس القياسي (SGR)[87] تشغيلي بطول 600 كم، وشبكة أنابيب 1,792 كم بطاقة 6.9 مليارات لتر سنويًّاً
ممر لامو – جنوب السودان – إثيوبيا (LAPSSET)	كينيا، جنوب السودان، وإثيوبيا	تكلفة تقديرية للمكونات الكينية 24.5 مليار دولار؛ ميناء لامو مخطط له 32 رصيفًا؛ سكة حديد تقارب 1,500 كم؛ خطوط أنابيب تقارب 2,240 كم
ممر ناكالا	موزمبيق، ملاوي، وزامبيا	تمويل من البنك الإفريقي للتنمية بنحو 420 مليون دولار لطرق تقارب 950 كم

رابعاً: المعادن الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الطاقي العالمي

إذا كانت الممرات اللوجستية التي عرضها القسم السابق تحدد مسارات حركة التجارة والموارد داخل القارة، فإن أهمية هذه البنية التحتية تتضح بصورة أكبر عند النظر إلى طبيعة الموارد التي تمر عبرها. فمع تسارع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد منخفض الكربون، ظهرتْ مجموعة من المعادن التي أصبحتْ تشكل مدخلات أساسية في الصناعات المرتبطة بالبطاريات، والشبكات الكهربائية، والتقنيات الرقمية. وفي هذا السياق، توصف قارة إفريقيا

[85] مؤسسة التمويل الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة U.S. International Development Finance Corporation (DFC)، وهي وكالة حكومية أمريكية تموّل مشاريع البنية التحتية والاستثمار في الدول النامية بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الشراكات الاستثمارية الدولية.

[86] السكك الحديدية ذات المقياس المتري Meter Gauge Railway (MGR)، وهو نظام سكك حديدية تقليدي بعرض (1000 ملم) استخدم على نطاق واسع في العديد من شبكات السكك الحديدية الإفريقية خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها.

[87] السكك الحديدية ذات المقياس القياسي Standard Gauge Railway (SGR)، وهو نظام سكك حديث بعرض (1435 ملم) يعتمد في مشاريع السكك الحديدية الحديثة في إفريقيا لزيادة سرعة النقل وكفاءة الشحن.

كإحدى أهم الأقاليم المنتجة (المصدرة) لعدد من هذه المعادن، وهو ما يمنحها موقعاً متزايد الأهمية داخل سلاسل القيمة الصناعية العالمية المرتبطة بالتحول الطاقي. [88]

وفي هذا السياق، يأتي الكوبالت في مقدمة هذه المعادن؛ إذْ يُعَدّ عنصراً أساسيّاً في بطاريات الليثيوم–أيون المستخدمة في السيارات الكهربائية، وأنظمة تخزين الطاقة. وتنتج الكونغو الديمقراطية وحدها ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من هذا المعدن (220 ألف طن؛ نحو 76%)، ما يجعلها الفاعل الأكثر تأثيراً في سوقه الدولية. ويتركز إنتاج الكوبالت بشكل رئيس في إقليم كاتانغا الغني بالمعادن جنوب البلاد؛ حيث ترتبط عمليات الاستخراج بشبكات تصدير تمتد عبر زامبيا وأنغولا نحو الموانئ الأطلسية. ويعكس هذا التركز الجغرافي مدى ارتباط سوق الكوبالت الإفريقي بالبنية التحتية الإقليمية وبسلاسل التوريد العالمية لصناعة البطاريات. [89]

أمّا النحاس، الذي يُعدّ أحد الأعمدة الأساسية في شبكات الكهرباء والبنية التحتية للطاقة، فيتركز إنتاجه الإفريقي أساساً فيما يعرف بـ "حزام النحاس" الذي يمتد بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وتُعَدّ هاتان الدولتان مِنْ أكثر المنتجين له عالميّاً؛ حيث يُسهمان بجزء مهم من الإنتاج العالمي (نحو 4 ملايين طن؛ قرابة 17%). ومع تزايد الطلب العالمي على الكهرباء والطاقة المتجددة، ازدادتْ أهمية النحاس كونه معدناً رئيساً في خطوط النقل الكهربائي، والبنية التحتية للطاقة النظيفة، الأمر الذي يعزز موقع هذه المنطقة الإفريقية في الاقتصاد المعدني العالمي. [90]

ويأتي "المنغنيز" الذي يُستخدم بصورة أساسية في صناعة الفولاذ وبعض تقنيات البطاريات الحديثة. وتُعدّ جنوب إفريقيا والغابون مِنْ أبرز المنتجين لهذا المعدن عالميّاً؛ حيث يبلغ الإنتاج الإفريقي منه نحو (13 مليون طن؛ حوالي 66% من الإنتاج العالمي). وتتركز الاحتياطيات الرئيسة في مناطق مثل حوض كالاهاري في جنوب إفريقيا، وهو

---

[88] World Bank. Minerals for Climate Action: The Mineral Intensity of the Clean Energy Transition. Washington, DC: World Bank, 2020. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052423172525564 (Accessed March 12, 2026).

[89] U.S. Geological Survey. Mineral Commodity Summaries 2025. Reston, VA: U.S. Geological Survey, 2025. https://pubs.usgs.gov/periodicals/mcs2025/mcs2025.pdf (Accessed March 12, 2026).

[90] International Energy Agency. The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions. Paris: International Energy Agency, 2021. https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions (Accessed March 12, 2026).

ما يمنح القارة الإفريقية دوراً مهماً في تزويد الصناعات الثقيلة العالمية بالمواد الأولية الضرورية لإنتاج الفولاذ والبنية الصناعية المرتبطة به. [91]

وفي سياق المعادن المرتبطة مباشرة بصناعة البطاريات، يظهر الليثيوم كأحد الموارد التي بدأ حضور إفريقيا فيها يتزايد خلال السنوات الأخيرة. فدُوَلٌ مثل زيمبابوي وناميبيا تمتلك احتياطيات واعدة، وقد شهدت زيمبابوي تحديداً توسعاً في مشاريع التعدين المرتبطة بالليثيوم مع دخول استثمارات دولية تستهدف تلبية الطلب العالمي المتزايد على بطاريات السيارات الكهربائية، ويبلغ الإنتاج الإفريقي منه حالياً نحو (25 ألف طن؛ قرابة 10% من الإنتاج العالمي). وإلى جانب ذلك، تنتج دول مثل موزمبيق ومدغشقر كميات مهمة من "الغرافيت الطبيعي" الذي يُستخدم في تصنيع الأنودات داخل بطاريات الليثيوم–أيون، حيث يصل إنتاج القارة إلى نحو (190 ألف طن؛ حوالي 12% من الإنتاج العالمي)، ما يضيف بُعداً آخر لدور إفريقيا في سلسلة توريد البطاريات العالمية. [92]

كما يحتل الكولتان، الذي يُستخرج منه معدن التانتالوم، مكانة خاصة في الصناعات الإلكترونية المتقدمة. ويتركز إنتاجه بصورة رئيسة في كُلٍّ مِنْ الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ حيث يبلغ الإنتاج الإفريقي نحو (2100 طن من التانتالوم؛ قرابة 40% من الإنتاج العالمي). ويدخل التانتالوم المستخرج منه في تصنيع المكثفات الإلكترونية المستخدمة في الهواتف الذكية والحواسيب والرقائق الدقيقة، وقد جعل هذا الارتباط المباشر بين الكولتان وصناعة الإلكترونيات العالمية مِنْ بعض مناطق وسط إفريقيا جزءاً حسّاساً من سلاسل توريد التكنولوجيا المتقدمة. [93]

وعليه، تُوضّح هذه المعطيات مجتمعة أنّ أهمية الموارد المعدنية الإفريقية لا تتحدد بحجم الاحتياطيات أو الإنتاج فحسب؛ بل بموقع هذه المعادن داخل منظومة صناعية عالمية تتزايد أهميتها مع التحول الطاقي والتكنولوجي. فالمعادن التي تنتجها القارة تمثل مدخلات أساسية لصناعات البطاريات والشبكات الكهربائية والإلكترونيات الدقيقة، وهو ما يربط الجغرافيا المعدنية الإفريقية مباشرة بالتحولات الصناعية العالمية، ويمنحها وزناً جيو–اقتصاديّاً متزايداً في النظام

---

[91] UN Trade and Development (UNCTAD). Commodities at a Glance: Special Issue on Strategic Battery Raw Materials. Geneva: United Nations, 2023. https://unctad.org/publication/commodities-glance-special-issue-strategic-battery-raw-materials (Accessed March 12, 2026).

[92] African Development Bank. African Economic Outlook 2024. (مصدر سابق).

[93] European Commission. Critical Raw Materials for Strategic Technologies and Sectors in the EU. Brussels: European Commission, 2023. https://rmis.jrc.ec.europa.eu/uploads/CRMs_for_Strategic_Technologies_and_Sectors_in_the_EU_2020.pdf (Accessed March 12, 2026).

الاقتصادي الدولي. ويُلخّص الجدول (11) أبرز هذه المعادن الاستراتيجية وإنتاجها الإفريقي وحصتها التقريبية في السوق العالمية.

جدول 11 :المعادن الاستراتيجية الإفريقية المرتبطة بالتحول الطاقي العالمي

المعدن	أبرز المنتجين	الإنتاج الإفريقي	الحصة من الإنتاج العالمي	الاستخدام الصناعي
الكوبالت	الكونغو الديمقراطية	220 ألف طن	~76%	بطاريات السيارات الكهربائية
النحاس	الكونغو الديمقراطية، زامبيا	4 ملايين طن	~17%	الشبكات الكهربائية والطاقة
المنغنيز	جنوب إفريقيا، الغابون	13 مليون طن	~66%	الفولاذ وبطاريات الجيل الجديد
الليثيوم	زيمبابوي، ناميبيا	25 ألف طن	~10%	بطاريات الليثيوم
الغرافيت الطبيعي	موزمبيق، مدغشقر	190 ألف طن	~12%	أنودات البطاريات
الكولتان (تانتالوم)	الكونغو الديمقراطية، رواندا	2,100 طن تانتالوم	~40%	الإلكترونيات الدقيقة والرقائق

خامساً: دلالات أدوات التنافس الجيو–اقتصادي البنيوية

تُوضّح المعطيات، التي عُرضت في الأقسام السابقة، بوضوح إلى أنّ التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا لا يتجلى في حضور الفاعلين الدوليين داخل القارة بقدر ما يتجلى في الأدوات التي تُدار عبرها التدفقات المالية والموارد والبنى التحتية. وقد أشار الإطار النظري الذي عُرض في بداية الدراسة إلى أنّ القوة في الاقتصاد العالمي المعاصر لا تُمارَس أساساً عبر السيطرة المباشرة؛ بل من خلال التحكم في الشبكات والقواعد والمؤسسات التي تنظم حركة رأس المال والتجارة والموارد. وفي هذا السياق، تُبيّن النتائج التحليلية أنّ الأدوات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا تعمل ضمن منظومة مترابطة تُعيد تشكيل موقع القارة داخل الاقتصاد العالمي.

فمن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبين أنّ تدفقات رأس المال لا تكتسب أهميتها من حجمها الكلي فقط؛ بل من القطاعات التي تستهدفها والبنى الاقتصادية التي تنشئها. فالاستثمارات الموجهة إلى الطاقة والمعادن والبنية التحتية لا تؤدي وظيفة تمويلية فحسب؛ بل تخلق روابط تشغيلية ومالية طويلة الأجل بين الاقتصادات الإفريقية

والشبكات الإنتاجية العالمية. كما كشفت البيانات عنِ التغيرات الكبيرة في حجم التدفقات التي قد ترتبط أحياناً بعدد محدود من المشاريع الكبرى، وهو ما يعني أنّ قراءة الأرقام الاستثمارية تتطلب النظر إلى بنية المشاريع، وطبيعة الأصول التي تُنشأ عبرها هذه الاستثمارات، وليس إلى حجمها المالي فقط.

وتتضح هذه الصورة بدرجة أكبر عند النظر إلى أدوات التمويل والديون الخارجية. فارتفاع رصيد الدين وتزايد أعباء خدمته يعكسان توسعاً تدريجياً في الالتزامات المالية المرتبطة بالاقتصاد الدولي، كما يكشف توزيع الدائنين بين المؤسسات متعددة الأطراف والدائنين الثنائيين عن شبكة مالية واسعة تربط اقتصادات القارة بمراكز التمويل العالمية. وفي هذا الإطار، لا تُعدّ الديون مجرد مصدر للسيولة فحسب؛ بل جزءاً من بنية مؤسسية تنظم العلاقة المالية بين الدول الإفريقية والنظام المالي الدولي، بما في ذلك شروط التمويل وبرامج الإصلاح وإعادة الهيكلة.

أمّا البنية التحتية للنقل والممرات اللوجستية، فتُظهر بعداً آخر منْ أبعاد هذه المنظومة؛ إذْ إنّ الطرق والموانئ والسكك الحديدية تعيد رسم الجغرافيا الاقتصادية للقارة من خلال ربط مناطق الإنتاج بالأسواق العالمية، وليسنْ تأدية وظيفة النقل فقط. فالممرات التي تربط حزام المعادن في وسط إفريقيا بالموانئ الأطلسية، أو التي تصل الاقتصادات الداخلية بالموانئ في شرق القارة تعكس كيف تتحول البنية التحتية إلى عُقَد استراتيجية داخل شبكات التجارة العالمية؛ حيث تتقاطع عندها الاستثمارات والتمويل وسلاسل الإمداد.

وتكتمل هذه الصورة عند النظر إلى الموارد المعدنية الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الطاقي العالمي. فالمعادن التي تنتجها القارة، مثل: الكوبالت، والنحاس، والمنغنيز، والليثيوم، والغرافيت، والكولتان، تمثل مدخلات أساسية للصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة والتقنيات الرقمية. وبهذا المعنى، لا تنبع أهمية هذه الموارد من حجم احتياطياتها أو إنتاجها فحسب؛ بل من موقعها داخل سلاسل القيمة الصناعية العالمية، وهو ما يمنح القارة وزناً جيو–اقتصادياً متزايداً في ظل التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي.

فمن خلال النظر إلى هذه الأدوات مجتمعة، يتضح لنا أنّ التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا يدور في جوهره حول التحكم في البنى التي تربط الموارد بالأسواق أكثر من كونه تنافساً على الموارد ذاتها. فالقوة الاقتصادية لا تتجسد فقط في امتلاك رأس المال أو تقديم القروض؛ بل في القدرة على توجيه الاستثمار، وتنظيم التمويل، وبناء البنية التحتية، وربط الموارد المحلية بسلاسل القيمة العابرة للحدود. وبهذا المعنى، تتحول التدفقات الاستثمارية والمالية، إلى جانب الممرات اللوجستية والموارد المعدنية، إلى عناصر متداخلة داخل منظومة واحدة تُعيد تشكيل موقع الاقتصادات الإفريقية في النظام الاقتصادي الدولي.

وبذلك، تتضح صورة التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا بوصفه تفاعلاً بين شبكات الاستثمار والتمويل والبنية التحتية والموارد التي تربط القارة بالاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق المتشابك، لا يقتصر الحضور على القوى الدولية التقليدية فقط؛ بل هناك، أيضاً، قوى أخرى تسعى إلى ترسيخ مواقعها داخل هذه الشبكات نفسها. ومن هنا تبرز أهمية النظر إلى اللاعبين الجدد والقوى الإقليمية لفهم الكيفية التي تتشكل بها نماذج نفوذ متغايرة داخل الفضاء الجيو–اقتصادي الإفريقي.

المحور الرابع

اللاعبون الجدد والقوى الإقليمية

نماذج نفوذ متغايرة داخل الفضاء الجيو–اقتصادي الإفريقي

لم يعد التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا حكراً على القوى الكبرى التقليدية كما كان سابقا؛ بل بات يتسم بظهور فاعلين إقليميين وقوى صاعدة تبني حضورها عبر أدوات غير تقليدية متخصصة ومتنوعة ومركزة. فبعد تحليل بنية النفوذ التقليدية، وأدوات التنافس الجيو–اقتصادي في المحاور السابقة، يصبح من الممكن فهم موقع هؤلاء الفاعلين الناشئين كقوى تتحرك داخل هذه الأدوات والبنية القائمة دون أنْ تمتلك هيمنة بنيوية مستقلة. إذْ لا تمتلك هذه القِوى مركزية النظام المالي العالمي، ولا تتحكم في قواعده؛ ولكنها نجحتْ في ترسيخ مَواطن تأثير داخل قطاعات استراتيجية، مستفيدة من تحولات البيئة الدولية من جهة، ومن سعي الدول الإفريقية إلى تنويع شركائها من جهة أخرى.

وعليه، سيناقش هذا المحور أنماط هذا الحضور المتنامي من خلال تحليل أبرز أربع حالات مختارة، وهي: تركيا، والإمارات العربية المتحدة، وإسرائيل، والهند. ويُظهر التحليل كيف يتشكل النفوذ عبر مسارات مختلفة، من التجارة والمقاولات والبنية المؤسسية، إلى رأس المال والعقد اللوجستية، إلى التكنولوجيا التطبيقية، وصولًا إلى التمويل الموجّه والتعاون البحري. فمن خلال هذه المقارنة، يتضح لنا أنّ ما يتبلور في إفريقيا ليس انتقالاً لمركز الهيمنة؛ ولكنْ إعادة توزيع لمساحات النفوذ داخل بنية تنافسية أكثر تعقيداً، تتعدد فيها الأدوات وتتشابك فيها المصالح.

أولا: تركيا.. نموذج نفوذ متعدد الأدوات

تُعَدّ تركيا نموذجا معاصراً للاعب جديد في العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا؛ حيث تقوم استراتيجيتها على مجموعة أدوات متنوعة ومتداخلة تجمع بين التجارة، والاستثمار المقاولاتي، والتعاون المؤسساتي، والتواجد الدبلوماسي والثقافي، دون أنْ تستند إلى بنية هيمنة عالمية مستقلة.

ففي 2024 بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الإفريقية نحو 37 مليار دولار، مع هدف معلن من أنقرة لرفعه إلى 40 مليار دولار بحلول 2025. إذْ يعكس هذا الارتفاع توسعاً مطرداً في العلاقات الاقتصادية على مدى العقدين الأخيرين؛ حيث كانت التجارة مع القارة لا تتجاوز 5.4 مليارات دولار في (2003).[94]

كما لعبت الشركات التركية دوراً واضحاً في تطوير البنى التحتية لبعض دول القارة الإفريقية؛ إذْ أشار وزير التجارة التركي إلى أنّ المقاولين الأتراك أنجزوا أكثر من 2,043 مشروعاً تنمويّا بقيمة تقارب 100 مليار دولار في العديد من الدول الإفريقية، تشمل قطاعات الطرق، والمرافق العامة، والطاقة، والبناء، ما يعزز الحضور الاقتصادي الميداني لتركيا في عدة مناطق من القارة.[95]

يتبنّى الجانب التركي علاقات اقتصادية متنامية مع دول القارة يمكن وصفها شراكة "تكافؤية ومربحة للطرفين"، وما يجعلها أكثر من مجرد علاقات تجارية هو توسّع المؤسسات الحكومية التركية في إفريقيا، مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA)، التي تنفذ برامج تنموية وتشغيلية في مجالات متعددة، من التعليم إلى المساعدات التقنية والإنسانية، ما يُعزز الارتباط بين الحكومات والمجتمعات المحلية.[2]

كما عززت تركيا من حضورها عبر بنية النقل والاتصال بشكل ملحوظ؛ إذْ توسع الخطوط الجوية التركية في ربط العديد من الوجهات الإفريقية بالعالم، ووصلت إلى الخدمة في أكثر من 60 وجهة عبر نحو 40 دولة، الأمر الذي سهّل حركة البضائع ورجال الأعمال، وخلق شبكة تواصل اقتصادي مباشر.[96]

فضلا عنْ ذلك، لا يقتصر حضور أنقرة على الاقتصاد وحده؛ فقد دخلت علاقات تركيا مع بعض الدول الإفريقية في منطقة القرن الإفريقي أبعاداً استراتيجية تشمل التعاون في الطاقة والموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، وُقّعتْ

---

[94] Mücahit Han Avcıoğlu, "Trade between Türkiye, Africa Tops $37B in 2024, Eyes $40B Target in 2025: Trade Minister," Anadolu Agency, October 16, 2025, https://www.aa.com.tr/en/africa/trade-between-turkiye-africa-tops-37b-in-2024-eyes-40b-target-in-2025-trade-minister/3718840 (تاريخ الوصول: 12 مارس 2026).

[95] المصدر نفسه

[96] المصدر نفسه

اتفاقيات مع الصومال في مجال التنقيب عن موارد النفط والغاز وتطوير قطاع الطاقة، ما يعكس محاولة لربط المصالح الاقتصادية بخيارات شراكة طويلة الأمد في منطقة ذات أهمية جيو–استراتيجية عالية.[97]

وعليه، تُؤكّد هذه الأدوات المتعددة على أنّ تركيا تسعى إلى إيجاد موطئ قدم شامل داخل الفضاء الجيو–اقتصادي الإفريقي، عبر تداخل قنوات التجارة، والمقاولات، والمؤسسات الحكومية، والبنية التحتية، بدعم دبلوماسي يهدف إلى إبراز أنقرة كشريك عملي ومتنوع اقتصاديّاً، وليس كقوة هيمنة تقليدية.

ثانيا: الإمارات العربية المتحدة .. رأس المال واللوجستيات

تختلف الاستراتيجية الإماراتية في إفريقيا منْ حيث تركيزها على عُقَد محددة ذات قيمة استراتيجية عالية، خصوصا الموانئ والخدمات اللوجستية والتمويل. فقد أصبحتْ الإمارات أحد أبرز الشركاء التجاريين لبعض دول القارة، مسجلة نحو 107 مليارات دولار من التجارة الثنائية في 2024، إلى جانب استثمارات تراكمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة.[98]

غير أنّ جوهر النفوذ الإماراتي يتجلى في السيطرة الجزئية على مفاصل لوجستية. فمن خلال شركات مثل: موانئ دبي العالمية، ومجموعة موانئ أبوظبي، تدير الإمارات أو تشارك في إدارة عدد من الموانئ ومحطات الحاويات في شرق إفريقيا وغربها.[99] إذْ يمنح هذا الحضور، في نقاط الارتكاز البحرية الإمارات، قدرة على التأثير في تدفقات التجارة، خصوصا صادرات المعادن والمنتجات الزراعية.

---

[97] Türkiye, Somalia Sign Energy Cooperation Agreement, Anadolu Agency, March 7, 2024, https://www.aa.com.tr/en/opinion/somalia-turkiye-energy-partnership-reaches-new-milestone-with-arrival-of-cagri-bey-vessel/3900731 (تاريخ الوصول: 13 مارس 2026).

[98] UAE Ministry of Economy. UAE Foreign Trade Report 2024. Abu Dhabi: Ministry of Economy, 2025. https://www.moet.gov.ae/en/economic-report (تاريخ الوصول: 11 مارس 2026).

[99] AD Ports Group. Integrated Annual Report 2024. Abu Dhabi: AD Ports Group, 2025. https://www.adportsgroup.com/en/investors/financial-information/financial-downloads (تاريخ الوصول: 14 مارس 2026).

إلى جانب البنية المادية، تتوسع الإمارات في الاستثمار في قطاعات رقمية ومالية، بما في ذلك مبادرات لدعم البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة في بعض الدول الإفريقية. حيث يوضّح هذا التوجه محاولة للانتقال من الاستثمار التقليدي في العقارات والموانئ إلى أدوات مرتبطة بالاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي.[100]

كما تستفيد الإمارات من موقعها كمركز مالي إقليمي؛ حيث تُستخدم أسواقها ومناطقها الحرة كمنصات لإعادة تصدير السلع الإفريقية أو تمويل مشاريع مشتركة.[101] ومع ذلك، فإنّ هذا النفوذ يظل مرتبطًا بالاندماج في النظام المالي العالمي، وليس بإعادة تشكيل قواعده. فالإمارات لا تصدر عملة احتياط عالمية، ولا تتحكم في مؤسسات التمويل متعددة الأطراف؛ لكنها تستثمر بذكاء في نقاط تتيح لها حضوراً تفاوضيّاً مؤثراً ضمن بيئة عالمية متغيرة.

ثالثا: إسرائيل .. التكنولوجيا والأمن الغذائي

في المقابل، يرتكز النموذج الإسرائيلي على أدوات معرفية وتقنية أكثر من اعتماده على رأس المال الضخم. فالعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الإفريقية، وإنْ لم تكن من الأكبر حجماً؛ إلا أنها تتمحور حول مجالات عالية التخصص، مثل: الزراعة المتقدمة، وتحلية المياه، وإدارة الموارد المائية، والتقنيات الزراعية الدقيقة.

وتؤدي وكالة التعاون الدولي (ماشاف)[102] دورا محوريّاً في هذا الإطار؛ إذْ تنفذ برامج تدريب وبناء قدرات في عدة دول إفريقية. وتشمل هذه البرامج نقل تقنيات الريّ بالتنقيط، وتحسين سلاسل الإنتاج الزراعي، وإدارة المياه في المناطق التي تعاني من الجفاف وشحّ المياه. ففي سياق إفريقي يتسم بارتفاع مخاطر التغير المناخي وشح المياه، تصبح هذه التقنيات ذات أهمية استراتيجية قصوى.[103]

---

[100] African Development Bank. African Economic Outlook 2024. Abidjan: AfDB, 2024. https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2024 (تاريخ الوصول: 15 مارس 2026).

[101] المصدر نفسه

[102] Israel Ministry of Foreign Affairs. MASHAV – Israel's Agency for International Development Cooperation: Activities and Programs. Jerusalem: MFA, 2024. https://mashav.mfa.gov.il/sites/default/files/2025-04/MASHAV%20Activity%20Report%202024.pdf (تاريخ الوصول: 11 مارس 2026).

[103] Food and Agriculture Organization (FAO). Israel's Experience in Agricultural Innovation and Technology Transfer in Africa. Rome: FAO, 2023. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/5aac5078-625d-4b94-b964-bea40493016c/content (تاريخ الوصول: 13 مارس 2026).

كما شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في التعاون في مجالات الابتكار الرقمي والصحة والتكنولوجيا الزراعية. هذا النمط من النفوذ يقوم على بناء شبكات خبراء ومؤسسات تدريب، ما يخلق تأثيرًا طويل الأمد يفوق حجمه المالي.[104]

إلا أن محدودية حجم الاستثمارات ورأس المال المتاح تجعل النفوذ الإسرائيلي أقرب إلى النفوذ القطاعي المتخصص منه إلى حضور اقتصادي شامل. فهو يضيف بعدًا معرفيًا للتنافس؛ لكنه لا يعيد رسم البنية الاقتصادية العامة للقارة.

رابعا: الهند.. التمويل الموجّه والتجارة المتنامية

تُعدّ الهند نموذجا صاعدا يقوم على الجمع بين التجارة الواسعة والتمويل التنموي المرتبط بالمشاريع. فقد تجاوزت تجارة الهند مع إفريقيا 100 مليار دولار في السنة المالية 2024–2025، ما يجعلها من بين أبرز الشركاء التجاريين للقارة، خاصة في مجالات الأدوية، والمنتجات النفطية، والسيارات، والسلع الزراعية.[105]

إلى جانب التجارة، تعتمد الهند على أداة خطوط الائتمان التي تقدمها عبر مؤسساتها المالية لتمويل مشاريع بنية تحتية وتنموية في عدة دول إفريقية. وغالباً ما ترتبط هذه الخطوط بتنفيذ شركات هندية للمشاريع، ما يخلق دورة اقتصادية متكاملة بين التمويل والتنفيذ والتجارة.[106]

كما عززت الهند حضورها في المحيط الهندي من خلال تدريبات بحرية مشتركة وتعاون أمني مع دول إفريقية، في إطار حماية الممرات البحرية وضمان أمن الطاقة. هذا البعد البحري يربط النفوذ الاقتصادي باعتبارات جيو–استراتيجية واسعة النطاق.[107] ومع ذلك، يظل الحضور الهندي محدوداً من حيث القدرة على التأثير في قواعد النظام المالي

---

[104] Chazan, Naomi, et al. Israel's Foreign Policy beyond the Middle East: https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315103907/israel-foreign-policy-beyond-arab-world-jean-loup-samaan

[105] Government of India, Ministry of Commerce and Industry. India–Africa Trade: A Growing Partnership (2025 Update). New Delhi: Government of India, 2025. https://www.cii.in/International_ResearchPDF/India%20Africa%20Report%202025.pdf (تاريخ الوصول: 12 مارس 2026).

[106] المصدر نفسه

[107] Indian Ministry of Defence. India–Africa Maritime Cooperation and Security Engagements Report 2024. New Delhi: Government of India, 2024. https://www.idsa.in/wp-content/uploads/2024/04/jds-17-3_Arushi-Singh.pdf (تاريخ الوصول: 15 مارس 2026).

العالمي أو السيطرة على مفاصل سلاسل القيمة الصناعية الكبرى. فهو نفوذ متنامٍ ومتنوع؛ لكنه لا يشكل بنية هيمنة مستقلة.

خامسا: قطر.. الاستثمار السيادي والشراكات الاستراتيجية

تقدم قطر نموذجاً مختلفاً بين اللاعبين الجدد في إفريقيا؛ إذْ لا يقوم حضورها على تجارة واسعة النطاق، أو انتشار جغرافي كثيف؛ بل على استثمارات مركزة في قطاعات استراتيجية عالية الرمزية، تشمل العقار، والتمويل، والطاقة، والأمن الغذائي، والطيران. ولذلك تبدو العلاقات القطرية الإفريقية أكبر استراتيجياً من وزنها التجاري المباشر؛ فحجم التجارة السلعية مع عدد محدود من الشركاء الأفارقة وحده لا يعكس طبيعة التموضع القطري في القارة، خاصة أنّ جزءاً مهماً من العلاقة يمر عبر مشروعات سيادية أو شبه سيادية طويلة الأجل.

ففي مصر، يمثل حضور "الديار القطرية" أحد أبرز أوجه هذا النموذج؛ إذْ تشير الشركة إلى أنها استثمرت نحو 3.1 مليار دولار في السوق العقارية المصرية منذ عام 2006، ضمن محفظة تتجاوز 40 مليون متر مربع، وتشمل هذه الاستثمارات محفظة عقارية ضخمة، تضم مشروع سيتي جيت (CityGate) وهو عبارة عنْ مجتمعٍ عمرانيٍّ متكاملٍ متعدد الاستخدامات شرق القاهرة، وفندق "سانت ريجيس القاهرة(The St. Regis Cairo) " كمشروع ضيافة فاخر من فئة الخمس نجوم، فضلاً عنْ مشروع "نيو جيزة (NEWGIZA) "كمجمع عمراني سكني وتجاري متكامل غرب القاهرة. إذْ يعكس هذا النمط توجهاً قطرياً نحو الأصول الحضرية والعقارية ذات الأثر طويل الأجل، وليس مجرد استثمارات مالية عابرة.[108]

وفي القطاع المالي، عزز بنك قطر الوطني حضوره الإفريقي عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة. فقد استحوذ على حصة استراتيجية في مصرف Ecobank العابر للحدود الإفريقية، ورفع حصته إلى 23.5%، وهو بنك يعمل في 36 دولة إفريقية، ما منح قطر مدخلاً مصرفياً قارياً يتجاوز الأسواق الثنائية المحدودة.[109] كما أنّ وجود مصرف

[108] Qatar Diar, "Egypt Projects Portfolio," Qatar Diar, accessed May 2, 2026, https://www.qataridiar.com/egypt.
[109] QNB Group, "QNB Acquires Additional Stake in Ecobank Transnational Incorporated," QNB, September 15, 2014, https://qnb.com/sites/qnb/qnbglobal/en/ennews15sep2014news.

QNBفي أسواق، مثل: مصر وتونس يعزز البعد المالي للحضور القطري، ويحوّل التمويل والتسوية والخدمات المصرفية إلى أدوات مساندة للاستثمار والتجارة.[110]

أما في الأمن الغذائي، فيظهر مشروع بلدنا في الجزائر كأحد أكثر المشروعات القطرية دلالة في القارة. فقد أعلنت الشركة اتفاقاً بقيمة 3.5 مليار دولار لإنشاء مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف على مساحة 117 ألف هكتار، بشراكة يملك فيها الجانب القطري 51% والصندوق الوطني للاستثمار الجزائري 49%.[111] ثم انتقل المشروع في عام 2026 إلى مرحلة تنفيذية جديدة عبر عقود تتجاوز 635 مليون دولار ونقل 30 ألف بقرة، بما يؤكد أن المشروع لم يبقَ عند مستوى الإعلان السياسي فقط.

وفي مجال النقل واللوجستيات الجوية، يشكل مشروع مطار بوغيسيرا الدولي في دولة رواندا مثالاً واضحاً على محاولة قطر بناء عقدة ربط إفريقية. فقد وافقت الخطوط الجوية القطرية على امتلاك 60% من مشروع المطار، المقدر بنحو 1.3 مليار دولار، والمصمم لاستيعاب سبعة ملايين مسافر في مرحلته الأولى.[112] وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه لا يقتصر على الاستثمار في بنية تحتية جوية فحسب؛ بل يربط شرق ووسط القارة بشبكة الخطوط القطرية وسلاسل الشحن والسياحة والخدمات.

وفي قطاع الطاقة، يتخذ الحضور القطري طابعاً استكشافياً واستراتيجياً. فقد توسعت قطر للطاقة في أصول إفريقية تشمل دولا مثل: مصر وجنوب إفريقيا وناميبيا، ومن ذلك دخولها في مربع شمال الضبعة البحري في مصر بحصة 23%، وتوسعها مع توتال إنرجيز في حوض أورانج بجنوب إفريقيا بحصة 24% في Block 3B/4B.[113] وهذا يوضّح انتقال قطر من مجرد مصدر عالمي للغاز إلى مستثمر في أصول طاقة إفريقية عالية المخاطر والعائد.

---

[110] Baladna Q.P.S.C., "Baladna Signs $635M Contracts and Launches Airlift of 30,000 Dairy Cows to Algeria," Baladna, accessed May 2, 2026, https://baladna.com/en/corporate/news/baladna-signs-635m-contracts-and-launches-airlift-of-30000-dairy-cows-to-algeria.

[111] Baladna Q.P.S.C., "Baladna Signs an Agreement with the Algerian Ministry of Agriculture," Baladna, accessed May 2, 2026, https://baladna.com/en/corporate/news/baladna-qpsc-signs-an-agreement-with-the-algerian-ministry-of-agriculture.

[112] Rwanda Development Board, "Qatar Takes Majority Stake in Rwanda's New International Airport," RDB, accessed May 2, 2026, https://rdb.rw/qatar-takes-majority-stake-in-rwandas-new-international-airport/.

[113] Reuters, "QatarEnergy Buys 23% Stake in Offshore Egypt Block from Chevron," Reuters, November 11, 2024, https://www.reuters.com/business/energy/qatarenergy-buys-23-offshore-egypt-block-chevron-2024-11-11/.

وعليه، فإنّ النموذج القطري في إفريقيا يمكن وصفه بأنه نفوذ سيادي–قطاعي مركّز. فهو لا يشبه النموذج التركي القائم على تعدد أدوات المقاولات والتجارة، ولا النموذج الإماراتي القائم أساساً على الموانئ واللوجستيات البحرية، ولا النموذج الهندي المعتمد على التجارة وخطوط الائتمان؛ بل يقوم على توظيف رأس المال السيادي والشركات الوطنية الكبرى لبناء مواقع نفوذ في قطاعات مختارة، مثل: الغذاء، والطاقة، والطيران، والتمويل، والعقار. إلا أنّ حدود هذا النموذج تكمن في تركّزه الشديد حول مشروعات كبرى قليلة؛ فإذا نجحت هذه المشاريع فستتحوّل إلى نقاط ارتكاز استراتيجية، وإذا تعثرت سيبقي الحضور القطري محدوداً وغير واسع القاعدة داخل الاقتصاد الإفريقي.

وعليه، يوضح الشكل (2) أنّ نفوذ اللاعبين الجدد في إفريقيا يقوم على أدوات متخصصة ونطاقات حضور محددة، وليس على هيمنة بنيوية شاملة. فهو يبيّن الأداة المركزية لكل دولة، وقطاع تمركزها، ونقطة قوتها، مقابل الحدّ البنيوي الذي يقيّد قدرتها على إعادة تشكيل النظام الدولي. وبذلك، يعكس الشكل أنّ هذه القوى الصاعدة، بما فيها تركيا، والإمارات، وإسرائيل، والهند، وقطر، تبني نفوذًا موضعيّاً ومرنًا داخل البنية القائمة، من خلال أدوات متباينة تتراوح بين الانتشار المؤسسي، ورأس المال واللوجستيات، والتكنولوجيا القطاعية، والتمويل المرتبط بالتنفيذ، والاستثمار السيادي والشراكات طويلة الأمد، دون امتلاك مركزية مالية أو مؤسسية عالمية.

وفي نهاية المطاف، لا يُفهم صعود هؤلاء الفاعلين كانتقالٍ لمركز الهيمنة من القوى الكبرى التقليدية إلى قوى إقليمية جديدة؛ بل قد يُفهم كتحوّلٍ في طريقة توزيع النفوذ داخل بنية دولية باتت أكثر تفتتًا وتعددًا في العُقَد والأدوات. وهذا يتسق مع الإطار النظري الذي انطلقت منه هذه الدراسة، والذي يرى أنّ التفاعلات الجيو–اقتصادية لا تعمل من خلال من يملك أكبر قدر من الموارد فحسب؛ بل عبر من يحسن التمركز داخل الشبكات الاقتصادية، ويوظف الأدوات المالية والاقتصادية والتكنولوجية واللوجستية لإعادة تشكيل فضاء الخيارات المتاح للآخرين.

فتركيا، والإمارات، وإسرائيل، والهند، وقطر لا تمتلك أيٌّ منها مركزية الدولار، أو ثقل المؤسسات المالية متعددة الأطراف، أو القدرة على فرض معايير عالمية شاملة؛ لكنها، مع ذلك، استطاعت أن تبني مواضع تأثير نوعية في أروقة التجارة، والموانئ، والتكنولوجيا، والتمويل الموجّه، والاستثمار الاستراتيجي، وهي مواضع تمنحها قدرة تفاوضية معتبرة داخل بعض القطاعات والمجالات الحيوية، دون أنْ ترتقي إلى مستوى إعادة تشكيل البنية الكلية للنظام.

كما أنّ هذا الحضور الجديد لا يمكن فصله عن الأدوات التي سبق تحليلها في القسم السابق. فالمقاولات التركية، والارتكاز اللوجستي الإماراتي، والتكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية، وخطوط الائتمان الهندية، والاستثمارات السيادية والشراكات طويلة الأمد القطرية، كلها تتحرك داخل الحقول نفسها التي بُنيت عليها المنافسة الجيو–اقتصادية في

إطارها الواسع، مثل: الاستثمار، والبنية التحتية، وسلاسل الإمدادات، والتمويل، والمعرفة التطبيقية. وبذلك، فإن هذه القوى لا تؤسس بنية مستقلة موازية بقدر ما تدخل إلى البنية القائمة عبر منافذها الأكثر مرونة، وتستثمر في نقاطها الأقل احتكارًا من قبل القوى التقليدية.

ومن هذا المنظور، يمكننا القول إنّ التعدد الراهن في الفاعلين لا يعني بالضرورة اتساع الخيارات بصورة تلقائية لصالح الدول الإفريقية؛ بل قد يعني أيضًا تعدد مسارات الاعتماد وتشابكها. وهنا تعود إحدى الفرضيات المركزية للدراسة إلى الواجهة، وهي: ليست المسألة في عدد الشركاء بقدر ما هي في شروط الاندماج التي تُدار بها العلاقة معهم، وفي قدرة الدولة الإفريقية على تحويل هذا التعدد من حالة انكشاف خارجي إلى فرصة لإعادة التفاوض وتحسين موقعها داخل الشبكات العالمية.

وعلى هذا الأساس، فإن أهمية هؤلاء اللاعبين الجدد لا تكمن في حجم حضورهم الحالي فقط؛ بل فيما يكشفونه من تحوّل في بنية المنافسة نفسها؛ حيث لم تعد القوة حكرًا على من يحتل المركز وحده بقدر ما أصبحت أيضًا من نصيب من يحسن استغلال الهوامش والعقد الوسيطة داخل النظام.

شكل 3: استراتيجيات ونماذج نفوذ اللاعبين الجدد والقوى الإقليمية في إفريقيا: دراسة مقارنة

المحور الخامس

التنافس الجيو–اقتصادي وحدود النفوذ

كيف تتعثر القوة؟

لقد أوضحت المحاور السابقة أنّ النفوذ الجيو–اقتصادي في إفريقيا لا يتشكل عبر حجم الاستثمارات أو كثافة التمويل فحسب؛ بل يسري عبر البنى المؤسسية، والعقود التجارية، والشبكات الاقتصادية التي تنظم العلاقات بين الدول الإفريقية والفاعلين الدوليين. وقد بين المحور الثاني كيف تَبْني القوى الكبرى نفوذها من خلال موقعها البنيوي داخل النظام الاقتصادي العالمي، فيما أظهر المحور الثالث أنّ أدوات مثل الاستثمار والديون والبنية التحتية والمعادن الاستراتيجية تتحول إلى آليات لإنتاج علاقات اعتماد طويلة الأجل. ثم جاء المحور الرابع ليبين أنّ هناك قوى إقليمية صاعدة نجحت بدورها في بناء مواضع تأثير داخل قطاعات محددة من الاقتصاد الإفريقي.

غير أنّ قراءة التنافس الجيو–اقتصادي لا تكتمل بالتركيز على نجاحات النفوذ وأدواته فقط؛ بل تتطلب أيضًا تحليل حدوده وإخفاقاته .فالمشاريع الاقتصادية العابرة للحدود لا تتحرك في فراغ سياسي أو اجتماعي؛ بل داخل بيئات محلية معقدة، تتداخل فيها اعتبارات السيادة الوطنية، والتوازنات الداخلية، والضغوط الاجتماعية، والتحولات السياسية. ولهذا، فإنّ جزءاً من مشاريع النفوذ الاقتصادي قد يتعثر أو يُعاد التفاوض بشأنه أو يتغير مساره عندما تتغير هذه الظروف.

ومن هذا المنطلق، سيناقش هذا المحور، كما هو لخص في الشكل (4)، أربع صور رئيسة لحدود النفوذ الجيو–اقتصادي في إفريقيا، وهي: تعثر المشاريع الكبرى وإعادة التفاوض على النفوذ الاقتصادي، وأهمية الشرعية المحلية وإعادة تشكيل العقود الاقتصادية، و مرونة العقود وحدود النفوذ الاقتصادي، ثم أثر تغير الحكومات والسياسات الاقتصادية. ويهدف التحليل إلى بيان أنّ النفوذ الاقتصادي، مهما بدا قويّاً في لحظة التعاقد، يظل مرتبطاً بقدرة الفاعل الخارجي على تثبيت ترتيباته داخل البيئة السياسية والاجتماعية للدولة المضيفة.

أوّلاً: تعثر المشاريع الكبرى وإعادة التفاوض على النفوذ الاقتصادي

تُعَدّ مشاريع البنى التحتية الضخمة إحدى أبرز أدوات التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا، إذْ ترتبط عادة بمشروعات موانئ أو سكك حديد، أو شبكات طاقة قادرة على إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية الإقليمية. إلّا أن التجارب الإفريقية تُظهر أنّ حجم المشروع أو أهميته الاستراتيجية لا يضمن نجاحه بالضرورة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع ميناء باجامويو في تنزانيا، الذي كان من المتوقع أنْ يصبح أحد أكبر الموانئ في شرق إفريقيا بتمويل صيني يُقدّر بنحو 10 مليارات دولار. ورغم الأهمية الجيو–اقتصادية للمشروع، فقد تعطل في عام 2019 بعد أنْ اعتبرت الحكومة التنزانية أن شروط الاتفاقية غير متوازنة اقتصاديًا ولا تحقق مصالح البلاد. وقد أدى هذا الخلاف إلى تجميد المشروع لعدة سنوات قبل أن تبدأ الحكومة في إعادة النظر في شروطه لاحقًا.[114]

وتكشف هذه الحالة عن نقطة جوهرية في تحليل النفوذ الاقتصادي، وهي أنّ العَقْد الاقتصادي لا يصبح نافذاً بشكل نهائي بمجرد توقيعه؛ إذْ قد تتغير قراءة الدولة المضيفة لمصلحتها الاقتصادية أو السياسية مع مرور الوقت، ومن ثم تعيد النظر في سريان العقد من عدمه. فالمشروع الذي يبدو في لحظة معينة فرصة استثمارية قد يُعاد تقييمه لاحقًا باعتباره عبئاً ماليّاً أو مخاطرة سيادية.

ويظهر النمط نفسه في حالة مشروع مطار ماماه الدولي في سيراليون، الذي كان من المقرر تمويله بقرض صيني يقارب 400 مليون دولار. فبعد وصول حكومة جديدة إلى السلطة في عام 2018م، تقرر إلغاء المشروع بدعوى أنّ تكلفته لا تتناسب مع الوضع المالي للبلاد، وأنه قد يتسبب في ارتفاع مستويات الدين العام للدولة، ومن ثم يؤدي إلى تفاقم العجز المالي.[115]

وتشير هذه الحالات إلى أنّ تعثر المشاريع الكبرى في إفريقيا لا يرتبط بالضرورة بضعف التمويل أو غياب الاهتمام الخارجي؛ بل غالباً ما يرتبط بقدرة الدولة المضيفة على إعادة تقييم أولوياتها الاقتصادية والسيادية.

كما يمكن ملاحظة نمط آخر من التعثر في المشاريع المرتبطة بقطاع الطاقة. فمشروع خط أنابيب النفط الخام لشرق إفريقيا (EACOP)، الذي يربط حقول النفط في أوغندا بميناء تنغا في تنزانيا، واجه صعوبات ملحوظة في تأمين

---

(114) Reuters. "Tanzania Suspends $10 Billion Bagamoyo Port Project Backed by China." Reuters, June 14, 2019. https://www.reuters.com/article/markets/tanzanias-china-backed-10-billion-port-plan-stalls-over-terms-official-idUSL5N22Y26W/ (تاريخ الوصول: 9 مارس 2026).

(115) https://www.reuters.com/article/world/sierra-leone-axes-plan-to-build-chinese-funded-airport-idUSKCN1ML2JU/

التمويل بعد تردد عدد من المؤسسات المالية الدولية في المشاركة فيه بسبب ضغوط بيئية وحقوقية. وقد دفع ذلك القائمين على المشروع إلى تعديل هيكل التمويل وزيادة الاعتماد على رأس المال المباشر بدل التمويل بالدين.[116]

إذْ توضح هذه الحالات أنّ المشروعات الاقتصادية العابرة للحدود لا تتحدد بعوامل السوق وحدها؛ ولكنْ تتأثر أيضًا بشبكات التمويل الدولية وبالاعتبارات البيئية والسياسية التي أصبحت جزءًا من الاقتصاد العالمي المعاصر.

ثانيا: الشرعية المحلية وإعادة تشكيل العقود الاقتصادية

إذا كانت الحكومات هي الطرف الذي يوقع العقود الاقتصادية الكبرى، فإنّ تنفيذ هذه العقود يجري داخل مجتمع محلي يمتلك بدوره أدوات للتأثير في مسار المشاريع. ففي السنوات الأخيرة، بدأت المجتمعات المحلية والمنظمات المدنية والمحاكم الوطنية تلعب دوراً متزايداً في إعادة تشكيل بعض المشاريع الاقتصادية الكبرى في كثير من دول القارة.

وتظهر هذه الدينامية بوضوح في حالة كينيا؛ حيث علّقت المحكمة العليا في عام 2024م اتفاقاً كان سيمنح شركة أداني الهندية امتيازاً طويل الأجل لتطوير مطار جومو كينياتا الدولي في نيروبي وتشغيله. وقد جاء القرار بعد طعن قانوني تقدمت به منظمات مدنية اعتبرت أنّ الصفقة قد تضر بالمصلحة الاقتصادية الوطنية، وأنّ شروطها لم تُناقش بصورة كافية داخل المجال العام.[117] وفي حالة أخرى داخل كينيا أيضاً، واجه مشروع محطة الفحم في لامو معارضة بيئية قوية، انتهت بقرار قضائي يقضي بتعليق رخصة المشروع إلى حين إجراء دراسات بيئية جديدة.[118]

---

[116] Reuters. "Uganda's $5 billion EACOP pipeline faces difficult debt talks : "https://www.reuters.com/business/energy/ugandas-5-bln-eacop-pipeline-faces-difficult-debt-talks-2024-10-25/

[117] Organized Crime and Corruption Reporting Project (OCCRP). "Kenya Court Blocks Adani Airport Deal." OCCRP, 2024. https://www.occrp.org/en/news/kenya-court-blocks-adani-airport-deal (تاريخ الوصول: 13 مارس 2026).

[118] Reuters. Kenya environmental tribunal suspends coal plant licence. https://www.reuters.com/article/business/environment/kenya-environmental-tribunal-suspends-coal-plant-license-allows-fresh-study-idUSKCN1TR2AL/ (تاريخ الوصول: 13 مارس 2026).

هذه الأمثلة مجتمعة، تكشف عن تحول مهم في البيئة المؤسسية الإفريقية؛ حيث لم تعد القرارات الاقتصادية الكبرى تُدار فقط عبر القنوات الحكومية فحسب؛ بل أصبحت جزءاً من نقاش واسع النطاق داخل المجتمعات المحلية، يشمل القضاء والمنظمات المدنية ووسائل الإعلام. فمن المنظور الجيو-اقتصادي، يعني ذلك أنّ النفوذ الاقتصادي لا ينجح عبر التمويل أو العقود فقط؛ بل يحتاج أيضاً إلى شرعية اجتماعية تسمح للمشروع بالاستمرار داخل المجال العام المحلي.

ثالثا: مرونة العقود وحدود النفوذ الاقتصادي

من السمات البارزة للاقتصاد السياسي المعاصر في إفريقيا أنّ العقود الاقتصادية الكبرى أصبحت قابلة لإعادة التفاوض عندما تتغير الظروف الاقتصادية أو السياسية. ويظهر هذا الاتجاه جليّاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أعادت الحكومة في عام 2023م فتح اتفاق البنية التحتية مقابل المعادن الذي أُبرم مع شركات صينية في عام 2008م. وقد طالبت الحكومة بزيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية بعد أنْ اعتبرت أنّ العوائد التنموية للاتفاق لم تكن متناسبة مع قيمة الامتيازات التعدينية الممنوحة للشركات.[119] وقد انتهت المفاوضات إلى تعديل بعض شروط الاتفاق الأمر الذي رفع قيمة الالتزامات الاستثمارية في البنية التحتية.

وفي سياق آخر، كشفت أزمة الديون في دول مثل زامبيا وغانا عنْ أنّ النفوذ المالي الخارجي ليس مطلقاً؛ إذْ اضطرت الحكومات والدائنون إلى الدخول في مفاوضات طويلة لإعادة هيكلة الديون بعد تعثر السداد.[120] وتشير هذه الحالات إلى أنّ الديون والاستثمارات، رغم كونها أدوات نفوذ، تبقى خاضعة لمنطق التفاوض المستمر، خاصة عندما تواجه الدول المضيفة ضغوطًا اقتصادية أو سياسية تجعل استمرار الشروط الأصلية للعقد غير ممكن.

رابعا: التحولات السياسية وإعادة تعريف المصالح

---

(119) Reuters, Congo demands more infrastructure investment in China mining deal: https://www.reuters.com/markets/commodities/congo-demands-17-bln-more-infrastructure-investments-china-deal-2023-02-16/ (تاريخ الوصول: 14 مارس 2026).

(120) Center for Global Development (CGD). Zambia Case Study: Sovereign Debt Restructuring under the G20 Common Framework. Washington, DC: Center for Global Development, 2023. https://www.cgdev.org/sites/default/files/zambia-case-study-sovereign-debt-restructuring-under-g20-common-framework.pdf (تاريخ الوصول: 12 مارس 2026).

إنّ إحدى العوامل الأكثر تأثيرًا في مسار النفوذ الجيو–اقتصادي هو تغير الحكومات والسياسات الاقتصادية داخل الدولة أو المنطقة (الإقليم). ففي كثير من الحالات، يؤدي وصول حكومة جديدة إلى إعادة تقييم العقود والاتفاقيات التي وقعتها الحكومات السابقة. وقد ظهر هذا الاتجاه في عدة دول إفريقية خلال السنوات الأخيرة.

ففي السنغال مثلاً، أعلن الرئيس باسيرو ديوماي فاي بعد انتخابه في عام 2024م عن مراجعة شاملة لعقود النفط والغاز والتعدين بهدف ضمان حصول الدولة على حصة أكبر من العوائد.[121] وفي مالي، عُدِّل قانون التعدين لزيادة حصة الدولة في المشاريع التعدينية الجديدة، بينما أعلنت ناميبيا حظر تصدير بعض المعادن الخرجة غير المعالجة بهدف تشجيع التصنيع المحلي.[122] كما اتجهت زيمبابوي إلى فرض قيود على تصدير خام الليثيوم بهدف دفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في عمليات المعالجة داخل البلاد.[123]

بلا شك، تعكس هذه السياسات تحوّلاً متزايدا في التفكير الاقتصادي الإفريقي؛ حيث تسعى بعض الحكومات إلى الانتقال من نموذج تصدير المواد الخام إلى نموذج يقوم على تعظيم القيمة المضافة المحلية. ومن المنظور الجيو–اقتصاد، يعني ذلك أن الدول الإفريقية لم تعد مجرد متلقية للاستثمارات أو القروض، بل أصبحت في بعض الحالات طرفًا يسعى إلى إعادة صياغة شروط اندماجه في الاقتصاد العالمي.

وفي ضوء ما سبق، يتضح لنا أنّ تحليل النفوذ الجيو–اقتصادي في إفريقيا لا يمكن أنْ يُختزل في حجم التمويل أو عدد المشاريع المنفذة وحدها؛ بل يتجاوز ذلك إلى فهم مسار هذه الأدوات داخل بيئة مؤسسية واجتماعية متغيرة. فالتجربة الإفريقية تُظهر بوضوح أنّ المشاريع قد تتعثر، والعقود قد تُعاد صياغتها، والاستثمارات قد تواجه مقاومة قانونية أو مجتمعية، كما أنّ التحولات السياسية الداخلية قادرة على إعادة تعريف الأولويات الاقتصادية الوطنية.

وتقود هذه المعطيات إلى إعادة التأكيد على أنّ النفوذ الاقتصادي لا يُمارَس فقط عبر امتلاك الموارد أو توظيف الأدوات فحسب؛ بل عبر القدرة على تثبيتها داخل شبكات اقتصادية مستقرة ومقبولة على المستويين السياسي

---

(121) Reuters, Senegal's new president announces oil, gas and mining sector audit: https://www.reuters.com/world/africa/senegals-new-president-announces-oil-gas-mining-sector-audit-2024-04-03/

(122) Reuters, Namibia bans export of unprocessed critical minerals: https://www.reuters.com/markets/commodities/namibia-bans-export-unprocessed-critical-minerals-2023-06-08/

(123) Reuters, Zimbabwe to ban export of lithium concentrates from 2027: https://www.reuters.com/business/energy/zimbabwe-ban-export-lithium-concentrates-2027-2025-06-10 /

والاجتماعي. فحين يختل هذا التوازن، تتحول أدوات النفوذ ذاتها إلى مصادر هشاشة؛ إذْ قد يصبح المشروع موضع نزاع، أو يُعاد فتح العَقْد المبرم للتفاوض، أو تتغير شروط العلاقة الاقتصادية برمتها.

وعليه، فإنّ فهم التنافس الجيو–اقتصادي في إفريقيا يظل ناقصاً ما لم يُنظر إليه من زاوية مزدوجة تجمع بين تحليل أدوات القوة من جهة، واستيعاب القيود البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تحكم استدامتها من جهة أخرى.

شكل 4: ديناميكيات القوة الناعمة: حدود النفوذ الجيو–اقتصادي في القارة الإفريقية

.

المحور السادس

الوكالة الإفريقية في عصر التنافس الجيو–اقتصادي

(استراتيجيات التنويع وإعادة التفاوض على شروط الاندماج الدولي)

لم تعد دول إفريقيا تُفهم في التحليل الجيو–اقتصادي المعاصر كمجرد فضاء جغرافي تتحرك فوقه القوى الدولية وتتنافس داخله على الموارد المختلفة، والأسواق والبنى التحتية. فمثل هذه القراءة، على الرغم من انتشارها في كثير من الأدبيات، تَبقى قاصرة؛ لأنها تختزل القارة في موقع المتلقي للتدفقات الخارجية، مثل: القروض، والاستثمارات، ومشروعات البنية التحتية، واتفاقيات تجارية.

غير أنّ التفاعلات التي تناولتها المحاور السابقة تدل على أنّ النفوذ الاقتصادي لا يتحدد بحجم الموارد الطبيعية أو كثافة الحضور الخارجي فقط؛ بل بقدرة الفاعلين المحليين على التأثير في شروط الاندماج داخل الاقتصاد العالمي. ومن هنا تبرز أهمية مفهوم الوكالة الإفريقية؛ لأنه يعيد صياغة السؤال المركزي مِنْ: مَنْ يُهيمن على إفريقيا؟ إلى سؤال أكثر دقة، ألا وهو: متى تستطيع الدول الإفريقية تعديل شروط التعامل مع القوى الخارجية وكيف؟ بحيث تتحول المنافسة الدولية الذي يبحث عن مواطن الفرص التفضلية بدلا من التركيز حول الأعباء ومناطق الضعف فقط.[124]

أولا: مفهوم الوكالة الإفريقية

يشير مفهوم الوكالة الإفريقية في أدبيات العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية إلى قدرة الفاعلين الأفارقة، دولاً ومؤسسات قارية وإقليمية ونخباً بيروقراطية واقتصادية، على التأثير في النتائج الدولية بدلاً من الاكتفاء بالتكيف معها. [125] على الرغم من أهمية هذا المفهوم، إلا أنّه لا ينبغي التعامل معه كتصورٍ مثاليٍّ أو رومانسيٍّ إنْ صحّ التعبير؛ فالوكالة لا تعني بالضرورة أنّ السياسات المتبعة تخدم جميع الفئات الاجتماعية أو تحقق تلقائياً تنمية عادلة. ففي بعض الحالات قد تتجسد الوكالة في صورة مناورة نخبوية تعزز قدرة الدولة على التفاوض الخارجي دون أنْ

---

[124] Shepherd, Ben, and Alex Ntung. "African Agency: A Paradox at the Heart of Governance. Chatham House. London: Royal Institute of International Affairs, 2022. https://www.chathamhouse.org/2022/10/african-agency-paradox-heart-governance (تاريخ الاطلاع 10 مارس 2026)

[125] المصدر نفسه

تنعكس إيجاباً على التوزيع الداخلي للثروة أو الفرص. ولذلك فإنّ أهمية المفهوم هنا تكمن في كونه أداة تحليلية لفهم كيفية تعديل شروط التفاعل الاقتصادي الدولي، وليس في كونه حكماً معيارياً على نتائج تلك التفاعلات.

ففي الإطار الجيو–اقتصادي، يمكن تعريف الوكالة بأنها قدرة الدولة على استخدام الأدوات الاقتصادية، كالتجارة والاستثمار والبنية التحتية والسياسات الصناعية والترتيبات المالية؛ لتوسيع هامش الاختيار، وتقليل الاعتماد على شريك واحد. فالدولة لا تستطيع إلغاء اختلالات النظام الاقتصادي الدولي؛ لكنها تستطيع إدارة تلك الاختلالات بطريقة تخفف آثارها وتزيد قدرتها على المناورة. وتظهر الوكالة حين تتحول الدولة من وضعية المتلق للعروض إلى طرف يصوغ شروطها، مثل: العملة المستخدمة، وأجل التمويل، ومكان التحكيم، ونسبة المحتوى المحلي، وآليات نقل التكنولوجيا، وربط المشروع بشبكة واسعة من المشاريع الاقتصادية.[126]

ومن المفيد التمييز هنا بين مستويين يكمل بعضهما بعضاً، المستوى الأول هو الوكالة السياساتية، ويُقصد بها قدرة الدولة على تحديد أولوياتها الصناعية والتجارية والطاقية ثم توجيه الشراكات الخارجية لخدمة تلك الأولويات. أمّا المستوى الثاني فهو الوكالة التفاوضية، وتشير إلى القدرة على تحسين شروط الصفقة ذاتها عبر امتلاك بدائل، وربط الملفات ببعضها، واختيار الإطار المؤسسي الأنسب للتفاوض. وعندما يغيب هذان المستويان، تتحول الشراكات الاقتصادية الخارجية إلى استجابات ظرفية لأزمات التمويل أو البنية التحتية، بدلاً منْ أنْ تكون جزءاً من مشروع تحول اقتصادي طويل المدى.[127]

ثانيا: التوظيف الاستراتيجي لتباينات القوى الدولية

تتجسد الوكالة الإفريقية في كثير من الأحيان في القدرة على إدارة التناقضات بين القوى الدولية المتنافسة. فالتعدد المتزايد في الشركاء، بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة، لا يؤدي بالضرورة إلى توسيع الخيارات تلقائياً؛ بل قد

---

(126) Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). "What African Actors Make of the New Multipolarity." Megatrends Afrika Policy Brief, 2025. https://www.megatrends-afrika.de/assets/afrika/publications/MTA_working_paper/MegatrendsAfrika_WP21_bro_vea_02102025_1040_Web_KORREKTUR.pdf (تاريخ الاطلاع 10 مارس 2026).

(127) Program on Negotiation, BATNA and the Importance of the Best Alternative to a Negotiated Agreement. Harvard Law School: https://www.pon.harvard.edu/daily/batna/translate-your-batna-to-the-current-deal/#:~:text=BATNA%20stands%20for%20Best%20Alternative%20to%20a,Reassess%20their%20BATNA%20as%20new%20information%20emerges (تاريخ الوصول 10 مارس 2026).

ينتج عنه ازدحام تعاقدي جديد إذا لم يُحسَن التعامل معه. فالدول التي تمتلك رؤية استراتيجية واضحة قد تستطيع تحويل هذا التعدد إلى رافعة تفاوضية حقيقية.

إنّ مفهوم "اللعب على التناقضات" لا يعني اتخاذ موقف حيادي مجرد يقدر ما يعني استخدام اختلاف مصالح القوى الخارجية لتعظيم حرية الحركة. فالدولة التي تواجه عروضاً متعددة تستطيع المقارنة بينها، وربطها بأولوياتها الوطنية، ورفض الشروط التي لا تتوافق مع تلك الأولويات. وتشير دراسات التعددية القطبية في إفريقيا إلى أنّ عدداً معتبراً من الدول الإفريقية يتجنب الاصطفاف الصارم مع قوة واحدة، مفضلاً إدارة علاقاته الاقتصادية على نحو قطاعي؛ أيْ التعاون مع طرف في التمويل، ومع طرف آخر في التكنولوجيا، ومع ثالث في السوق أو اللوجستيات، وهكذا دواليك.[128]

وفي هذا السياق تظهر أدوات تفاوضية أساسية مهمة، أولها مفهوم "أفضل بديل متاح عند فشل التفاوض" (BATNA)،[129] الذي يعني ببساطة أنّ القوة التفاوضية للدولة ترتبط بقدرتها على رفض العرض إذا كان لديها بديل قابل للتطبيق. وثانيها "الربط بين القضايا"، أيْ عدم التفاوض على مشروع منفصل عن سياقه الاقتصادي الواسع؛ فمشروع الميناء، على سبيل المثال، لا ينبغي فصله عن السكك الحديدية أو المناطق الصناعية أو شبكات الطاقة. وثالثها "انتقاء الساحة المؤسسية" التي يتم فيها التفاوض، سواء كانت إطاراً قانونياً وطنياً أو اتفاقية إقليمية أو منصة تحكيم دولية.[130]

غير أنّ هذه الأدوات لا تكون فعالة إلا إذا امتلكت الدولة جهازاً مؤسسياً قادراً على إدارة المعلومات، ومقارنة العروض وتقييم المخاطر. عندها، قد يتحول التعدد في الشركاء بسهولة إلى تعدد في الالتزامات المتعارضة، مثل: العملات المختلفة، ونظم تحكيم متباينة، ومعايير امتثال غير متجانسة. ولذلك فإن إدارة محفظة الشراكات الخارجية تصبح جزءاً من مفهوم الوكالة ذاته، وليس مجرد تفصيل إداري في السياسة الاقتصادية.

---

[128] Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). "What African Actors Make of the New Multipolarity." Megatrends Afrika Policy Brief, 2025 (مصدر سابق)

[129] Program on Negotiation, BATNA and the Importance of the Best Alternative to a Negotiated Agreement. Harvard Law School (مصدر سابق)

[130] Guiraudon, Virginie. "European Integration and Migration Policy: Vertical Policy-Making as Venue Shopping." Journal of Common Market Studies 38, no. 2 (2000): 251–271. https://doi.org/10.1111/1468-5965.00219 (تاريخ اوصول 10 مارس 2026).

ثالثا: التنويع الاستراتيجي للشراكات الاقتصادية

إذا كان التوظيف الاستراتيجي لتباينات القوى الدولية (اللعب على التناقضات) يُعدّ أداة تفاوضية في لحظة معينة، فإنّ التنويع يعتبر توجهاً استراتيجياً طويل المدى. ففي بيئة دولية تتسم باضطراب سلاسل الإمدادات، وتصاعد التنافس الجيو–اقتصادي، وتزايد الصدمات الاقتصادية، يصبح الاعتماد على شريك واحد مخاطرة هيكلية عالية. ولهذا تؤكد تقارير الأونكتاد على أنّ قدرات دول القارة على مواجهة الأزمات العالمية ترتبط بمدى تنويع شركائها الاقتصاديين، وتعزيز التجارة البينية، ورفع موقعها في سلاسل القيمة العالمية.[131]

وفي هذا الإطار تكتسب منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[132] أهمية تتجاوز بعدها التجاري المباشر. فالمشروع القاري لا يهدف إلى زيادة حجم التجارة داخل القارة فحسب؛ بل أيضاً إلى تقوية الصوت الإفريقي في المفاوضات الاقتصادية العالمية. وعندما تتحول السوق الإفريقية إلى فضاء اقتصادي مترابط بقواعد واضحة وممرات لوجستية متكاملة، فإنها تمنح الدول الإفريقية قدرة تفاوضية جماعية أكبر تجاه الشركاء الخارجيين.[133]

فالتنويع الحقيقي لا يقتصر على تعدد الشركاء؛ ولكنْ يشمل تنويع الأدوات الاقتصادية كذلك. فالتنويع الفعال يجمع بين التمويل والتكنولوجيا والأسواق والبنية اللوجستية والمعرفة التطبيقية، ويضع كل شريك داخل تصور اقتصادي واضح. أما التنويع غير المنظم فقد يؤدي إلى نتيجة عكسية؛ إذ تتحول الدولة إلى ساحة لمشاريع متفرقة لا يربط بينها إطار استراتيجي جامع.

وفي هذا السياق تظهر القوى الصاعدة، ومن بينها تركيا ودول الخليج، كمنافذ التنويع الممكنة. فقد شهد العقد الأخير توسعاً ملحوظاً في الاستثمارات الخليجية في قطاعات الطاقة والموانئ والبنية التحتية والاتصال في إفريقيا،

---

(131) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Economic Development in Africa Report 2024: Rethinking Trade and Industrial Policy for Africa's Transformation. Geneva: United Nations, 2024. https://unctad.org/publication/economic-development-africa-report-2024 (تاريخ الوصو 10 مارس 2026)

(132) **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)** هي اتفاقية تجارية قارية أُطلقت رسميًا عام 2019م تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، وتهدف إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات بين الدول الإفريقية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزيز التجارة البينية، ودعم التكامل الاقتصادي ورفع موقع القارة في سلاسل القيمة العالمية.

(133) African Union. Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). Addis Ababa: African Union, 2018. https://au.int/en/treaties/agreement-establishing-african-continental-free-trade-area (تاريخ الوصول: 12 مارس 2026).

كما تؤكد بعض الدراسات[134] على أنّ هذا التوسع يعكس تحولات كبيرا في السياسة الاقتصادية لدول الخليج نحو الانفتاح على الأسواق الإفريقية. ومع ذلك، فإنّ حجم هذا الحضور لا يزال دون الإمكانات المتاحة إذا ما قورن بتاريخ التفاعل التجاري والثقافي بين الضفتين. كما تشير بعض التحليلات إلى أنّ جانباً من هذا التوسع يعاني من ضعف الشفافية وتداخل العوامل الاقتصادية بالأمنية، وهو ما يحدّ من قدرته على التحول إلى شراكات طويلة الأمد ذات طابع مؤسسي مستقر.[135]

رابعا: نماذج الوكالة الاقتصادية الإفريقية

تعكس التجارب الإفريقية المعاصرة أنّ الوكالة الاقتصادية لم تعد مفهوماً نظرياً؛ بل ممارسة تتجسد في كيفية تموضع الدول داخل سلاسل القيمة، وبنائها لأطر تفاوضية ومؤسسية تمكّنها من إعادة تشكيل شروط الارتباط مع الفاعلين الخارجيين. وتُظهِر الحالات التالية نماذج متباينة لهذه الوكالة، تتراوح بين إعادة التفاوض على القيمة، وبناء منصات اقتصادية جاذبة، وتعزيز الكفاءة التنظيمية، وصولاً إلى إدارة تعددية الشركاء وحدودها العملية.

- **بوتسوانا وإعادة التموضع داخل سلسلة القيمة:** تعكس تجربة بوتسوانا انتقالاً واضحاً من الاكتفاء بتحصيل عوائد استخراج الماس إلى إعادة التفاوض على موقعها داخل سلسلة القيمة ذاتها. فقد أدّتْ مفاوضاتها مع شركة دي بيرز إلى توسيع دور شركة "أوكافانغو" الحكومية في تسويق جزء أكبر من الإنتاج، مقابل تمديد امتيازات التعدين.[136] وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها نقلت الدولة من موقع المتلقي للريع إلى فاعل مؤثر في السوق؛ حيث أصبح بإمكانها التأثير في توقيت البيع وشروطه، الأمر الذي يعزز قدرتها التفاوضية ويجعل الوكالة مرتبطة بالتحكم في حلقات القيمة، وليس بمجرد زيادة الإيرادات.

---

[134] European Council on Foreign Relations (ECFR). "Diversification Nations: The Gulf Way to Engage with Africa." ECFR Policy Brief, 2025: https://ecfr.eu/publication/diversification-nations-the-gulf-way-to-engage-with-africa (تاريخ الوصول: 12 مارس 2026).

[135] Africa Center for Strategic Studies. "Mapping Gulf State Actors' Engagements in East Africa." Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies, 2025: https://africacenter.org/spotlight/gulf-state-actors-east-africa/ (تاريخ الوصول: 12 مارس 2026)

[136] Winning, Alexander. "Botswana Signs Long-Delayed Diamonds Deal with De Beers." Reuters, February 25, 2025: https://www.reuters.com/markets/deals/botswana-signs-long-delayed-diamonds-deal-with-de-beers-2025-02-25/ (تاريخ الوصول: 13 مارس 2026)

- **المغرب وبناء منصة اقتصادية جاذبة:** يقوم النموذج المغربي على تعزيز القدرة التفاوضية عبر بناء بنية اقتصادية متكاملة تجعل الشركاء في حاجة إلى الارتباط بها. فقد تحول ميناء طنجة المتوسط إلى عقدة لوجستية كبرى تجاوزت عشر (10) ملايين حاوية في عام 2024م،[137] مدعوماً بمنظومة صناعية تشمل مناطق إنتاج، وشبكات نقل واستثمارات، في صناعات السيارات والبطاريات. كما يُعَدّ مجمع "نور" للطاقة الشمسية نموذجاً لشراكات متعددة الأطراف تجمع بين تمويل دولي، واستثمارات من قوى صاعدة. وتجدر الإشارة أنّ القوة هنا لا تستند إلى الموقع الجغرافي وحده؛ بل إلى تكامل البنية الاقتصادية التي تعزز موقع الدولة داخل سلاسل القيمة العالمية.
- **رواندا نموذج للوكالة عبر الكفاءة التنظيمية:** تُجسد رواندا نموذجاً مختلفاً يقوم على تقليل المخاطر المؤسسية بدلاً من فرض شروط تفاوضية مباشرة. فقد ركزتْ على إصلاح بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق المؤسسي، ما أسْهَم في تحسين جاذبيتها الاستثمارية[138]. وتكمن أهمية هذا النهج في أنه يمكّن الدولة من الانتقال من موقع الباحث عن الاستثمار، إلى موقع القادر على اختيار شركائه. كما يعكس احتضان كيغالي لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بُعْداً مؤسسياً إضافياً يعزز تموضعها داخل البنية الاقتصادية القارية.
- **إثيوبيا وتعددية الشركاء:** تقدم إثيوبيا نموذجاً مركباً يجمع بين الطموح الصناعي وتعدد الشركاء. فقد اعتمدت على إنشاء حدائق صناعية لاستقطاب الاستثمارات وتعزيز الصادرات، وهو ما أسْهَم في جذب شركات أجنبية وفق تقارير البنك الدولي واليونيدو.[139] وفي الوقت ذاته، سعت أديس أبابا إلى تنويع شراكاتها مع أطراف متعددة، بدأً من الاتحاد الأوروبي إلى الإمارات، بما في ذلك اتفاقات مالية مثل مبادلة

[137] Tanger Med Port Authority. Tanger Med Port Statistics Report 2024. Tangier: Tanger Med Port Authority, 2024: https://www.tangermedport.com/en/media-room-en/downloads/

[138] World Bank. Rwanda Investor Perceptions Survey 2023. Washington, DC: World Bank Group, 2023: https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/6468

[139] World Bank. More, better, and more inclusive jobs: Preparing for successful industrialization in Ethiopia. Washington, DC: World Bank Policy Note: https://www.worldbank.org/en/country/ethiopia/brief/more-better-and-more-inclusive-jobs-preparing-for-successful-industrialization-in-ethiopia

العملات في 2024م.[140] غير أنّ هذه التجربة تُظهر أن تعدد الشركاء لا يكفي بذاته لتعزيز الوكالة الإفريقية، إذْ يظل نجاحه مرهوناً بقدرة الدولة على إدارة هذه العلاقات ضمن إطار مؤسسي مستقر.

لكنْ هذه التجارب تكشف أيضاً أن التعدد في الشركاء لا يؤدي تلقائياً إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي. فالتحديات السياسية والمالية الداخلية قد تقلل من قدرة الدولة على إدارة هذا التعدد بفعالية. ولذلك تبرز حالة إثيوبيا مثالاً على أنّ الوكالة ليست مجرد نتيجة لتعدد العلاقات الخارجية؛ بل ترتبط أساساً بقدرة الدولة على إدارة تلك العلاقات ضمن إطار مؤسسي مستقر.

خامسا: متى تنجح الدول الإفريقية في تحسين شروطها؟

تسمح لنا الحالات السابقة باستخلاص معيار تحليلي واضح. فالدولة الإفريقية تنجح في تحسين شروط تعاملها مع القوى الخارجية عندما تستطيع تحويل التنافس الدولي إلى مكاسب في ثلاثة مجالات متداخلة، وهي: شروط العقد، ونصيبها من القيمة الاقتصادية، وقدرتها على إدارة المخاطر طويلة الأجل.

ويتحقق ذلك حين تمتلك الدولة بدائل حقيقية تسمح لها برفض العروض غير المناسبة، وحين تستطيع ربط المشاريع الاقتصادية ببرامج تنموية واسعة، وحين تختار الأطر القانونية والمؤسسية التي تقلل اختلال ميزان القوة في التفاوض. كما يتطلب الأمر وجود مؤسسات قادرة على متابعة تنفيذ العقود، وضمان الالتزام ببنودها، فضلاً عنْ إدماج المحتوى المحلي، ونقل المعرفة كونهما جزءاً أساسياً منْ أيّ شراكة اقتصادية.

وفي هذا السياق تظهر القوى الصاعدة، ومنها دول الخليج، كلاعبين لديهم فرص تنويع مهمة للاقتصادات الإفريقية. غير أنّ هذا الدور يظل رهيناً بقدرته على التحول من صفقات منفردة إلى شراكات مؤسسية شفافة ومستقرة. فالقوة الخليجية في إفريقيا تتركز أساساً في التمويل والبنية اللوجستية والطاقة؛ لكنها لا تزال أقل تأثيراً في وضع المعايير الاقتصادية العالمية. وهذا ما يجعلها مفيدة من جهة، ومحدودة من جهة أخرى، في الوقت ذاته.

---

[140] Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). The UAE's Engagement in Ethiopia: Economic and Strategic Dimensions. Berlin: SWP Research Paper, 2025: https://www.swp-berlin.org/assets/afrika/publications/policybrief/MTA-PB35_UAE_Engagement_in_Ethiopia_Gebru.pdf (تاريخ الوصول: 14 مارس 2026)

يلخص الشكل (5) أبعاد الوكالة الإفريقية في إدارة التنافس الجيو–اقتصادي، من خلال استراتيجيات التنويع، والتوظيف الاستراتيجي لتباينات القوى الدولية، واستخدام أدوات التفاوض، إلى جانب نماذج تطبيقية من دول إفريقية، بما يعكس انتقال القارة من موقع التلقي إلى فاعل قادر على إعادة تشكيل شروط اندماجه في الاقتصاد العالمي.

شكل 5: الوكالة الإفريقية في التنافس الجيو–اقتصادي

الخاتمة

إعادة تشكيل موقع إفريقيا في النظام الجيو–اقتصادي العالمي

لقد انطلقت هذه الدراسة من سؤال مركزي بسيط في صياغته؛ لكنه معقد في أبعاده، ألا وهو: هل سيؤدي التنافس الجيو–اقتصادي المتصاعد حول إفريقيا إلى إعادة صياغة موقع القارة في الاقتصاد العالمي، أم أنه يعيد إنتاج أنماط التبعية القديمة بأدوات جديدة؟ وعليه، حاولت الورقة معالجة هذا السؤال من خلال إطار تحليلي يقوم على فهم التفاعلات الجيو–اقتصادية باعتبارها أحد الأبعاد الأساسية لممارسة القوة في النظام الدولي المعاصر؛ حيث لم تعد السيطرة تُمارَس عبر التفوق العسكري أو النفوذ السياسي المباشر فقط؛ بل أيضاً عبر أدوات اقتصادية أكثر تعقيداً، مثل الاستثمارات، والديون، والبنية التحتية، وسلاسل الإمدادات، والتكنولوجيا، والاستثمارات السيادية طويلة الأمد.

وقد بيّن المحور الأول أنّ مفهوم الجيو–اقتصاد يوفر عدسة تفسيرية مناسبة لفهم هذه التحولات؛ لأنه يركز على استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية. فالدول لم تَعُد تسعى إلى توسيع تجارتها أو استثماراتها فحسب؛ بل إلى بناء شبكات نفوذ اقتصادية قادرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، وفي موقعها داخل الاقتصاد العالمي في آنٍ واحد. ومن هذا المنظور، تصبح الاستثمارات في البنى التحتية، أو التمويل التنموي، أو السيطرة على سلاسل القيمة أدوات قوة لا تقل أهمية عن الأدوات العسكرية التقليدية.

وفي هذا السياق العام، أفادت المحاور التحليلية للدراسة المتلاحقة أنّ قارة إفريقيا بدولها الأربع وخمسين (54) لم تعد مجرد هامش في الاقتصاد العالمي؛ بل تحولت إلى إحدى الساحات الرئيسة للتنافس الجيو–اقتصادي بين القوى الدولية والإقليمية. ويرتبط ذلك بعدة عوامل متضافرة، من بينها أهمية الموارد الطبيعية الإفريقية في التحولات الصناعية والتكنولوجية المعاصرة، وازدياد أهمية الممرات البحرية الإفريقية في التجارة العالمية، فضلاً عنْ توسع الأسواق الإفريقية وتنامي دورها في الاقتصاد الدولي.

وفي هذا المضمار، يمكننا القول أنّ أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أنّ هذا التنافس الجيو–اقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة واحدة محددة. فعندما يسهم في بعض الحالات في إعادة إنتاج علاقات الاعتماد الاقتصادي؛ قد يفتح في الوقت ذاته مساحة جديدة للمناورة والتفاوض أمام الدول الإفريقية الأكثر استعدادا من غرها. وهنا تحديداً يظهر دور ما يمكن تسميته بالوكالة الإفريقية، أيْ قدرة الدول الإفريقية على استخدام التنافس الدولي لتحسين شروط تعاملها مع القوى الخارجية.

أولاً: النتائج الرئيسية للدراسة

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج التحليلية التي يمكن تلخيصها في عدد من النقاط الأساسية التي تعكس الترابط بين المحاور النظرية والتحليلية للبحث على النحو التالي:

- **أولاً**، بيّنت الدراسة أنّ التنافس الجيو–اقتصادي حول إفريقيا لم يعد محصوراً في القوى التقليدية التي شكلت النظام الاقتصادي الدولي خلال العقود الماضية؛ بل أصبح يشمل أيضاً مجموعة متزايدة من القوى الصاعدة، ومن بينها فاعلون يعتمدون على أدوات استثمارية سيادية وشراكات استراتيجية مركزة، والتي تسعى إلى توسيع حضورها الاقتصادي في القارة. وقد أدى هذا التعدد في الفاعلين إلى خلق بيئة دولية أكثر تعقيداً؛ لكنه في الوقت نفسه أتاح للدول الإفريقية مجالاً واسعاً للمناورة بين الشركاء الدوليين. وبهذا المعنى، فإنّ تعددية الفاعلين الاقتصاديين لا تمثل مجرد تحول في خريطة الاستثمار العالمي؛ بل تعكس تحولات عميقة في طبيعة النظام الدولي نفسه.
- **ثانياً**، أوضحت الدراسة أنّ أدوات النفوذ الاقتصادي في إفريقيا لم تعد تقتصر على التجارة أو الاستثمار المباشر؛ بل أصبحتْ تشمل منظومات أكثر تعقيداً، مثل: التمويل التنموي، ومشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، والتحكم في سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار في أصول استراتيجية عالية القيمة، والتنافس على المعادن الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الطاقي العالمي. وقد أدّى هذا التوسع في الأدوات إلى تحويل الاقتصاد إلى أحد أهم ميادين التنافس الدولي؛ بحيث أصبحت القرارات المتعلقة بالموانئ أو السكك الحديدية أو شبكات الطاقة تحمل أبعاداً استراتيجية تتجاوز حدود الاقتصاد الوطني.
- **ثالثاً**، كشفت الدراسة عنْ أنّ نتائج هذا التنافس تختلف باختلاف قدرة الدول الإفريقية على إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية. فالدول التي تمتلك مؤسسات قوية، ورؤية اقتصادية واضحة تستطيع في بعض الحالات تحويل التنافس الدولي إلى فرص تنموية حقيقية، بينما تبقى دول أخرى أكثر عرضة لمخاطر الاعتماد الاقتصادي أو التبعية المالية. وتوضح الحالات التي تناولتها الدراسة، مثل بوتسوانا والمغرب ورواندا وإثيوبيا، أنّ قدرة الدول الإفريقية على تحسين موقعها في الاقتصاد العالمي لا ترتبط فقط بوفرة الموارد الطبيعية أو حجم السوق؛ بل تعتمد بدرجة كبيرة على جودة المؤسسات الاقتصادية وقدرة الدولة على التفاوض وإدارة الشراكات الدولية. ففي الوقت الذي أعادت فيه بوتسوانا تموضعها في سلسلة قيمة الماس عبر توسيع دورها في التسويق، اعتمد المغرب على بناء منصات لوجستية وصناعية متكاملة، بينما عززت رواندا جاذبيتها

عبر إصلاحات مؤسسية، وسعت إثيوبيا إلى توظيف التصنيع الموجه للتصدير للاندماج في الاقتصاد العالمي، بما يعكس تنوع مسارات الوكالة الاقتصادية داخل القارة.

- **رابعاً**، توضّح الدراسة أنّ التنافس الجيو–اقتصادي لا ينفصل عن التحولات الواسعة التي يشهدها النظام الدولي. فقد أدّت الأزمات العالمية الأخيرة، ومنها الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، إلى إعادة ترتيب أسواق الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد العالمية. وفي مثل هذا السياق، تزداد أهمية الموارد التي تتمتع بها إفريقيا، والممرات البحرية الإفريقية في الحسابات الاقتصادية العالمية، وهو ما يعزز موقع القارة في معادلات الاقتصاد الدولي.

في المقابل، لا تعني هذه التحولات أنّ القارة أصبحتْ بمنأى عن التفاعلات الجيوسياسية المعقّدة. فبعض النزاعات الإقليمية، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُظهر كيف يمكن للتوترات المحلية أنْ تنعكس مباشرة على سلاسل إمداد المعادن الاستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي في مجالات التكنولوجيا والطاقة النظيفة. فيعكس هذا الترابط بين مفاهيم الجيو–اقتصاد والجيو–سياسة طبيعة النظام الدولي الراهن؛ حيث لم تعد الحدود بين الاقتصاد والسياسة واضحة، بل باتت متداخلة ضمن بنية واحدة تتحكم في مسارات القوة والتأثير.ثانياً: التوصيات السياساتية

ثانياً: التوصيات السياساتية

تكشف نتائج الدراسة أنّ قدرة إفريقيا على الاستفادة من التنافس الجيو–اقتصادي الدولي لا تتحدد بطبيعة هذا التنافس فحسب؛ بل تعتمد بدرجة كبيرة على السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول الإفريقية نفسها. وفي ضوء التحليل الذي قدمته هذه الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات السياساتية التي تستند مباشرة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1. **تنويع الشراكات**: تُظهر نتائج الدراسة أنّ تعددية الفاعلين الدوليين تفتح مجالاً للمناورة؛ لكنها لا تتحول تلقائياً إلى مكسب ما لم تُدار بسياسة واعية. لذلك، يصبح تنويع الشركاء، وليس عددهم فقط، ضرورة استراتيجية لتقليل مخاطر الاعتماد. فإذا اعتمدت الدولة على شريك واحد في التمويل أو التكنولوجيا، فإنها تُعرّض نفسها لتقلبات خارجية أو ضغوط تفاوضية. أما إذا وزّعت علاقاتها بين قوى متعددة، مع تخصيص كل شريك بحسب ميزته (تمويل، تكنولوجيا، أسواق)، فإنها تعزز قدرتها التفاوضية. وتبرز هنا تجربة إثيوبيا

التي نسجت علاقات مع الاتحاد الأوروبي عبر البوابة العالمية، ومع الإمارات عبر التمويل والاستثمار، ومع الصين في البنية التحتية، الأمر الذي وفر لها هامش حركة واسعة، وإنْ ظل نجاح هذا النهج مشروطاً بقدرتها المؤسسية على إدارة هذا التعدد. وبالنسبة للقوى الصاعدة كتركيا ودول الخليج، فإنّ الانتقال من صفقات منفردة إلى شراكات متعددة الأدوات داخل الدولة نفسها يعزز الاستدامة، ويقلل من مخاطر التسييس أو الانكشاف.

2. **التموضع حول القيمة**: أكدت الدراسة أنّ جوهر القوة الاقتصادية لا يكمن في استخراج الموارد بقدر ما يكمن في السيطرة على حلقات القيمة الأعلى. وعليه، ينبغي للدول الإفريقية أنْ تُعيد توجيه مفاوضاتها نحو التكرير والتصنيع والتسويق، وليس شروط الاستخراج فقط. فإذا نجحت الدولة في فرض مشاركة محلية في هذه المراحل، فإنها ترفع القيمة المضافة وتقلل التبعية. وتُجسد بوتسوانا هذا المسار بوضوح عندما أعادت التفاوض مع شركة (De Beers) لتوسيع دورها في تسويق الماس عبر شركة "أوكافانغو"، ما منحها تأثيراً في السوق العالمية. كما تظهر توجهات حديثة في دول مثل الكونغو الديمقراطية وزامبيا نحو تطوير صناعات معالجة النحاس والكوبالت. وهنا تتجلى فرص واعدة للشركاء، فإنّ الاستثمار في التصنيع المحلي، كما بدأت بعض المبادرات الخليجية في الطاقة المتجددة أو سلاسل الإمداد، يمكن أنْ يحقق نموذج "رابح–رابح" عبر الجمع بين العائد الاقتصادي ونقل المعرفة .

3. **تعزيز العمل المؤسسي**: لقد أوضحت نتائج الدراسة أنّ الفارق بين الدول التي تستفيد من التنافس وتلك التي تقع في فخ التبعية يعود أساساً إلى جودة مؤسساتها. فالتنافس الدولي لا يُدار في فراغ؛ بل عبر أجهزة تفاوضية وقانونية قادرة على تقييم العروض وضبط شروطها. لذا، يتطلب الأمر إنشاء وحدات متخصصة لإدارة الاستثمارات والعقود الكبرى، وتعزيز الشفافية للحد من المخاطر. وإذا تحقق ذلك، ستتحول الدولة من متلقٍ للعروض إلى فاعل قادر على اختيار الأنسب. وتُعد رواندا نموذجاً في هذا السياق؛ إذْ أسْهمتْ إصلاحاتها التنظيمية في تحسين بيئة الأعمال وجذب استثمارات نوعية. وبالمثل، فإنّ المغرب عزز موقعه عبر مؤسسات قادرة على إدارة مشاريع معقدة مثل طنجة المتوسط. أمّا بالنسبة للقوى الصاعدة، فإن العمل ضمن أطر مؤسسية شفافة، بدلاً من ترتيبات غير واضحة، يعزز الثقة ويضمن استدامة الشراكات.

4. **أهمية التكامل الإقليمي**: تشير نتائج الدراسة إلى أنّ ضعف القدرة التفاوضية الفردية للدول الإفريقية يُقابله إمكان كبير في العمل الجماعي. فحين تتفاوض الدول بشكل منفرد، تكون في موقع أضعف أمام

القوى الكبرى، بينما يمنحها التكامل الإقليمي وزناً تفاوضياً أعلى. ومن هنا تتضح أهمية تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ليس لزيادة التجارة البينية فحسب؛ بل لتعزيز موقع القارة داخل سلاسل القيمة العالمية. ويُظهر نموذج المغرب كيف يمكن لبناء منصة لوجستية إقليمية، مثل طنجة المتوسط، أنْ يربط الاقتصاد الوطني بشبكات واسعة النطاق. كما أنّ تطوير ممرات مثل لوبيتو أو لابسيت (LAPSSET) يعزز هذا التكامل. .

5. **تعزيز الشراكات النوعية**: تؤكد النتائج على أنّ تنوع الفاعلين، وخاصة القوى الصاعدة (ولا سيما عندما ترتبط هذه الشراكات باستثمارات طويلة الأمد في قطاعات حيوية، مثل: الأمن الغذائي والطاقة والبنية اللوجستية)، يُعَدّ فرصة حقيقية إذا ما أُحسن توظيفه. غير أنّ هذه الفرصة قد تتحول إلى عبء إذا بقيت في إطار استثمارات قصيرة الأجل أو غير منسقة. لذلك، ينبغي توجيه الشراكات نحو بناء قدرات إنتاجية مستدامة، عبر ربط التمويل بنقل التكنولوجيا وتطوير المهارات المحلية. وتُظهر مشاريع الطاقة المتجددة في المغرب ومصر، بمشاركة شركاء خليجيين ودوليين، كيف يمكن لهذه الشراكات أن تتحول إلى منصات إنتاجية متكاملة. كما أنّ توسع الشركات التركية في مشاريع البنية التحتية يعكس إمكان بناء حضور طويل الأمد إذا ارتبط بنقل المعرفة. وعليه، فإنّ معادلة "رابح—رابح" تتحقق عندما تُدمج هذه الاستثمارات ضمن استراتيجيات وطنية واضحة، بحيث تستفيد الدول الإفريقية من بناء قدراتها، بينما يضمن الشركاء استقرار العوائد واستدامة النفوذ الاقتصادي.

6. **معالجة الهشاشة الاقتصادية**: تُظهر نتائج الدراسة أنّ الاقتصادات الإفريقية أصبحت أكثر تأثراً بالصدمات الخارجية في ظل تقلبات النظام الدولي، كما برز خلال الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من اضطراب في أسواق الطاقة والغذاء. وعليه، فإنّ تقليل هذه الهشاشة يتطلب سياسات تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية، والحد من الاعتماد على عدد محدود من الصادرات أو مصادر التمويل. ويتعزز ذلك من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والطاقة والبنية التحتية، بما يرفع قدرة الاقتصادات على الصمود. كما أنّ توجيه استثمارات الشركاء، وخاصة القوى الصاعدة، نحو هذه القطاعات يُسهم في بناء شراكات أكثر استقراراً واستدامة في بيئة دولية تتسم بارتفاع عدم اليقين.

ثالثاً: مسارات التحول المحتملة لموقع إفريقيا

في ضوء التحليل الذي قدمته الدراسة، يمكن تصور ثلاثة مسارات رئيسة قد يتخذها موقع إفريقيا في النظام الجيو–اقتصادي العالمي خلال العقود القادمة، وهي:

- **استمرار أنماط التبعية الاقتصادية**: يفترض هذا المسار أنْ تبقى الاقتصادات الإفريقية معتمدة بشكل أساسي على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات الصناعية، مع استمرار ضعف التصنيع المحلي. وفي هذا السيناريو قد يؤدي التنافس الدولي إلى إعادة إنتاج علاقات الاعتماد الاقتصادي، وإن كان ذلك في إطار أكثر تعددية من الماضي.
- **التوازن الجيو–اقتصادي**: هنا يُتَوقّع أنْ تستخدم الدول الإفريقية التنافس الدولي لتنويع شركائها الاقتصاديين دون أن تتمكن بالضرورة من تغيير موقعها في سلاسل القيمة العالمية بشكل جذري. وفي هذا السيناريو تتحسن بعض شروط الشراكات الاقتصادية، لكن البنية العامة للعلاقات الاقتصادية العالمية تبقى إلى حد كبير على حالها.
- **التحول التفاوضي**: يتوقع هذا المسار، وهو الأكثر طموحا وقابلية، أنْ تنجح الدول الإفريقية في استخدام التنافس الجيو–اقتصادي الدولي لتعزيز موقعها داخل الاقتصاد العالمي، وليس كمصدر للموارد الطبيعية فقط؛ بل أيضاً كفاعل اقتصادي قادر على المشاركة في مراحل أكثر تقدماً من سلاسل القيمة العالمية. ولكنْ، لا يعتمد تحقق هذا المسار على التغيرات الدولية وحدها؛ بل يرتبط أساساً بقدرة الدول الإفريقية على تطوير مؤسساتها الاقتصادية وتعزيز تكاملها الإقليمي وبناء استراتيجيات تنموية طويلة المدى.

وفي ضوء هذه النتائج والتوصيات والسيناريوهات المحتملة، يتضح أنّ مستقبل موقع إفريقيا في الاقتصاد العالمي لنْ يتحدد بحجم الاستثمارات الدولية المتدفقة إلى القارة أو بطبيعة التنافس بين القوى الكبرى فحسب؛ بل أيضاً بقدرة الدول الإفريقية نفسها على صياغة سياسات اقتصادية قادرة على تحويل هذا التنافس إلى فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقلال الاستراتيجي. فإفريقيا، التي كانت في كثير من مراحل التاريخ الحديث ساحةً تتنافس فيها القوى الخارجية، تملك اليوم، بدرجات متفاوتة بين دولها، إمكانات حقيقية للتحول إلى فاعل اقتصادي قادر على إعادة التفاوض على موقعه داخل الاقتصاد العالمي.